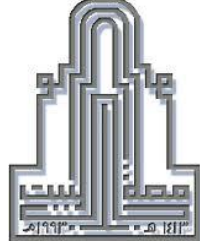


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة ال البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان :

الابعاد السياسية للاجئين في مستقبل الدولة الفلسطينية

Political Dimensions of the Refugees in Future Palestinian State

اعداد

عاتكه محمد سلامة

الرقم الجامعي

٠٩٢٠٦٠٠٠٠٩

اشراف

د . محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية

٢٠١٢

الاهداء

الى من كلل العرق ساعديه ، وهطل التعب من جبينه ، وقبّلت وجنتاه

الى نبع صبري و معلمي وغارس بذور النجاح بصدري ... اهدي اليه

نجاحي ...الى روح والدي ...لكّ ابي اول الاهداء...

رسالة انثرها في الورق واهديها لصاحبة الفضل والرسالة الاولى ... الى

مربيّتي وقديستي الى نبع الحنان في الارض ... الى امي الغالية

لكما والديّ ...قطرة من بحر عطائكما ... اهديكما

الشكر

بعد ان من الله علي بهذا الفضل واكرمني لانهل من العلم وارتوي من نهره الصافي
أشكره على نعيم فضله واغداقه علي بالصبر والقوة لاتمام ما بدأت به بكل عزيمة

معلمي ومرشدي (د. محمد مقداد) اتقدم لك بباقات معطرة من جزيل الشكر على ما
منحتني اياه واشكر جهودك التي منحتني الكثير لاصل الى هنا والاذ بيدني نحو
الافضل شكر يليق بك

والداي زراع بذور النجاح ونخلة الشموخ وكل من احاط بي (عائلتي) اليكم شكري
العميق وامتناني للدعم الذي طالما طوقني بكم ازدهر نجاحي هذا ولكم وافر الشكر
وكثير الخير

اسرة معهد بيت الحكمة والذي احتضن خطواتي وقدم لي فيضا من معرفة شكر يليق
بجهودكم المعطاءة

فهرس المحتويات

Contents

و	الملخص
١	المقدمة
١١	الفصل الاول : اللجوء والقانون الدولي
١١	(دراسة نظرية)
١٢	تمهيد
١٣	المبحث الاول : التطور التاريخي للجوء الانساني
١٣	المطلب الاول : اللجوء في العصور القديمة والوسطى
١٦	المطلب الثاني : اللجوء في العصر الحديث والمعاصر
١٩	المبحث الثاني : المفاهيم العامة والقانونية للجوء
١٩	المطلب الاول :- مفهوم اللجوء
٢٧	المطلب الثاني : نشأة القواعد القانونية الدولية المتعلقة باللجوء
٣٥	الفصل الثاني : اللاجئين الفلسطينيين والشرعية الدولية
٣٧	المبحث الأول : التطور التاريخي للقضية الفلسطينية
٣٧	المطلب الاول : الانتداب البريطاني وقضية اللاجئين الفلسطينيين
٤٢	المطلب الثاني : الاحتلال الاسرائيلي واللاجئين الفلسطينيين
٥٥	المبحث الثاني : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين
٥٥	المطلب الاول : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية
٧٦	المطلب الثاني : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العالم
٨١	الفصل الثالث : الموقف الدولي وحقوق اللاجئين والبعد السياسي لإقامة الدولة الفلسطينية
٨٢	تمهيد :-
٨٤	المبحث الاول : الموقف القانوني والقرارات الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين
٨٤	المطلب الاول : الموقف القانوني تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين
١٠٤	المطلب الثاني : الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين
١١٦	المبحث الثاني : البعد السياسي للاجئين الفلسطينيين على ضوء التداعيات التاريخية
١١٦	المطلب الاول : الدولة الفلسطينية
١٢٥	المطلب الثاني : اللاجئين ومستقبل الدولة الفلسطينية
١٣٣	الخاتمة
١٣٤	النتائج

١٣٦	التوصيات
١٣٧	المصادر والمراجع
١٣٧	الكتب :
١٤١	الدوريات :
١٤٣	الصحف :
١٤٤	الرسائل الجامعية
١٤٤	الوثائق :
١٤٤	المواقع الالكترونية :
١٥٠	ABSTRACT

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
١٨	اعداد اللاجئين والعائدين ٢٠٠٠-٢٠١٠	جدول ١
٤٢	الهجرة اليهودية الى فلسطين في اثناء الانتداب البريطاني	جدول ٢
٤٢	تطور اعداد السكان في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني	جدول ٣
٤٣	تطور نسبة ملكية الاراضي في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني	جدول ٤
٥١	تقديرات اعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٨٤ حسب المصادر الرسمية	جدول ٥
٥٢	اعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الاونروا	جدول ٦
٥٢	اعداد اللاجئين الفلسطينيين في الشتات غير المسجلين في الاونروا بالمليون	جدول ٧
٥٣	توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية	جدول ٨
٥٣	توزيع اللاجئين الفلسطينيين داخل مخيمات غزة	جدول ٩
٥٤	توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الاردن	جدول ١٠
٥٤	توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات سوريا	جدول ١١
٥٥	توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان	جدول ١٢

الابعاد السياسية للاجئين في مستقبل الدولة الفلسطينية
Political Dimensions of the Refugees in Future Palestinian State

اعداد

عاتكة محمد سلامة

المشرف

د. محمد المقداد

الملخص

تتناول الدراسة " الابعاد السياسية للاجئين في مستقبل الدولة الفلسطينية " ، اهم الحثيات والتداعيات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وللوصول الى الابعاد السياسية للاجئين في حال قيام الدولة الفلسطينية ، وفق اي من التداعيات التاريخية المطروحة ، لا بد من التعرف على مفهوم اللجوء الانساني والمراحل التي مر بها ، بالاضافة الى تناول اهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تناولت اللجوء ونصت عليه ، وقد افرد الفصل الاول لمعالجة هذه الجوانب والوقوف عليها . اما الفصل الثاني فقد خصص للحديث عن ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومراحل تطورها ، ومن ثم الحديث عن توزيعهم واماكن تواجدهم ، والوقوف على اهم الاوضاع التي يعيشها اللاجئين الفلسطينيون في دول الطوق ، وبعض الدول الاخرى في الخارج .

كما تناولت الدراسة الحقوق التي منحت للشعب الفلسطيني والتي كان اهمها قرار ١٩٤ القاضي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، وتناولت حق التعويض وحق تقرير المصير ، بالاضافة الى اهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين وقرارات مجلس الامن . ومن ثم بينت اهم المواقف الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وذلك من وجهة النظر العربية والاسرائيلية ، وموقف الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي . كما تناولت الدراسة العديد من المشاريع الدولية والعربية ، التي تباينت في طروحاتها ما بين مؤيد لعودة اللاجئين وبين معارض وداعي الى التوطين كحل بديل عن العودة . كما افرد مبحث في هذا الفصل للحديث عن اللاجئين والدولة الفلسطينية وذلك من خلال تناول مفهوم الدولة والمقومات اللازمة لقيام الدولة واسقاطها على الحالة الفلسطينية ، وبين اهم المقومات التي يجب توافرها للدولة الفلسطينية في حال قيامها ، ومن ثم تم بيان اهم الابعاد للاجئين ومستقبل الدولة الفلسطينية وذلك من خلال الاجابة على سؤال محوري ما هو مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في حال قيام الدولة الفلسطينية وفق اي من التداعيات المطروحة على الساحة الدولية ؟ وقد تم الاجابة على هذا السؤال من خلال تناول اهم المقترحات لقيام الدولة الفلسطينية وبيان فيما اذا كان هناك امكانية لعودة اللاجئين ، واذا اتاحت هذه الامكانية هل العودة متاحة لكافة اللاجئين في الشتات ؟ وفيما اذا كانت هذه العودة الى

المناطق التي خرجوا منها ام لا ؟ وفرض التساؤل حول قيام الدولة الفلسطينية على المدى البعيد او القريب ؟ وفي حال قيام الدولة الفلسطينية سيكون قيامها وفق اي اتفاق حدودي ؟ وهل ستكون دولة كاملة السيادة ؟ ام انها دولة منقوصة السيادة ؟

وقد قدمت الدراسة العديد من التساؤلات والتي كان اهمها : ما هو مستقبل اللاجئين في الدولة الفلسطينية في حال قيامها ؟ اما فيما يتعلق بالفرضيات فقد طرحت الدراسة الفرضية المحورية التي تمثلت : هناك علاقة ارتباطية بين قيام الدولة الفلسطينية وتحديد معالمها المستقبلية والحل العادل والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، وقد تفرع عنها العديد من الفرضيات الاخرى . وتم استخدام العديد من المنهاج منها المنهج القانوني لبيان الجوانب القانونية والحقوقية المرتبطة بالدراسة ، وكما استخدم منهج النظام الدولي تم توظيفه لتحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية وبالتالي التوصل الى القوانين والنماذج في كيفية عمل هذه النظم والتوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلاف التي تحكم العلاقات بين الدول وتحليل العلاقات الارتباطية بين الدول وتفاعلاتها . وقدمت الدراسة العديد من النتائج بناء على التساؤلات والفرضيات التي طرحتها واهمها ان قضية اللاجئين الفلسطينيين محور اساسي في القضية الفلسطينية ، ولا يمكن حلها دون التطرق لقضية اللاجئين وايجاد الحل العادل والشامل لها . كما قدمت العديد من التوصيات ومن ابرزها التمسك بقرارات الشرعية الدولية خاصة المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، وبكل الثوابت للقضية الفلسطينية .

المقدمة

تعد القضية اللاجئين الفلسطينيين من اصعب القضايا المطروحة على المجتمع الدولي ، فهي قضية شعب طرد من ارضه بقوة ليحل محله شعب اخر . حيث تمثل واحدة من اشد ازمت اللاجئين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتبرز بشكل واضح على قائمة الازمات السياسية ، فلا يوجد مثيل لها في مجمل القضايا على الساحة الدولية .

يواجه اللاجئين الفلسطينيون مشكلة منذ تهجيرهم عام ١٩٤٨ ليس في كونهم لاجئين طردوا من وطنهم ، ولكن تكمن المعضلة في تحديد مصطلح من هو اللاجئ ؟ اذ تتعدد تعريفات اللاجئ في المواثيق والاعراف الدولية ، وفقا لاختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها اللاجئ ووفقا للملابسات السياسية ، واللاجئون عند تعريف هويتهم وتحديد مصطلحهم يمكن القول بانهم شعب آمن طرد من وطنه ودياره بقوة البطش والسلاح واصبحوا بفعل ذلك مقيمين في المنافي والشتات ومن حقهم النضال بكل الوسائل من اجل العودة الى ديارهم .

ومن خلال النظر في مفهوم اللاجئ في ضوء تعريفات القانون الدولي فهي لا تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين حيث تم استثناءهم من شمولية التعريف الدولي لذلك فان وضعية اللاجئ الفلسطيني في القانون الدولي تشوبها تعقيدات كبيرة ولها حساسية خاصة . ان تعريف اللاجئ من وجهة نظر الفلسطينيين لا يرضي المجتمع الدولي والقوانين الدولية ، على الرغم من بساطة التعريف وذلك يرجع الى خضوع المجتمع الدولي وخاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين لاعتبارات سياسية مرتبطة بقيام اسرائيل . لذا فان تعريف اللاجئ سواء كان في التشريعات الدولية الممثلة بالامم المتحدة ووكالاتها او الاقليمية ، له اهمية حيث ان تعريف اللاجئ وتحديد هويته من القضايا التي خلقت الكثير من التعقيدات والتباينات في الاراء والمواقف الدولية والاقليمية . الامر الذي ادى الى صياغة اتفاقيات بين الدول والمنظمات الدولية والاقليمية من اجل السعي ، لبلورة مفهوم عام لتعريف مصطلح اللاجئ ويتبعه بالتالي ايجاد حل لمشكلة اللاجئ .

ان قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية ذات ابعاد مختلفة وامتدادات اقليمية ودولية ، لذلك نجد ان القرارات الصادرة عن الامم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين قرار ١٩٤ في بنده الحادي عشر وقرار ٢٤٢ ، لم ترى النور ولم تطبق على ارض الواقع . وذلك لعدة اعتبارات من ابرزها اختلال ميزان القوى ما بين النظام العربي واسرائيل لصالح اسرائيل ، خصوصا ان النظام العربي يستجدي التسوية السياسية مع اسرائيل في ضوء ذلك . وكذلك دعم ووقوف الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي الى الجانب الاسرائيلي .

لذا فان قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل ركيزة اساسية في مستقبل القضية الفلسطينية وفي تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين الدولتين . لذلك نجد ان هناك العديد من الحلول المطروحة والتي تخضع لاعتبارات متعددة تشوبها التعقيدات .

وفي هذه الدراسة سيتم مناقشة اهم الابعاد والسيناريوهات المتعلقة بقضية اللاجئين في مستقبل الدولة الفلسطينية ، في ضوء الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، واتفاقات التسوية التي تم التوصل اليها ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين او المبادرات التي طرحت لحل قضية اللاجئين ، ولاسيما حق العودة في ظل عدم تحديد القرار رقم ٢٤٢ ، الذي اعتمد مرجعية للمفاوضات ، وفي حال تم التوصل الى حل او تم الوصول الى نهاية مكانة اللاجئين ، هل يكون الحل على حساب اي طرف من الاطراف ام سيكون حل عادل وشامل ؟ وفي حال التسوية ما مدى موافقتها للشرعية الدولية ؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لتسوية في مجال الحدود والتوزيعات الديمغرافية لكلا الطرفين ؟ ام ان الحل سيكون على حساب طرف ثالث ؟

اولا : اهمية الدراسة :

تمثل قضية اللاجئين ركيزة من الركائز الاساسية في التوصل الى حل للقضية الفلسطينية واقامة دولة فلسطينية مستقلة ، لشعب عاش بلا ارض . ومن هنا تأتي اهمية الدراسة من كونها تتناول قضية اللاجئين بابعادها المختلفة ، والتي تمثل نقطة الاستمرارية والحيوية للقضية الفلسطينية وذلك من ناحيتين :

*الاهمية العلمية :

من الناحية العلمية تؤدي الى اضعاف المعلومات والدراسات ، كما تتناول بالتحليل الكثير من الجوانب القانونية المتعلقة بهذا الشأن ، وتأتي اهميتها من اهمية البيانات التي ستوفرها ، اذا يمكن ان تشكل اطارا مرجعيا للباحثين والدارسين ، وقاعدة لدراسات وابحاث مستقبلية ، وبالتالي تعد اضافة للمعرفة ودراسة علمية جادة .

*الاهمية العملية :

من الناحية العملية فان اهميتها تأتي من كونها قضية ذات حق ولها شرعية دولية ن ويترتب على حل هذه الاشكالية تحقيق السلام الدائم والشامل لكلا الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي ومن كون التمسك بهذه القضية يمثل تمسك وتأكيد على حق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما تأتي اهمية الدراسة من كونها تتناول قضية من اصعب القضايا المطروحة على المجتمع الدولي . فهي قضية شعب طرد من ارضه بقوة السلاح ليحل محله شعب اخر ، ومن اشد الازمات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .وكما انها تبرز بشكل واضح على قائمة الازمات الرئيسية والكبرى للاجئين في العالم ، ومن ناحية الاستمرارية فلا يوجد لها مثل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وانها من ابرز المسائل التي تمثل صعوبة في القانون الدولي وذلك لعدم وجود تعريف محدد للاجئ الفلسطيني . وهذا يعني ان قضية اللاجئ في القانون الدولي تشوبها تعقيدات كبيرة ولها حساسية خاصة .

ثانيا : اهداف الدراسة :

يواجه اللاجئون الفلسطينيون منذ تهجيرهم عام ١٩٤٨ مشكلة بانهم شعب آمن طرد من وطنه ودياره ، بقوة البطش والسلاح فاصبحوا بفعل ذلك لاجئين في المنافي والشتات ومن حقهم النضال بكل الوسائل من اجل العودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتأتي هذه الدراسة بهدف بيان الجوانب المتعددة لهذه القضية وابعادها في مستقبل الدولة الفلسطينية وذلك من خلال بيان الاتي :

١ . تعريف وضع اللاجئين في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية .

٢. اوضاع اللاجئين في البلدان العربية والدول الاخرى .
٣. قرارات التسوية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .
٤. المشاريع والمقترحات الدولية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين .
٥. مدى انسجام المفاوضات مع الشرعية الدولية .
٦. الحلول والسيناريوهات المقترحة فيما يتعلق بقضية اللاجئين وامكانية التوصل الى حل عادل وشامل.

ثالثا : مشكلة الدراسة :

تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين احدى محاور الصراع العربي – الاسرائيلي ، الذي يتعلق بعدة مستويات مترابطة ولا يمكن فصل ايا منها عن الاخر ، ذلك لطبيعة القضية ذات الابعاد السياسية والاجتماعية بالنسبة للفلسطينيين في داخل الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وفي الشتات الفلسطيني بمختلف مستوياته . اذ ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ازدادت صعوبة نتيجة التباين في المواقف الدولية ، وعدم الاتفاق على موقف موحد تجاه اللاجئين ، والانحياز لاحد الاطراف على حساب الطرف الاخر . كما تمثل قضية اللاجئين ابرز الاشكاليات التي تواجه قيام الدولة الفلسطينية . فهي من اهم الامور العالقة في مسيرة التفاوض لقيام الدولة الفلسطينية . كما تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من الامور الجدلية في حل القضية الفلسطينية ، فعلى الرغم من اقدمية المشكلة وتعدد الحلول والمقترحات للتسوية والحل الا انها ما زالت من الامور العالقة التي تم ارجائها الى مفاوضات الحل النهائي . كما تبرز مشكلة الدراسة في الجدلية حول قيام الدولة الفلسطينية ، وفق اي من الحدود سيتم قيامها ، وفي حال قيامها ستكون السيادة الممنوحة للفلسطينيين كاملة ام منقوصة ، واذا قامت الدولة سيكون قيامها على حساب حل الدولتين ام على خيار الدولة الواحدة ، وقد تكون دولة كانتونات مقطعة الاوصال .

رابعا : تساؤلات الدراسة :

من خلال دراسة الابعاد السياسية لمشكلة للاجئين الفلسطينيين في مستقبل الدولة الفلسطينية ، تطرح العديد من الاسئلة تحتاج الى الاجابة عليها ، حتى يتضح مدى ابعاد ووضع اللاجئين في حال قيام الدول الفلسطينية وفق اي من السيناريوهات المطروحة لقيامها ، يتمثل ابرزها في السؤال المحوري : **ماهو مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية في حال قيامها ؟** انطلاقا من السؤال المحوري تطرح العديد من الاسئلة وفقا للاتي :

١. هل اعطت الاتفاقيات والمشاريع والحلول المطروحة على الساحة الدولية للشعب الفلسطيني حقوقا في ضوء الشرعية الدولية؟
٢. ما المعايير الواجب اعتمادها للتوصل لتسوية عادلة وشاملة لقضية اللاجئين؟
٣. هل انطلقت المفاوضات من قاعدة الشرعية الدولية والقرارات الناجمة عنها ام انها سجلت تراجعها على حساب موازين القوى؟
٤. اذ كانت حقوق اللاجئين الفلسطينيين منبثقة عن الشرعية الدولية فلماذا يتم تاجيل البت في موضوع اللاجئين الفلسطينيين؟
٥. اذا تم التوصل الى التسوية ما هي السيناريوهات المحتملة لقيام الدولة الفلسطينية؟ وما هو وضع اللاجئين في الدولة المستقبلية؟

خامسا : فرضيات الدراسة :

- تحتل قضية اللاجئين موقعا بارزا في القضية الفلسطينية نظرا الى الاشكاليات التي يثيرها وضع اللاجئين وارتباط حل قضيته بمستقبل الدولة الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والحساسية المرتبطة بحق العودة الى الديار لاسيما لدى اسرائيل وبناءا على ذلك تنطلق الدراسة من فرضية اساسية : هناك علاقة ارتباطية بين قيام الدولة الفلسطينية وتحديد معالمها المستقبلية والحل العادل والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، تتفرع من هذه الفرضية العديد من الفرضيات تتمثل بالاتي :
١. هناك علاقة ارتباطية بين قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تقع في قلب الصراع العربي – الاسرائيلي وبين السلام الدائم في الشرق الاوسط في حال حل القضية وفق الشرعية الدولية .
 ٢. كلما تعددت المعايير لتسوية النزاع كلما ادى ذلك الى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين .
 ٣. كلما انطلقت المفاوضات من قاعدة الشرعية الدولية والقرارات الناجمة عنها ، وعدم التحيز لاي طرف من اطراف النزاع على حساب الطرف الاخر كلما ادى ذلك الى اقامة الحل العادل والشامل لكلا الطرفين .

سادسا : حدود الدراسة :

تبدأ حدود الدراسة منذ اعلان الدولة الاسرائيلية وقيام الحرب بين العرب واسرائيل وتهجير الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨ الى ٢٠١١ .

وقد تم اختيار عام ١٩٤٨ حيث يمثل هذا العام بداية ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتبلورها على المستوى الدولي على ، اثر قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ نتيجة صدور قرار التقسيم (١٨١) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة . أما اختيار العام (٢٠١١) كنهاية للفترة الزمنية للدراسة لأن هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات التي تمكّن من إنجازه هذه الدراسة وتحليلها .

سابعا : متغيرات الدراسة :

- المتغير المستقل : الابعاد السياسية للاجئين الفلسطينيين .

- المتغير التابع : مستقبل الدولة الفلسطينية .

ثامنا : مفاهيم الدراسة :

١. اللاجئ :

- التعريف الاسمي (النظري) :

- اللاجئ في اتفاقية ١٩٥١ (الخاصة بوضع اللاجئين)^١ : كل شخص يوجد نتيجة احداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١ ، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او ارائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع او لا يريد بسبب الخوف ان يستظل بحماية ذلك البلد ، او كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد اقامته السابق ، ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف ان يعود الى ذلك البلد^٢ .

- اللاجئ الفلسطيني في تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني ١٩٦٨ : يعرف الميثاق الوطني الفلسطيني الصادر عن الدورة الاولى للمجلس الوطني الفلسطيني ، في المادة (٥) اللاجئين الفلسطينيين بانهم " المواطنين العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين عام ١٩٤٧ ، سواء من اخرج منها او بقي فيها ، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها " .^٣

^١ الوثيقة الرئيسية لحماية اللاجئين تم اعتمادها يوم ٢٨ تموز ١٩٥١ مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعتة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها ٤٢٩ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول ١٩٥٠ - تاريخ بدء النفاذ: ٢٢ نيسان ١٩٥٤ ، وفقا لأحكام المادة ٤٣

^٢ اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين ، على الموقع الالكتروني <http://www.unhcr.org/pages/49da0e466.html>

^٣ نص الميثاق الوطني الفلسطيني ، وثائق فلسطين ، ص ٣٤٣

- تعريف وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين : كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين لعامين سبقتا نزاع ١٩٤٨ ، والذي نتيجته خسر منزله ووسائل عيشه ولجأ في عام ١٩٤٨ الى واحد من البلدان التي تقدم الاونروا فيها خدماتها ، وينسحب هذا التعريف واهلية تلقي المساعدة على اولاده واحفاده وذرياتهم وان يكون مسجلا في مناطق عملياتها وهي خمسة مناطق : الضفة الغربية ، قطاع غزة ، سوريا ، لبنان ، الاردن .^١

- التعريف الاجرائي :

الاشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم او امنهم وبحثهم عن ملجأ بسبب الحروب او الاحتلال او العدوان الخارجي او انتهاكات حقوق الانسان او الخوف من الاضطهاد بسبب العرق او الجنس او الدين او الرأي^٢. ويتضمن اللجوء ما يأتي :

١ . الاقامة في بلد معين .

٢ . الانتقال الى مكان اخر .

٣ . الخوف او الاجبار .

تاسعا : منهجية الدراسة :

بناء على التساؤلات والفرضيات التي قدمتها الدراسة تم استخدام المناهج الاتية :

- المنهج القانوني : وذلك من اجل بيان وتوضيح اهم الحقوق المترتبة للاجئين وفقا لما جاء في القانون

الدولي والاتفاقيات الدولية وبيان كافة الجوانب الحقوقية والشرعية الدولية لهذه القضية .

- منهج تحليل النظم : تم توظيفه لتحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية وبالتالي التوصل الى القوانين

والنماذج في كيفية عمل هذه النظم والتوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلاف التي

تحكم العلاقات بين الدول وتحليل العلاقات الارتباطية بين الدول وتفاعلاتها وتوازن القوى فيما بينها وذلك

من اجل بيان وجهة نظر المجتمع الدولي لقضية اللاجئين وموقف الدول تجاهها واختلال توازن القوى

ما بين النظام العربي والجانب الاسرائيلي .

عاشرا : الدراسات السابقة :

^١ اللاجئين الفلسطينيون في تعريف الاونروا ، على الموقع الالكتروني ، <http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=55>

^٢ حمد الرشيد (تحرير) : الحماية الدولية للاجئين - أعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٦ ، ونشرها المركز عام ١٩٩٧ . ص ٢٠

١. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات^١: ضمت هذه الدراسة (٣٧) ندوة تناولت اهم الجوانب المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ، من الوشرات الاحصائية والاوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لفلسطيني الشتات في الوطن العربي ، وفي اوربا وامريكا وافريقيا ، كما تناولت التحولات في المشاريع السياسية والقرارات الدولية المتعلقة بحل المشكلة من عام ١٩٤٧- ١٩٩١ ، كما تناول العديد من الموضوعات والتي اهمها حق العودة في الاشرعية الدولية القيود والمحددات السياسية والقانونية وتطبيقها على المشكلة ، واسس وقواعد الاستراتيجية العربية لحل مشكلة فلسطيني الشتات .

٢. دراسة علي عبد الرحمن ، اسرائيل والقانون الدولي^٢: ناقش فيها الباحث مختلف اوجه انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي ، من خلال نحو عشرين بحثا موثقا اعدھا خبراء قانونيون كبار ، كما يستعرض الحقوق الفلسطينية الثابتة في القانون الدولي . وبرزھا حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ، وحقهم في التعويض ، وحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال ، كما تتناول الانتهاكات الاسرائيلية في مجال جرائم الحرب والعدوان والاحتلال . بالاضافة الى مناقشة دور المنظمات الحقوقية في ملاحقة اسرائيل على انتهاكها للقانون الدولي ، وهو يدعو الى فكرة اساسية تتلخص بوجوب الاهتمام بالبعد الدولي للقضية الفلسطينية بعد ان دخلت في نفق التسوية والمفاوضات السياسية ، في ضوء اختلال موازين القوى بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني من جهة ، واستمرار دولة الاحتلال في تغيير الحقائق على الارض من جهة اخرى ، مقدما بشكل موضوعي ومنهجي دراسة تكشف اوجه الاحتلال الاسرائيلي ، وتساعد على فتح المجال لملاحظته وتجريمه وفق القانون الدولي .

٣. دراسة نجوى حساوي ، اللاجئين الفلسطينيون بين الشرعية الدولية والمفاوضات الاسرائيلية^٣: هذه الدراسة اطروحة اعدتها الباحثة نجوى حساوي لنيل درجة الدكتوراه ، حيث قسمت الدراسة الى اربعة فصول وخاتمة تناولت فيها القواعد الدولية المتعلقة باللاجئين وتطور اللجوء والقواعد الدولية المتعلقة باللجوء وتعريف اللاجئ والحماية الدولية للاجئين والعلاقة ما بين موضوع اللجوء وحقوق الانسان ودور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد رات الباحثة ان حماية اللاجئ الفلسطيني تحتل موقعا بارزا في القانون الدولي نظرا الى الاشكاليات التي يثيرها وضعه وهو لاجئ ، كما شرحت الباحثة سبب استثناء

^١ مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات ، تنسيق جواد احمد ، عبد الفتاح الرشدان ، تحرير حسن عبد القادر واخرون ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان الاردن ، ٢٠٠٢ .

^٢ عبد الرحمن ، علي ، اسرائيل والقانون الدولي ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ١٠ ، ٢٠١٠ .

^٣ حساوي ، نجوى ، اللاجئين الفلسطينيون بين الشرعية الدولية والمفاوضات الاسرائيلية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ١٠ ، ٢٠٠٨ .

اللاجئين الفلسطينيين من اتفاقية عام ١٩٥١ ، ومن نطاق عمل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .
ثم ناقشت جدوى استثناء الفلسطينيين من نظام الحماية القانونية المخصصة للاجئين . كما تناولت حقوق
اللاجئين الفلسطينيين والشرعية الدولية ، كما تناولتها في مفاوضات التسوية . وفي الفصل الاخير من
الدراسة تناولت الباحثة دراسة مفصلة عن امكانية تطبيق حق العودة والحلول المقترحة بهذا الخصوص

٤ . دراسة سلمان ابو ستة ، " حق العودة للفلسطينيين " حق مقدس وقانوني وممكن ايضا ^١ : في هذه الدراسة
يتعرض الباحث في جزء كبير منها الى ولادة مشكلة اللاجئين ، والطرق والاساليب التي اتبعها الكيان
الصهيوني لارغام الفلسطينيين ، على ترك وطنهم وقراهم واملاكهم . كما تعرض للاسس القانونية لحق
العودة للاجئين الفلسطينيين ، والتاكيد على امكانية عودة اللاجئين الى وطنهم ، وحرص الباحث على
التاكيد على ان هناك مناطق في فلسطين تستوعب هؤلاء اللاجئين ، وقدم ايضا نماذج لمعارضة الكيان
الصهيوني لحق العودة .

٥ . دراسة بلال الحسن ظن اللاجئين الفلسطينيون : المتاهة الخطرة ^٢ : قدم الباحث في هذه الدراسة السياق
التاريخي لتطور قضية اللاجئين ، حيث بين مواقف الاطراف المختلفة من هذه القضية . ثم قدم استعراضا
لقضية اللاجئين في المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني في اعقاب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١
، وبين وضع اللاجئين في اتفاق اوسلو الموقع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني عام ١٩٩٣ ، شارحا
جولات المفاوضات التي جرت بين الاطراف العربية والاسرائيلية في مجال عودة النازحين .

بعد استعراض هذه الدراسات والأبحاث وبعد مقارنتها بهذه الدراسة تم التوصل إلى ان هذه الدراسات في مجملها
ركزت على الجذور التاريخية لمشكلة اللاجئين والحقوق الشرعية للاجئين الفلسطينيين ، بالاضافة الى ذكر اهم
المقترحات والمشاريع التي تم طرحها لمعالجة قضية اللاجئين والتوصل الى التسوية بين الطرفين العربي -
والاسرائيلي ، وجولات المفاوضات بين الاطراف العربية والاسرائيلية ، ولم تتطرق الى وضع اللاجئين في الدولة
الفلسطينية المستقبلية في حال قيامها .

ان هذه الدراسة بالاضافة الى تناولها المواضيع في الدراسات السالفة الذكر فقد تناولت ايضا وجهات النظر الدولية
تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الدولي والاقليمي ، كما تناولت اهم المقترحات المطروحة على الساحة

^١ ابو ستة ، سلمان ، " حق العودة للاجئين الفلسطينيين " حق مقدس وقانوني وممكن ايضا ، المستقبل العربي ، عدد ٢٠٨ ، ١٩٩٦ ، ص ٤-٣٨

^٢ الحسن ، بلال ، اللاجئين الفلسطينيون : المتاهة والخطر ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد ٢٦ ، ١٩٩٦ ، ص ٥٠ - ٧١

الدولية لقيام الدولة الفلسطينية ووضع اللاجئين في الدولة المستقبلية في حال قيامها وفق أي من التدايعات التاريخية المطروحة على الساحة الدولية .

تقسيم الدراسة :

- الفصل الاول : اللجوء والقانون الدولي (دراسة نظرية)
- الفصل الثاني : اللاجئين الفلسطينيين والشرعية الدولية
- الفصل الثالث : الموقف الدولي وحقوق اللاجئين والبعد السياسي لإقامة الدولة الفلسطينية

الفصل الاول : اللجوء والقانون الدولي (دراسة نظرية)

الفصل الاول

اللجوء والقانون الدولي (دراسة نظرية)

تمهيد

شهدت الحضارات الانسانية المختلفة عبر العصور العديد من حالات اللجوء التي تميزت بسهولة انتقال اللاجئين بين اقاليم الدول المختلفة و أقامتهم فيها دون ان تعترضهم عقبات و تائق السفر وتأثيرات الدخول و تراخيص الإقامة الخ حيث ان خروج اللاجئين كان يتم من خلال جماعات كبيرة العدد تقدر بعشرات او بمئات الالاف الامر الذي ادى الى خلق العديد من المشاكل و عبئا على الدول . اذ ان مشكلة اللاجئين لم يكن لها أي طابع دولي حيث بدأت تتخذ منحى دولي مع قيام الحرب العالمية الاولى نتيجة نزوح مئات الالاف من بلادهم في اوربا نتيجة للاضطهاد الديني او السياسي او العنصري اذ تنبه المجتمع الدولي الى ان هذه المشكلة قد اصبحت مشكلة دولية حيث انها تمس مصالح اعضاء المجتمع الدولي وبذلك تقتضي التدخل من اجل مواجهتها ، لذلك اهتمت عصبة الامم منذ بداية قيامها بقضية اللاجئين وحاولت ايجاد الحلول في ضوء ظروف تلك الفترة ، ثم اخذت مشكلة اللاجئين تتفاقم اكثر واكثر نتيجة للظروف التي شهدها العالم خلال فترة اندلاع الحرب العالمية الثانية ، الامر الذي ادى الى لفت انظار المجتمع الى عالمية مشكلة اللاجئين . ومع تبني المجتمع الدولي لميثاق الامم المتحدة و صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان اسس فيما بعد لصدور معاهدة مختصة بشؤون اللاجئين و إيجاد منظمة دائمة تكون مهمتها تقديم الحماية الدولية لهم . وقد مر اللجوء بعدة مراحل قبل صدور المعاهدة و إنشاء المنظمة الخاصة برعاية شؤون اللاجئين حيث سيتم التطرق في هذا الفصل الى اللجوء بمراحله المختلفة وحق اللجوء و تعريف اللاجئ و القواعد القانونية للجوء المبادئ القانونية لحماية اللاجئين وفقا للاتي :

- المبحث الاول : - التطور التاريخي للجوء الانساني .
- المبحث الثاني : - المفاهيم العامة والقانونية للجوء .

المبحث الاول : التطور التاريخي للجوء الانساني

عرف الانسان اللجوء على مر العصور والحضارات ، فما من حضارة الا عرف فيها الانسان اللجوء . فمنذ القدم مر اللجوء بعدة مراحل وفي كل مرحلة يختلف فيها عن المرحلة الاخرى ، وقد تطورت صور اللجوء على مر العصور الى ان وصلت الى ما هي عليه الان . وفي هذا المبحث سيتم تناول المراحل التي مر بها اللجوء وفق المطالب الاتية :

- المطالب الاول : اللجوء في العصور القديمة .
- المطالب الثاني : اللجوء في العصر الحديث .

المطلب الاول : اللجوء في العصور القديمة والوسطى

عرفت الحضارات الانسانية اللجوء عبر العصور التاريخية المختلفة وان كانت سلوكيات ومفاهيم اللجوء تختلف من حضارة الى اخرى الا ان كثير من الحضارات عرفت اللجوء وكان لها تقاليد معينة لحماية اللاجئين وتقديم المساعدة لهم ، فما من حضارة الا وعرف اهلها الهروب والانتقال من مكان لآخر طلبا للنجاة والابتعاد عن الاخطار التي تهددهم ، وفي الوقت ذاته لا تكاد تخلو حضارة من استقبال الغرباء على اراضيها بحثا عن الملجأ الامن او الرزق^١.

ان معظم حالات اللجوء كانت تتم في الاماكن الدينية كالمعابد لدى الفراعنة او اليونان او الرومان^٢ ، فعند الفراعنة كان يمنح الملجأ للمستضعفين ومرتكبي الجرائم غير العمدية فقد كانت المعابد عندهم تحمي الناس من ملاحقة العدالة والانتقام الفردي ، فكان يحظر دخول رجال السلطة فيها ويمنع العامة من التآثر فيها .
اما عند الاغريق كانت هناك قاعدة عامة تقول " ان كل من اعتصم بالمعبد او الاماكن الملحقة به لا يجوز المساس به مادام قد بقي داخل مكان الملجأ ، اما اذا غادروه فعندئذ تزول عنه الحماية"^٣ وعند الرومان كان لسمو السلطة

^١ الصرابي يحيى ، حق الهجرة واللجوء في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، صحيفة 26 سبتمبر ، اليمن عدد ١٤٩٦ ، ٢٠١٠/٢/٤ .

^٢ حساوي نجوى ، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ .

^٣ فرج صلاح الدين ، حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، مجلة الجامعة الاسلامية " سلسلة الدراسات الاسلامية ، المجلد السابع عشر العدد الاول ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٧ .

الزمنية على السلطة الدينية انعكاس وأثار على نظام الملجأ عندهم ، فقد اقيمت مدينة لجميع الهاربين سواء كانوا عبيدا او مدنيين وكذلك كانت معابد تمنح الحماية للعبيد الهاربين والأجانب والمهزومين .^١

وكذلك كانت هناك حالات للجوء في اماكن الصلاة لدى المسيحيين والمسلمين ، وقد اطلق على هذا النوع من اللجوء تسمية " اللجوء الديني " الى درجة قيل معها ان اللجوء قد ولد بين ذراعي الدين الامر الذي دفع بالبعض الى وصف اللجوء بأنه يشكل امتيازاً ديني " Religious privilege " .^٢

في الحضارات القديمة كان اللجوء يتم من خلال حالات فردية ، ومنح الحماية للاجئين تتم على الدوام في اطار السلطة التقديرية للدول ، وفي بعض الاحيان كان المعتقد الديني هو الدافع للحكومات لمنح حق اللجوء للافراد . وقد عرفت الحضارات الانسانية العديد من انواع الملجأ في اطار الحماية والمساعدة التي تقدمها للاجئين والتي تتمثل بالملجأ الديني ، والملجأ الاقليمي ، والملجأ الدبلوماسي^٣ ، وقد تطورت هذه الصور الثلاث عبر الزمن سواء من حيث اساسها او نطاق الحماية التي توفرها والشروط الواجب توافرها في المستفيدين منها ، فالملجأ الديني الغي العمل به في اوروبا بعد القضاء على سلطة الكنسية ، كما بطل العمل بالملجأ الدبلوماسي منذ القرن التاسع عشر ولم يعد معمولاً به الا في امريكا اللاتينية ، اما الملجأ الاقليمي فقد بقي لليوم وان كان لا يكف عن التطور وفقا لتطور الظروف الدولية وتغيرها .^٤

تشكل ظاهرة اللجوء رد فعل طبيعي للشعوب اتجاه الظلم الذي قد يتعرضون له حيث تدفق البرابرة الى الامبراطورية الرومانية وتم ترحيل وإبعاد اليهود من اسبانيا عام ١٤٩٢ ، ومن المانيا في القرن السابع عشر و ونفي الفرنسيين من البروتستانت بعد ابطال مرسوم نانت عام ١٦٨٥ الذي كان يبيح حرية المعتقد الديني ولجا خمسة الالاف من رعايا روسيا والنمسا الذين اشتركوا في ثورة المجر ولجأوا الى الامبراطورية العثمانية .^٥

^١ امر الله برهان ، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦

^٢ حساوي ، نجوى ، مرجع سابق ص ٢٠

^٣ الملجأ الذي يمنح خارج الاقليم المادي المحسوس لدولة الملجأ ، حيث يتم منحه في سفارة الدولة المعتمدة ، في اقليم الدولة التي وقعت فيها الجريمة ، او على متن سفينة حربية تبحر في المياه الاقليمية لدولة اخرى او على متن طائرة حربية في الفضاء الكوني لدولة اخرى .

^٤ امر الله ، برهان ، مرجع سابق ، ص ٣١

^٥ امر الله ، برهان ، مرجع سابق ص ٥٠

كانت المجتمعات تتعامل مع قضية اللجوء على مستوى محلي لان مفهوم اللجوء لم يأخذ بعدا عالميا الا مع بداية القرن العشرين حيث ازدادت ظاهرة ، اذا نجد ان مجتمع امريكا اللاتينية قد واجه هذه المعضلة منذ عام ١٨٨٩ ، حيث كانت اتفاقية مونتيديو الخاصة بالقانون الجنائي الدولي اول وثيقة اقليمية تتناول اللجوء وتبعتها كراكاس عام ١٩٥٤ عن حق اللجوء الاقليمي والدبلوماسي .

واذا كانت مشكلة اللاجئين قديمة ، الا ان التعامل معها على المستوى الدولي لم يبدأ الا بعد نهاية الحرب العالمية الاولى نتيجة للأحداث والويلات التي اصابت العالم انذاك والتي ادت الى تفاقم هذه المشكلة وبروزها دوليا ومن هنا اصبحت مشكلة اللاجئين عالمية ولم يعد الاهتمام بها مقصور على المستوى المحلي ، فعقدت الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين وحمايتهم سواء اكان في عهد عصبة الامم المتحدة وما بعدها ، وفي عهد هيئة الامم المتحدة وما بعدها حيث اصبحت هناك قواعد دولية ترعى شؤون اللاجئين وتحدد ماهية اللاجئ وكيفية الحماية وكل ما يتعلق بشؤون اللاجئين في صورة اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات خاصة باللاجئين وحقوق الانسان^١.

^١ حساوي نجوى ، مرجع سابق ص ٢٣

المطلب الثاني : اللجوء في العصر الحديث والمعاصر

ان مشكلة اللاجئين قديمة العهد ، لأنها لازمت الاضطهاد ، التعذيب والقهر الذي كان يمارسه الانسان ضد اخيه الانسان منذ العصور الاولى ، لكنها تفاقمت وازدادت خطورتها في عالمنا المعاصر الذي عان الولايات والأهوال من جراء الحروب ، وترتب على ذلك ظهور العديد من اللاجئين الذين يطلبون ملجأ ومكانا امنا ، اما داخل حدود بلدانهم او لدى الدول الاخرى المجاورة غير التي يضطهد فيها اللاجئ .^١

ومن البديهي ان مشكلة اللجوء والنزوح القسري اصبحت اكثر القضايا الحاحا والتي واجهت المجتمع الدولي طوال تاريخه ، كون هذه الفئات من بين اكثر مجموعات الناس تعرضا للمعاناة سواء اكان ذلك نتيجة لصراع او اضطهاد او غير ذلك من انواع انتهاكات حقوق الانسان .

لم يتم النظر في قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية يتعين معالجتها على المستوى الدولي ، الا في الفترة التي عقب الحرب العالمية الاولى عندما ظهرت الى الوجود عصبة الامم المتحدة ، ومنذ ذلك الوقت كان التصدي لمشكلة اللجوء يسير ببطء وبصورة متقطعة ، واستمر الوضع حتى ادرك المجتمع الدولي ضرورة انشاء شبكة من المؤسسات والنظم القانونية التي تهدف الى توفير الحماية الدولية للاجئين والتعامل معها بطريقة شاملة . وقد تعددت اسباب اللجوء مثل الكوارث الطبيعية ، وسوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، والمشكلات السياسية ، والحروب الاهلية . وتعد الترتيبات والتنظيمات الدولية المتعلقة باللاجئين حديثة ، اذ يرجع تاريخها الى العشرينات من القرن العشرين . ففي فترة الحرب العالمية الاولى ، والثورة الروسية ، وانهيار الامبراطورية العثمانية ، وما نتج عن تلك الاحداث من تحركات بشرية ضخمة ، بلغت حوالي مليون ونصف ، بين لاجئ ونازح ومشرّد ، في اسيا الصغرى وأوروبا .

يعد تزايد اعداد اللاجئين من اكبر التحديات ، التي تواجهها المفوضية^٢ . فقد ارتفع عددهم من مليوني ونصف في السبعينات ، الى ١٠ ملايين في الثمانينات . اما عدد النازحين داخل بلدانهم فيزيد على ٢٤ مليون شخص . ومع تزايد اعداد اللاجئين اصبح من الصعب ايجاد حلول دائمة لمعاناتهم ، وذلك لعدم استعداد كثير من الدول المساهمة في ذلك ، لأنها اصبحت تعاني مصاعب اقتصادية وسياسية واجتماعية . وقد اصبحت معضلة اللجوء تكتسب طابعا مأساويا ، يندّر بمخاطر كبرى اهمها :

^١ كريم ، خلفان ، " بعض مظاهر وحدود تدخل مجلس الامن في تنفيذ القانون الدولي الانساني " ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، كانون الاول

٢٠٠٦، ص ١٥٧

^٢ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتقوم بتوفير المساعدات الإنسانية من سكن وغذاء ودواء للاجئين

١. تدفق اعداد هائلة من اللاجئين والنازحين في عدة انحاء من العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث ظهرت نزاعات وحروب لدوافع مختلفة ، من بينها : الاستيلاء على السلطة ، وخلق كيانات سياسية جديدة ، وإخلاء اقاليم بأكملها من سكانها الشرعيين ، واسترجاع اقاليم معينة الى حوزة الوطن ، وغيرها من الاسباب .

٢. لم تبقى معضلة اللجوء منحصرة على حدود المساس بحقوق الانسان ، بل اصبحت لها علاقة بمشكلات اخرى ، كالسلم والامن الدوليين ، الامر الذي يمكن ان تنعكس اثاره السلبية على اساليب عمل المفوضية ، خاصة على حريتها وقدرتها على اتخاذ التدابير اللازمة بصورة مستعجلة في حالة الطوارئ .

٣. لم تبقى ظاهرة اللجوء خاصة بدول العالم الثالث ، لكنها امتدت الى مناطق اخرى من العالم ، مثل اوروبا .

٤. الازمة الاقتصادية التي تعانيها كثير من الدول منذ عدة سنوات ، مما يغلق الابواب امام طالبي اللجوء^١.

اعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في حزيران ٢٠١٠ أن أكثر من ٤٣ مليون شخص في جميع أنحاء العالم فروا العام الماضي من الحروب والنزاعات. وجاء في التقرير السنوي الجديد للمفوضية ، الذي نشرته في العاصمة الألمانية برلين ، أن هذا العدد هو الأعلى من منتصف تسعينيات القرن الماضي .

ووفقا لبيانات التقرير تراجع عدد اللاجئين ، الذين عادوا طواعية إلى منازلهم ، إلى أدنى مستوى له منذ عشرين عاما . وأشار التقرير إلى أن هناك أكثر من خمسة ملايين شخص فارين من ديارهم جراء الحروب والنزاعات منذ أكثر من خمسة أعوام. بينت المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان اجمالي ٤٣.٧ مليون شخص نزحوا عن ديارهم في نهاية عام ٢٠١٠ بارتفاع عن عددهم في العام السابق له والبالغ ٤٣.٣ مليون، وقالت المفوضية في تقريرها السنوي ان من بين هذا العدد ١٥.٤ مليون لاجئ فروا عبر الحدود "منهم ٨٠ ٪ الى دول نامية قريبة " فيما تم اقتلاع ٢٧.٢ مليون من اراضيهم ، وتضمن العدد ايضا ٨٥٠ الف شخص من طالبي اللجوء السياسي ممن تقدموا بطلبات في هذا الصدد .

تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو انعكاس طبيعي لسنة حفلة بالكثير من الأحداث السياسية ، كالربيع العربي ونتائج الحرب الأهلية في سوريا والصراعات المسلحة الدامية في أفريقيا. في الدول الصناعية الـ

^١ العرب ، سيف ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، شبكة سراب القانونية ، على الموقع الالكتروني -<http://alsarab-law.own0.com/t170> topic

٤٤ والتي تضم دول أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا ونيوزلندا وشمال شرق آسيا ، قُدم العام الماضي ٤٤١.٣٠٠ طلب لجوء، أي بزيادة تقدر بنحو عشرين بالمائة عن ٢٠١٠ .

مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنتونيو كوتيريس، وفي تعقيب لها عن هذا التقرير، أوضح بأن : زيادة عدد طلبات اللجوء تشير بوضوح إلى أن عام ٢٠١١ كان عام صعب لكثير من سكان العالم. إذ كانت تقارير منظمته السابقة أشارت في وقت سابق من العام الماضي إلى أن عدد طلبات اللاجئين في ٢٠١٠ كانت قد قلت عن الأعوام التي سبقت^١. والجدول الآتي يبين اعداد اللاجئين ، وطالبي الجوء والعائدين من اللاجئين من عام ٢٠٠٢ الى ٢٠١٠ .

جدول ١ اعداد اللاجئين والعائدين في العالم ٢٠١٠-٢٠٠٢

السنة	اللاجئين	العائدين
٢٠٠٠	١٢.١٢٩.٦٠٠	٧٦٧.٥٠٠
٢٠٠١	١٢.١١٦.٨٠٠	٤٦٢.٤٠٠
٢٠٠٢	١٠.٥٩٤.١٠٠	٢.٤٢٦.٠٠٠
٢٠٠٣	٩.٥٩٢.٨٠٠	١.٠٩٤.٩٠٠
٢٠٠٤	٩.٥٧٤.٨٠٠	١.٤٣٤.٤٠٠
٢٠٠٥	٨.٦٦٢.٠٠٠	١.١٠٥.٦٠٠
٢٠٠٦	٩.٨٧٧.٧٠٠	٧٣٣.٧٠٠
٢٠٠٧	١١.٣٩١.٠٠٠	٧٣٠.٦٠٠
٢٠٠٨	١٠.٤٨٩.٨٠٠	٦٠٣.٨٠٠
٢٠٠٩	١٠.٣٩٦.٥٠٠	٢٥١.٥٠٠
٢٠١٠	١٠.٥٤٩.٧٠٠	١٩٧.٧٠٠

*المصدر المفوضية العامة لشؤون اللاجئين ، على الموقع الإلكتروني <http://www.unhcr.org>

^١ الزبيدي ، حسين ، لاجنو العالم رحلة البحث عن الوطن البديل ، شبكة النبا المعلوماتية، ٢٠١١/٩/١٤ ، على الموقع الإلكتروني <http://www.annabaa.org/nbanews/2011/09/137.htm>http://jornews.com/index.php?option=com_content&task=view&id=14319&Itemid=122

المبحث الثاني : المفاهيم العامة والقانونية للجوء

ان تحديد المقصود باللاجئ يعتبر من اصعب المسائل ، مع عدم وجود تعريف للاجئ في العرف الدولي وخلو الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان واللاجئين من تعريف عام او موحد للاجئ بل تنفرد كل وثيقة بوضع تعريف للاجئ وفق احكامه . وسيتم في هذا المبحث تناول المطالب الاتية :

- المطلب الاول : مفهوم اللجوء
- المطلب الثاني : نشأة القواعد القانونية والدولية المتعلقة باللجوء .

المطلب الاول :- مفهوم اللجوء

سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف اللاجئ بالمعنى الضيق وفقا للمعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الشأن واهمها اتفاقية ١٩٥١ وبالمعنى الواسع وفقا لعمل المفوضية والموثائق الاقليمية المتعلقة باللاجئين ، على النحو الاتي :

اولا : اللجوء بالمعنى الضيق :

ارتبط تعريف اللاجئ طويلا بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وبمدى رعاية الدول بتوسيع او تضيق هذا التعريف تبعا لمصالحها .

ان الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين لم تكن على تصور شامل لمفهوم اللاجئ والحقوق التي يجب ان يتمتع بها حيث ان الاتفاقيات الدولية التي تم وضعها لم تبنى على تعريف معين لمفهوم اللاجئ حيث ان هذه الاتفاقيات كانت ظرفية وتخص كل منها فئات معينة من اللاجئين محددة اسما ، وكانت غالبا تكتفي بالقول ان اللاجئ هو الشخص الذي فقد حماية بلده دون الاشارة الى المعايير القانونية التي يمكن من خلالها بيان متى يكون طالب اللجوء قد فقد هذه الحماية فمثلا يشير تفاهم ١٩٢١ الخاص باللاجئين الروس ان اللاجئ الروسي هو أي شخص من اصل روسي لا يتمتع بحماية او فقد حماية حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ولم يحصل على جنسية اخرى " وكذلك تفاهم ١٩٣٦ الخاص باللاجئين الالمان وتفاهم ١٩٢٨ الخاص باللاجئين الاشوريين السوريين والاكرد والأتراك ، واتفاقية ١٩٣٨ الخاصة بالوضع القانوني للاجئين الالمان .^١

^١ مارديني نظام ، تجربة المجتمع الدولي في قضية اللاجئين ، المستقبل العدد ٢٧٤٥ ، ٢٦/٩/٢٠٠٧ ص ١٩

وعرفت اتفاقية ١٩٥١ اللاجئ على انه : كل شخص يوجد نتيجة احداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١ وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او ارائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع او لا يريد بسبب الخوف ان يستظل بحماية ذلك البلد . او كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد اقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الاحداث ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف ان يعود الى ذلك البلد .^١

ومن خلال تعريف اتفاقية ١٩٥١ للاجئ بأنها حصرت حالات اللجوء زمنيا وجغرافيا حيث ان الدول المتعاقدة لا تلتزم بالاعتراف بحالات اللجوء التي قد تظهر بعد كانون الثاني ١٩٥١ و بإمكان هذه الدول ايضا حصر التزاماتها بالاعتراف بالأشخاص الذين طلبوا اللجوء قبل هذا التاريخ بسبب احداث وقعت قبل عام ١٩٥١ في اوروبا فقط .^٢

حيث جاء في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين على انه ينطبق لفظة لاجئ كل شخص اعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات ١٢ ايار ١٩٢٦ و ٣٠ حزيران ١٩٢٨ وبمقتضى اتفاقيتي ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ و ١٠ شباط ١٩٣٨ وبروتوكول ١٤ ايلول ١٩٣٩ او بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين فهذا الحصر الزمني والجغرافي الذي اتت به الاتفاقية غير كاف لتغطية حالات لجوء جديدة برزت في عدة انحاء من العالم الثالث كنتيجة للحروب ضد المستعمر او الحروب الاقليمية و اهلية او العدوان خارجي .^٤

ووفقا لبعض الشروط الواردة في اتفاقية ١٩٥١ والتي تضيف اكثر من مفهوم اللاجئ او تحديد من هو اللاجئ انها تحرم اشخاص يستوفون المعايير للاعتراف بهم كلاجئين من الحماية التي تؤمنها وهم :-
١- الافراد الذين يتلقون الحماية والمساعدة من قبل وكالة تابعة للامم المتحدة غير مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا ، حيث ينطبق ذلك على بعض مجموعات اللاجئين الفلسطينيين الموجودين داخل منطقة عمليات وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) اما اذا تواجد هؤلاء الاشخاص خارج منطقة عمليات الاونروا فقد يحق لهم الاستفادة من الحماية التي تقدمها اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين .

^١ اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين

^٢ الوالي ، عبد الحميد ، التزامات الدول في اطار اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين ١٩٥١ ، ندوة تطور اللجوء والنزوح التشريعي والحماية والممارسة ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، اربد، ١٤-١٨/٦/٢٠٠٢، ص ٢٢

^٣ اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة باللاجئين

^٤ مرجع سابق تطور اللجوء والنزوح _ ص ١٢٢

٢- الاشخاص الذين اقاموا على نحو منتظم او دائم في بلد منحهم صفة موازية لصفة مواطنيه لجهة الحقوق التي يتمتعون بها والواجبات التي تترتب عليهم .

٣- الاشخاص الذين يعتبر بانهم لا يستحقون مثل هذه الحماية لانهم ارتكبوا جرائم خطيرة او اعمالا مشينة ، ينطبق ذلك على الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية او جرائم ضد السلم بالاضافة الى ذلك ان الذين ارتكبوا جرائم غير سياسية خطيرة او تصرفوا ضد اهداف ومبادئ الامم المتحدة ولا يمكنهم الاستفادة من وضع اللاجئ^١ .

وكان من شأن القيود التي جاءت بها اتفاقية ١٩٥١ التضييق من نطاق تعريف اللاجئ وبعد ان اخذت مشكلة اللاجئين بعدا عالميا نتيجة لامتدادها الى جميع القارات اصبح هناك حاجة لعلاج هذه المشكلة في السنوات التالية للاتفاقية ظهرت مجموعات اخرى من اللاجئين وهؤلاء لم تكن تشملهم الاتفاقية لذا جاء البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين ١٩٦٧ ليمد تطبيق احكام الاتفاقية الى اللاجئين الجدد طبقا للفقرة الثانية من المادة الاولى من البروتوكول تعني لفظة لاجئ " كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة (١) من الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (٢) من الفرع الف منها كلمات " نتيجة مثل هذه الاحداث^٢ وعلى الرغم من ان البروتوكول ١٩٦٧ قد ازال الحدين الزمني والجغرافي المنصوص عليهما في اتفاقية ١٩٥١ الا انه فشل في اعادة النظر بتعريف اللاجئ حيث كان من الواضح انه بعد انتهاء الحرب الباردة لم تكن هناك اية نية بتوسيع اطار التعريف فما ابقى على اكثرية لاجئ العالم الثالث خارج اطار المعاهدة خصوصا مع ظهور ازمام اللاجئين في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية^٣ .

تتجه معظم البلدان ولا سيما تلك المنضمة الى اتفاقية ١٩٥١ الى التضييق من نطاق تحديد اللاجئ من خلال استخدامها لمصطلحات اخرى " كالنازح " او " المهاجر الاقتصادي " و" لاجئ الامر الواقع " De feco Refugees " وذلك للتهرب من الالتزامات التي تفرض عليها لو انطبق التعريف القانوني على طالب اللجوء " Dejure Refugees " الا ان كلا من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية قد ساهمت لاحقا بشكل رئيسي في التوسيع بتعريف اللاجئ^٤ .

ثانيا : المعنى الواسع للجوء :-

^١ مفوضية اللامم المتحدة لشؤون اللاجئين والحماية الدولية ، برنامج تمهيدي حول الحماية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦_ص ٢٣

^٢ علوان محمد ، اللاجئين في القانون الدولي والتشريعات المحلية ، مؤسسة اللجوء في الاردن ، ندوة تطور اللجوء والنزوح ، الورقة الرابعة ، مركز

دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية جامعة اليرموك اربد ، ١٤-١٨/٦/٢٠٠٢ ص ١٠٢

^٣ حساوي ، نجوى ، مرجع سابق ، ص ٥٦

^٤ المرجع السابق ، ص ٥٩

سيتم تناول مفهوم اوسع للاجئ من خلال الاتفاقات الاقليمية والمواثيق ذات الصلة ووفقا لعمل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعريف بعض الفقهاء في هذا المجال .

١ - المواثيق الاقليمية :-

لقد ادى التضييق والقصور الذي شاب تحديد مفهوم اللاجئ في اتفاقية ١٩٥١ وبرتوكولها الملحق عام ١٩٦٧ الى ظهور محاولات اقليمية لصياغة تعريف لمفهوم اللاجئ بحيث يكون اكثر شمولا حيث صاغت منظمة الوحدة الافريقية معاهدة في ١٠ ايلول ١٩٦٩ بعد الاعداد المتزايدة للاجئين الافارقة تناقش اوضاع هؤلاء اللاجئين وتنظم الجوانب المتعلقة بهم فوضعت تعريفا للاجئ استندت فيه على اتفاقية ١٩٥١ حيث جاء في المادة الاولى من اتفاقية الوحدة الافريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا عام ١٩٦٩ :

١. ان لفظ اللاجئ بمقتضى هذه الاتفاقية ينطبق على كل شخص يخشى عن حق من ان يضطهد بسبب جنسيته او دينه او من انتمائه لمجموعة اجتماعية او بسبب معتقداته السياسية ويجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع بسبب خوفه ويخشى ان يعلن انتمائه بهذا البلد او شخص لا يتمتع بجنسيته ويجد نفسه خارج البلد محل اقامته العادية بسبب احداث معينة ولا يستطيع او يخشى العودة اليه.

٢. ان لفظ (لاجئ) ينطبق كذلك على كل شخص ، يجد نفسه مضطرا بسبب عدوان او احتلال خارجي او سيطرة اجنبية ، او بسبب احداث تهدد بشكل خطير الامن العام في جزء من البلد الاصل او في اراضيه كلها او البلد الذي يحمل جنسيته الى ان يترك محل اقامته العادية ليبحث عن ملاذ له في مكان اخر خارج بلده الاصل والبلد الذي يحمل جنسيته .^١

يلاحظ من خلال هذا التعريف ان اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٩ توسعت في تحديد صفة اللاجئ اكثر مما جاء في اتفاقية ١٩٥١ ويرجع ذلك الى الظروف والمتغيرات التي كانت تمر بها افريقيا في ذلك الوقت فأصبح مفهوم اللاجئ اوسع فهو من يضطر الى مغادرة وطنه نظرا لعوامل امتلاك او هيمنة خارجية وليس لاضطهاد فقط .

وقد عبرت المواثيق الاوروبية الصادرة عن الاتحاد الاوروبي بشأن اللاجئين عن توصيف ادق واكثر شمولية لمفهوم اللاجئ من اتفاقية ١٩٥١ والمعاهدة الافريقية عام ١٩٦٩ او جنيف عام ١٩٤٩ حيث كان توصيفها ينص على وسائل تعامل اللاجئين ونص القرار ١٤ لسنة ١٩٦٧ بمنح حق الملجأ للأشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد

^١ انظر اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٩ ، على الموقع الالكتروني ، <http://www.achpr.org/ar/instruments/refugee-convention/>

وأشار الاتفاق الاوروبي سنة ١٩٨١ للتنسيق بين الاجراءات الوطنية الخاصة بمنح حق اللجوء وكذلك توصية سنة ١٩٨٤ بشأن حماية الاشخاص المستوفين لاشتراكات معاهدة جنيف ممن لم يعدوا لاجئين قبل سنة ١٩٤٨ وألزمت معاهدة دبلن لسنة ١٩٩٠ التي تصنع معايير لتحديد اية دولة عضو تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق الملجأ عندما يطلب اللاجئ حق اللجوء الى دولة او اكثر من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.^١

وجاء اعلان قرطاج عام ١٩٨٤ ليرسي الاسس القانوني لمعاملة اللاجئين من امريكا اللاتينية خاصة بعد الصدمات والمعارك الدامية التي وقعت هناك وأدت الى نزوح ما يقارب المليون شخص خارج بلادهم وكان تعريف اللاجئ في اعلان قرطاج على النحو الاتي :- الاشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم او امنهم او حريتهم بسبب اعمال العنف او عدوان خارجي او نزعات داخلية او خرق عام لحقوق الانسان او اية ظروف اخرى اخلت بشدة النظام العام في بلادهم .

وبمعنى اوسع فان دول امريكا اللاتينية وكذلك الدول الافريقية استوتحت قواعد اللجوء الخاصة بها من الاساس الثقافي المشترك الذي تميزت به كل منهما في حين ان الدول الاوروبية قد استوتحت هذه القواعد من انعكاسات الحربين العالميتين . وعلى المستوى العربي اعدت جامعة الدول العربية " اتفاقية عربية " لتنظيم اوضاع اللاجئين في البلدان العربية اقرها مجلس جامعة الدول العربية سنة ١٩٩٤ حيث تضمنت تعريفا موسعا للاجئ كونها اضافت عناصر اخرى الى جانب عنصر الخوف من الاضطهاد الوارد في اتفاقية ١٩٥١ حيث عرفت اللاجئ على انه " كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته " او خارج مقر اقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لاسباب معقولة ان يضطهد من اجل عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او ارائه السياسية ولا يستطيع ولا يريد ان بسبب تلك الخشية ان يستظل بحماية ذلك البلد او ان يعود اليه كما جاء في المادة الاولى من الفقرة (ب) " كل شخص يلجا مضطرا الى بلد غير بلده الاصلي او مقر اقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد او احتلاله او السيطرة الاجنبية عليه او لوقوع كوارث طبيعية او احداث جسيمة ترتب عليها اخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد او في جزء منها .^٢

٢- المفوضية وتعريف اللاجئ :-

تم انشاء المفوضية من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٥٠ وبدأت عملها بالفعل في الاول من كانون الثاني ١٩٥١ حيث ارادت الدول التي كانت ما تزال تتعافى من الدمار الذي تسببت به الحرب العالمية

^١ زقوت ، ناهض ، اللاجئ في القانون الدولي ، مجلة رؤية ، ٧٤ ، اذار ٢٠٠٧ ، ص ٣٥

^٢ انظر الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في الدول العربية ١٩٩٤ ، على الموقع الالكتروني www.pcrp.ps/details.php

الثانية ، ان تضمن وجود منظمة قوية وفعالة لرعاية مصالح او حماية اللاجئين في البلدان التي التمسوا فيها اللجوء ، وفيما يتعلق باللاجئين تنخرط المفوضية في جهد متواصل الى جانب الدول لشرح وتوضيح والاعتماد على الهيكل الموجود بالفعل للقانون الدولي الذي وضعته اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين وعلى مدى سنوات تحملت المفوضية مسؤوليات عدد من الجماعات الاخرى الشبيه باللاجئين الى حد ما ولكنها لم تكن مذكورة صراحة في ولاية المفوضية عند تأسيسها مثل تحمل مسؤولية رصد اوضاع الاشخاص عديمي الجنسية عام ١٩٧٤ . وقد اصبحت المفوضية السامية لاجئين رئيسيا في النهج العنقودي الجديد للامم المتحدة الذي تم وضعه لتحسين اساليب توفير الحماية والمساعدة للأشخاص النازحين داخليا ، وبشكل عام تلعب المفوضية في الوقت الراهن دورا اكثر اهمية في البلدان التي تحدث لها عمليات نزوح سوا بسبب مشاركتها الكبيرة في المساعدة على تحقيق استقرار اللاجئين العائدين الى مناطقهم الاصلية او بسبب انشطتها المتزايدة لصالح الاشخاص النازحين داخليا في بلدان مثل كولومبيا ، السودان وسريلانكا واوغندا^١.

ان من يستوفي معايير النظام الاساسي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يكون مؤهلا لنيل حماية الامم المتحدة التي يوفرها المفوض السامي ، بصرف النظر عما اذا كان في بلد طرف في اتفاقية ١٩٥١ او بروتوكول ١٩٦٧ ، واعترف به او كان البلد المضيف له قد اعترف به كلاجئ بمقتضى أي من هاتين الوثيقتين او لم يعترف^٢. لذا فان تطور عمل المفوضية ادى الى التوسع بتفسير مفهوم اللاجئ الامر الذي جعل من تعريف اللاجئ عالمي التطبيق .

٣. اللجوء في الميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٨ :

يعرف الميثاق الوطني الفلسطيني اللاجئ الفلسطيني بأنه : " المواطن العربي الذي كان يعيش ويقوم إقامة عادية في فلسطين عام ١٩٤٨م ، سواء أكان ممن أخرج منها ، أم بقي فيها ، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد ذلك التاريخ داخل فلسطين أو خارجها " ^٣.

٤. اللجوء في تعريف الاونروا :

^١ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٠٩ ص ١٧ وما بعدها .

^٢ حساوي ،نجوى ، مرجع سابق ص ٦١

^٣ دائرة شؤون اللاجئين ، منظمة التحرير الفلسطينية على الموقع الالكتروني ، www.plord.org

عرفت (الاونروا) اللاجئ بأنه: " الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من ١ / حزيران / ١٩٤٦م، وحتى ١٥ / أيار / ١٩٤٨م والذي فقد بيته ومورد رزقه ، نتيجة حرب ١٩٤٨م " ١ .
والواضح أن تعريف اللاجئ وفق الاعتبار السابق لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين اقتصر فقط على اللاجئ الذي يستحق الخدمات المقدمة من الوكالة ، حيث إن التعريف قد نص صراحة على حق الانتفاع فقط لمن فقد مورد رزقه وبيته.

٥. اللاجئ كما عرفته دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في منظمة التحرير :

بأنه: "أي شخص كان في التاسع والعشرين/ من تشرين ثاني/ ١٩٤٧ أو بعد ذلك التاريخ، مواطنا فلسطينيا وفقا لقانون المواطنة الفلسطينية الصادر في: الرابع والعشرين/ من تموز/ ١٩٢٥، والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت لاحقا تحت سيطرة دولة إسرائيل بين: ١٥ / أيار / ١٩٤٨م، و ٢٠ / تموز / ١٩٤٩م، ثم اجبر على ترك مكان الإقامة ، بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية، والذي كان خارج مكان إقامته في: / تشرين ثاني/ ١٩٤٧م، أو بعد ذلك التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه؛ بسبب الحرب والإجراءات الإسرائيلية) وفقد مصدر رزقه حتى ٢٠ / تموز / ١٩٤٨م، لنفس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة والذي سلبت أرضه فأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أم كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، وأنسال اللاجئين الفلسطينيين وفق التعريف سواء أكان أولئك على قيد الحياة أم لا" ٢ .

لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لمفهوم اللاجئ وقد اختلف الراي حول هذه المسألة نتيجة لاختلاف وجهات النظر . وهنا سنحاول ذكر بعض التعريفات التي جاء بها الفقهاء بشكل عام فمثلا يقول كوزيبر ودسكي ان اللاجئ في نظر القانون الدولي يختلف عن اللاجئ في طبعا للغة الدارجة او الجارية من ناحيتين:

الاولى: تتعلق بسبب ارتحال الشخص عن دولته الاصلية

الثانية : تتصل بالمكان الذي ارتحل اليه .

وبناء على ذلك : يتميز اللاجئ في نظر القانون الدولي بانه قد ارتحل عن دولته الاصلية لسبب يتعلق بنظام العلاقات التي يقوم بين الدولة ورعاياها او المقيمين على اقليمها ، أي ان مغادرة الشخص للدولة التي يقيم على

١ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين : الاونروا ، على الموقع الالكتروني ، www.un.org

٢ دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية ، على الموقع الالكتروني ، www.plord.org

اقليمها يجب ان تكون راجعة الى احداث سياسية - وقعت داخل ذلك الاقليم - مصحوبة باضطهاده او لتهديده بذلك^١.

ويمكن التوسع في التعريف الوارد في اتفاقية ١٩٥١ ليشمل ضحايا عدم الاستقرار الاقتصادي او السياسي او الكوارث الطبيعية ، واعتماد التعريف التالي :

- الافراد الذين يتركون بلادهم ، او غير قادرين او غير راغبين بالعودة اليها بسبب تعرض حياتهم ، سلامتهم او حرياتهم للتهديد احداث بسبب عنف عامة ، اعتداء خارجي ، نزاعات داخلية انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان او غيرها من الظروف الجدية التي تهدد النظام العام.

- الافراد الذين يتركون بلادهم او غير الراغبين بالعودة اليها ، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للتعذيب او المعاملة غير الانسانية او مهينة او لعقاب او لانتهاكات تطل حقوقهم الاساسية^٢.

ويمكن تعريف اللاجئ بشكل عام : ذلك الشخص الفار من بلاده بسبب تهديد حياته او امنه او حريته او بسبب اعمال العنف او عدوان خارجي او نزاعات داخلية او خرق عام لحقوق الانسان او اية ظروف اخرى اخلت بشدة بالنظام العام في بلاده^٣.

كما يمكن تعريفه على انه كل انسان تتعرض حياته او سلامته البدنية ، او حريته للخطر ، خرقا لمبادئ اللاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ^٤.

ويعرف اللاجئ على انه كل شخص هجر وطنه الاصلي ، او ابعد عنه بوسائل التخويف فلجأ الى اقليم دولة اخرى ، طلبا للحماية ، والرعاية ، او لحرمانه من العودة الى وطنه الاصلي^٥.

فبالرغم من تعدد وتباين التعريفات لمصطلح اللاجئ الا انها اوضحت حالات اللجوء كالاتي :

- هروب الاشخاص وبحثهم عن ملجأ بسبب الحروب .

- انتهاكات حقوق الانسان .

- الاحتلال او العدوان الخارجي .

^١ امر الله ، برهان ، مرجع سابق ص ص ١٠١ _ ١٠٢

^٢ حساوي ، نجوى ، مرجع سابق ، ص ٧١

^٣ الرشيدى ، احمد ، الحماية الدولية للاجئين ، اعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٥

^٤ ابو هيف : علي ، صادق ، القانون الدولي العام : النظريات والمبادئ العامة ، مصر ، مطبعة منشأة المعارف ، ١٩٥٠ ، ص ٢٤٩

^٥ غانم ، محمد حافظ ، مبادئ القانون الدولي العام : دراسة بضوابطه الاصولية ولاحكامه العامة ، ط٢ ، مصر مطبعة نهضة ، ١٩٥٩ ، ص ٥٤٩

- الخوف من الاضطهاد بسبب العرق او الجنس او الدين او الراي .

وترى الباحثة ان اعادة نظر بتعريف اللاجئ يجب ان ياخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها : اهمية معالجة الموضوع على الصعيد الدولي ، واستكمال المفهوم الفردي للاجئ بمفهوم جماعي يركز على عناصر موضوعية اكثر منه على الخوف المبرر من الاضطهاد ، واعتماد اتفاقية دولية اقليمية تتضمن تعريف اوسع للاجئ ، تعتمد على حقوق الانسان وحرياته الاساسية في التصدي لمسالة اللجوء بغية تقديم الحماية لكل اللاجئين بدون اي تميز بينهم وذلك بهدف ايجاد نظام دولي يرفع مسائل اللجوء .

المطلب الثاني : نشأة القواعد القانونية الدولية المتعلقة باللجوء

نشأت القواعد الدولية المتعلقة باللجوء في الفترة ما بين الحرب العالمية الاولى والثانية ، فنتيجة الاحداث والويلات التي اصابت العالم انذاك ظهر هناك العديد من حالات اللجوء . الامر الذي استدعى ايجاد اتفاقيات دولية تنظم امور اللاجئين وتعمل على تقديم المساعدة والحماية لم ، فظهرت العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين منذ ذلك الوقت الى الان سواء كان ذلك في عهد عصبة الامم المتحدة او في عهد هيئة الامم المتحدة ، وفي هذا المطلب سيتم تناول اهم القواعد الدولية التي تتعلق باللاجئين وذلك حسب التسلسل التاريخي لكل منها.

اولا : الوثائق الدولية المبرمة في نطاق عصبة الامم :

في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي قامت عصبة الامم المتحدة ، وهي اول هيكل دولي للتعاون ما بين الدول ، بإطلاق عدد من المبادرات بهدف مساعدة اللاجئين في اوروبا . ومن اجل توحيد الجهود المبذولة لمصلحة اللاجئين ، ونتيجة لتزايد اعداد اللاجئين الهاربين من المانيا والنمسا ، انشأت عصبة الامم المتحدة مفوضية سامية جديدة في عام ١٩٣٨^١ . حيث كان منصب المفوض لشؤون اللاجئين دمجاً لمنصبي مكتب نانسن الدولي والمفوض السامي لشؤون اللاجئين القادمين من المانيا . وكان دوره محدود جدا الى ان انتهى في عام ١٩٤٦^٢ . وقد اختصت هذه الوكالة الجديدة بتقديم الحماية القانونية ، فضلا عن المساعدات المادية . ثم انشئت بعد ذلك الوكالة الحكومية للاجئين في عام ١٩٣٩ للعمل على تسهيل اعادة توطين اللاجئين القادمين من المانيا والنمسا وبلاد اخرى . ويلاحظ

^١ مرابط ، زهرة ، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة، رسالة ملجستير ، جامعة مولود معمري ؟، كلية الحقوق ، ٢٠١٠ ، ص ١٦

^٢ مفوضية الامم المتحدة للاجئين ، مدخل الى الحماية الدولية للاجئين ، حماية الاشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦

ان هذه اللجنة لم تكن تابعة لعصبة الامم المتحدة وقد لعبت دورا كبيرا في حماية اللاجئين خصوصا وقد امتد نشاطها ليشمل اللاجئين بجميع طوائفهم^١.

كانت مهمة هذه اللجنة تتركز اساسا في ايجاد حلول ملائمة لمشاكل اللاجئين عن طريق ابرام اتفاقات مع الحكومة الالمانية ، وبعد بداية الحرب العالمية الثانية لم يبقى امامها الا تقديم المساعدات المباشرة للاجئين عن طريق :

١ . توفير الحماية القانونية لهم .

٢ . العمل على تسهيل جهود المنظمات الانسانية .

٣ . اعانة المنظمات الخيرية الخاصة والمهتمة بالهجرة والاستقرار النهائي^٢.

وتجدر الاشارة الى ان المنظمات الدولية التي انشئت في مجال حماية اللاجئين ومساعدتهم خلال عهد عصبة الامم المتحدة قد تميزت بظاهرة التعدد وضعف الاختصاصات وتداخلها ، الى جانب ان كل وكالة منها او منظمة كانت تختص بطوائف معينة من اللاجئين ، فقد انحصر دورها بصفة اساسية في تنسيق الجهود الدولية فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين دون ان يكون لها سلطة اجبار الدول على اتخاذ اي اجراء ما لمصلحة اللاجئين . ويرجع هذا كله الى الصراعات السياسية وتعارض المصالح في تلك الفترة من حياة المجتمع الدولي ، الامر الذي انعكس في صورة حرص كل دولة على التمسك باكبر قدر ممكن من حرية التصرف وهو ما قلل الى حد كبير من سلطة الوكالات الدولية المهتمة بشؤون اللاجئين الى حد بعيد من فاعليتها .

● الوثائق والقواعد الدولية في عهد هيئة الامم المتحدة :

تمثل هيئة الامم المتحدة مصدرا بالغ الاهمية بالنسبة للاسرة الدولية في تشريع قواعد القانون الدولي وصياغة بنوده ، لهذا صاغت الامم المتحدة مجموعة كبيرة من الاتفاقات والاعراف الدولية التي تحمي اللاجئ وتحافظ على حقوق الانسان ، وكانت الاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين والصادرة عام ١٩٥١ . من اهم الاتفاقات الدولية التي

^١ امر الله ، برهان ، مرجع سابق ، ص ١٩٢

^٢ بخاري ، عبد الله ، الجوانب القانونية الاساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي ، المجلة المصرية ، ١٩٨٤ ، ص ٨٠

صدرت بعد الحرب العالمية الثانية . وسيتم تناول اهم هذه الوثائق والقواعد القانونية فيما يتعلق باللاجئين سواء على المستوى الدولي او الاقليمي وذلك حسب التسلسل التاريخي .

١ . القانون الدولي لحقوق الانسان :

يشكل القانون الدولي لحقوق الانسان القاعدة القانونية للاجئين حيث تنص المادة (١٤) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨ : على ان لجميع الاشخاص الحق بطلب اللجوء والتمتع به في بلدان اخرى هربا من الاضطهاد .^١ وقد جرى بشكل متزايد تطبيق مبادئ حقوق الانسان لتعزيز حماية اللاجئين وذلك :

- في موضوع الحقوق التي يتمتع بها اللاجئين وطالبي اللجوء في بلد اللجوء .
- في دوام الاليات الدولية لمراقبة التطبيق الصحيح لقانون حقوق الانسان والتي يمكن الاستفادة منها من جانب او من قبل افراد من الرجال والنساء والاطفال اللاجئين .
- في مدى تأثير القانون الدولي لحقوق الانسان على سياسة المفوضية مثلا ، وفي وضع معايير المحكمة العادلة وشروط التوفيق ، والمساواة بين الجنسين وحقوق الاطفال .^٢

٢ . اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب :

من الاتفاقيات الخاصة بوضع اللاجئين هي اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب وبخاصة ما جاء في المادة ٤٤ التي نصت على حماية الضحايا اللاجئين والمشردين وكذلك ما جاء في المادة ٧٣ من البروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ والتي نصت على حماية عديمي الجنسية .^٣

٣ . اتفاقية عام ١٩٥١ :

ان اتفاقية ١٩٥١ هي نقطة الانطلاق لاية مناقشة حول قانون اللاجئين الدولي . وهي احدى وثيقتين عالميتين خاصتين باللجئين ، والوثيقة الثانية هي بروتوكول ١٩٦٧ العائد لاتفاقية ١٩٥١ . وقد كانت الاتفاقية اداة ثورية اساسية لعدة اسباب ، والسبب الاهم هو انها ولاول مرة في القانون الدولي ، قدمت تعريف عاما للاجئ .^٤ وتحدد اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين المبادئ التي بني عليها نظام الحماية الدولية للاجئين . وقد وضعت الحقوق والواجبات الاساسية للاجئين بالاضافة الى المعاملة التي يحق لهم ان يلقوها من قبل بلد اللجوء .^٥ من اكثر

^١ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مرجع سابق ، ص ٣٧

^٢ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل الى الحماية ، مرجع سابق ، ص ٣٣

^٣ اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي ١٩٧٧ ، على الموقع الالكتروني <http://www.icrc.org>

^٤ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل الى حماية اللاجئين ، مرجع سابق ، ص ٢٨

^٥ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الحماية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٥

المبادئ التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٥١ حسما هو انه لا ينبغي طرد او اعادة اللاجئين "الى حدود اقليم حيث تتعرض حياتهم او حريتهم للتهديد ، كما تحدد الاتفاقية الحقوق الاساسية التي يتعين على الدول توفيرها للاجئين ، كما تعرف من هو اللاجئ – ومن هو ليس كذلك - فهي تستبعد مثلا المقاتلين او الارهابيين او الاشخاص المدينين بجرائم خطيرة .^١

– اهم القواعد القانونية في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين :

- يجب ان تشمل الحماية جميع اللاجئين دون استثناء .
- يجب الالتزام بالحد الأدنى من مقاييس المعاملة تجاه اللاجئين الذين هم بدورهم تترتب عليهم واجبات معينة تجاه الدولة التي تستضيفهم .
- ان طرد اللاجئ من بلد اللجوء فيه من الخطورة ما يوجب ان يحصل ذلك فقط ف ظروف استثنائية وعلى اساس الخطر على الامن القومي والنظام العام .
- لا يمكن تحقيق الحلول المرضية للاجئين الا من خلال التعاون الدولي .
- ان حماية اللاجئين بادرة انسانية وبالتالي لا يجوز ان يسبب منح اللجوء في خلق توتر بين الدول .
- على الدول ان تتعاون مع المفوضية في ممارسة وظائفها وان تسهل مهمتها في مراقبة حسن تطبيق الاتفاقية .^٢

وعلى الرغم من ذلك فقد تم وضع الاتفاقية استجابة الى مشاكل اللاجئين في اوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبذلك ثمة قيدين رئيسيين على تطبيقها :

- القيد الاول : ان تعريف اللاجئ على الرغم من شموليته ، يقتصر على الاشخاص الذين هربوا من بلادهم نتيجة احداث سابقة لعام ١٩٥١ .
- القيد الثاني : ان الدول التي انضمت الى الاتفاقية تملك خيار حصر تطبيق الاتفاقية على اللاجئين في اوروبا دون غيرهم .^٣

^١ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ص ١٥ .

^٢ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل الى حماية اللاجئين ، مرجع سابق ، ص ٢٩

^٣ تنص المادة الاولى فقرة (ب) من اتفاقية ١٩٥١ على ان " لاغراض هذه الاتفاقية يجب ان نفهم عبارة "احداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١"

الواردة في الفرع (أ) من المادة الاولى ، على انها تفي : (أ) اما " احداثا وقعت في اوروبا قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١ او (ب) " احداثا وقعت في اوروبا

٤. بروتوكول عام ١٩٦٧ :

ان مصادر بروتوكول ١٩٦٧ المتعلق بوضع اللاجئين والذي انعكس فيه اقرار المفوضية والدول الاعضاء في لجنيتها التنفيذية بعدم تناغم النظام الاساسي للمفوضية وغير المحدد مع اتفاقية عام ١٩٥١ ، شديدة الاختلاف عن مصادر الاتفاقية . و عوضا عن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة ، تم طرح القضايا في ندوة حضرها زهاء الثلاثة عشر خبيراً ، حيث تم اجراء تنقيح للاتفاقية عام ١٩٥١ ، ووضع بروتوكول توافق الدول الاعضاء من خلاله على تطبيق الاحكام ذات الصلة بالاتفاقية ، لكن دون ان تصبح بالضرورة اطرافاً في تلك المعاهدة ، وبدا نفاذه في الرابع من تشرين الاول ١٩٦٧^١ .

وقد تم الاتفاق على بروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين ، لغايات توسيع نطاق الحماية المقررة في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لتشمل كافة الاشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط والمواصفات الواردة في تعريف الاتفاقية للاجئ دون الاشارة الى الاحداث او الوقائع المنشئة لوضع اللاجئ^٢ .

يعتبر بروتوكول ١٩٦٧ وثيقة مستقلة رغم ارتباطه الوثيق باتفاقية ١٩٥١ ولا يقتصر الانضمام اليه على الدول الاطراف في الاتفاقية فقط . وبمقتضى المادة الاولى منه يعتبر لاجئاً اي شخص يدخل ضمن التعريف الوارد في المادة الاولى من الاتفاقية الخاصة باللاجئين بعد حذف عبارة " نتيجة لاحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١ ، حيث الغى القيدان الزمني والمكاني الواردان في الاتفاقية ، وهذا بالطبع بالنسبة للدولة الاطراف في البروتوكول^٣ .

٥. اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ :

قامت منظمة الوحدة الافريقية المعروفة (حالياً بالاتحاد الافريقي) في عام ١٩٦٩ باقرار اتفقيتها الخاصة باللاجئين ، تسمى الاتفاقية الناطمة لجوانب معينة لمشاكل اللاجئين في افريقيا التي جرى اعتمادها من قبل رؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا في ١٠ ايلول ١٩٦٩^٤ .

١ او غيرها قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١" ، وعلى كل دولة متعاقدة ان تعلن ، وهي توقع هذه الاتفاقية او تصدقها او تنضم اليها ، باي من هذين المعنيين ستأخذ على صعيد الالتزامات التي تلقبها عليها هذه الاتفاقية .

٢ جاي س ، جودوين-جيل ، اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها ، كلية اول سولز ، اوكسفورد ، ص ٧ ، على الموقع الالكتروني untreaty.un.org

٣ نبيل بشير ، المسؤولية في عالم متغير ، مطبعة عبير ، حلوان ، ١٩٩٤ ، ص ٤٩

٤ مرابط ، زهرة ، مرجع سابق ، ص ٧٩

٥ المرجع السابق ، ص ٨٠

تعتبر هذه الاتفاقية وثيقة عالمية واسباسية خاصة بوضع اللاجئين في الوقت الحالي ، دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٤ . وهي معاهدة اللاجئين الاقليمية الوحيدة الملزمة قانونا . وجاء اعتماد هذه الاتفاقية ردا على ظاهرة النزوح واللجوء التي كانت سائدة في القارة الافريقية بسبب الممارسات الاستبدادية التي تميزت بها انظمة الحكم في القارة .^١ هذه المعاهدة الاقليمية تكمل اتفاقية ١٩٥١ بتضمنها تعريفا اوسع للاجئ ، وموجب قطعي يبذل اقصى الجهود لمنح اللجوء ، وبنودا حول الحلول الدائمة الاخرى حول قيام اللاجئين بالاعمال التخريبية.^٢

٦. اعلان قرطاجة حول اللاجئين ١٩٨٤ :

تم اقراره غداة ازمان اللاجئين التي اصابت امريكا الوسطى في الثمانينات من القرن الماضي ، والمرتبطة بالحروب الاهلية ، من جانب ممثلي حكومات وفقهاء مرموقين وعامين من المنطقة . ويتضمن هذا الاعلان تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ ويتممه بتعريف اوسع .^٣ وقد جاء هذا الاعلان ليرسي الاسس القانونية لمعاملة اللاجئين من امريكا اللاتينية ، خاصة بعد الحروب التي وقعت هناك وادت الى حالات نزوح ما يقرب مليون شخص من بلادهم .^٤ ووضع ايضا توصيات لتوفير المعاملة الانسانية والحلول الدائمة للاجئين . ومع ان الاعلان ليس ملزم من الناحية القانونية فقد تمت المصادقة عليه تكرارا من جانب الدول في امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية .

ولهذا الاعلان اهمية كبيرة ، فهو يتحدث عن اشخاص اي مجموعات ، فارين من بلادهم بسبب اعمال عنف وعدوان ، مما يعني ان هذا الاعلان اكثر شمولية وتحديدا من الاتفاقيات السابقة جميعها . الا ان اعلان قرطاج و رغم استناده للقانون الدولي في تعريف اللاجئ ، هو غير ملزم للدول والحكومات ، لانه ليس معاهدة دولية بالمعنى القانوني وانما هو مجرد اعلان خاص بمكان معين وزمان محدد ومجموعات بشرية خاصة .^٦

٦. مبادئ بانكوك حول وضع ومعاملة اللاجئين :

^١ محمد علوان ، ومحمد خليل موسى ، القانون الدولي لحقوق الانسان المصادر ووسائل المراقبة ، ج ١ ، دار الثقافة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٠

^٢ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل الى الحماية الدولية للاجئين مرجع سابق ، ص ٣٠

^٣ المرجع السابق ، ص ٣٢

^٤ ناهض ، زقوت ، اللاجئ في القانون الدولي ، مرجع سابق ص ٣٦

^٥ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل الى الحماية الدولية للاجئين ، مرجع سابق ، ص ٣٢-٣٣

^٦ زقوت ، ناهض ، اللاجئ في القانون الدولي ، مرجع سابق

تم وضعها في عام ١٩٦٦ وتم تحديثها في عام ٢٠٠١ ، اقرتها عدد من الدول في اسيا والشرق الاوسط وافريقيا . تكمن اهمية هذه المبادئ في كونها تعكس وجهة نظر العديد من الدول التي كان لها تجربة واسعة في توفير اللجوء ، بما فيها دول ليست اطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ . وقد اعتمدت هذه المبادئ تعريف اوسع للاجئ مقارنة بالتعريف الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ .^١

٧. معاهدة دبلن عام ١٩٩٠ :

تضع هذه المعاهدة معايير لتحديد اية دولة من الدول الاعضاء في المعاهدة ، تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق الملجأ عندما يطلب اللاجئ ، حق اللجوء الى دولة او اكثر من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.^٢

٨. وثائق الإتحاد الأوروبي:

منذ منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى توفيق سياساتها وممارساتها حول اللجوء، ففي البداية أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزمة قانونيا ، غير أنه منذ سنة ١٩٩٩ عملت حكومات الإتحاد الأوروبي على وضع نظام أوروبي مشترك للجوء يرتكز على التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية ١٩٥١ .

وبحلول ٢٠٠٤ ، عندما انضمت ١٠ دول جديدة إلى الدول ١٥ الأخرى في الإتحاد الأوروبي، حيث تم التوصل إلى إتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء، تضمن ذلك الإتفاق :

-الحماية المؤقتة.

- المعايير الدنيا لإستقبال طالبي اللجوء .

- نظام يحدد الدولة العضو المسؤولة عن نظر طلبات اللجوء (يكون هذا النظام وبالنسبة إلى هذه المسألة بديلا عن إتفاقية دبلن لسنة ١٩٩٠).

- نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء (المعروف بأوروداك والمعمول به منذ ٢٠٠٣).

^١ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل الى الحماية، مرجع سابق ص ٣٣

^٢ الرشيدى، احمد ، الحماية الدولية للاجئين ، اعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢١-٢٢

- إيعاز التأهيل الذي يحدد مفهوم اللجوء والحماية المتفرعة منه ، وبالتالي يحدد المعايير الدنيا لهؤلاء الذين تأهلوا لنيل الحماية الدولية .

- إيعاز الإجراءات التي تحدد المعايير الدنيا المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئين^١ .

ختاماً يمكن القول أن من أهم المواثيق الدولية العامة لحماية اللاجئين الإتفاقية الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يتميز بأنه :

- يطبق عموماً على جميع الناس في الدولة، سواء كانوا مواطنين أم لا.

- هو أساسي لمفهوم الحماية الدولية واللجوء، إذا أن اللاجئين يلتزمون الحماية من إنتهاكات حقوق الإنسان.

- يساعد على كيفية معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء في البلدان التي يلتزمون فيها اللجوء.

- يخضع لإشراف هيئات دولية مختلفة يمكن أن يطلب منها مساعدة لاجئين أفراد .

- إذ أحسن تطبيقه، يمكن لهذا القانون منع الحالات التي تؤدي إلى تحركات اللاجئين وأن يساهم في العودة الأمنة للاجئين .

كما يوجد إلى جانب هذا القانون الدولي الإنساني الذي يطبق خلال النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو داخلية ، يشترط أن يعامل اللاجئين ، كما المدنيين الآخرين ، بطريقة إنسانية ، وبشكل خاص ، أن يكونوا محميين من أعمال العنف.

إضافة إلى المواثيق العامة هناك المواثيق الخاصة والتي من أهمها إتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين والبروتوكول الملحق بها لسنة ١٩٦٧ .

^١ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين : حماية الأشخاص الذين هم موضع إهتمام المفوضية ، برنامج التعليم الذاتي ١ ، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ٢٠٠٥ ، ص ٣١

الفصل الثاني : اللاجئين الفلسطينيين والشرعية الدولية

الفصل الثاني

اللاجئون الفلسطينيون والشرعية الدولية

تعد القضية الفلسطينية من اهم القضايا التي عرفها العالم في القرن العشرين ، ومن اعقد القضايا نتيجة تداخل ظروف عربية ومحلية ودولية في صنع احداث هذه القضية والتأثير في مجرياتها . وتتمثل الاهمية الأولى للقضية الفلسطينية في تاريخ العلاقات الدولية بأنها نجمت عن مسح كيان كان من المفترض ان ينشأ شأنه شأن كل الكيانات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وتتمثل الأهمية الثانية في ظهور معضلة لم يستطع المجتمع الدولي حلها على مدى أكثر من ستون عاما ، ألا وهي قضية اللاجئين^١ .

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أكثر وأبشع قضايا التهجير المستمرة وعلى مراحل كثيرة وبأشكال متعددة شهدها العالم ، فمشكلة اللاجئين عموما يمكن أن تكون نتاجا لحالة خاصة داخل كل دولة . فهناك اللجوء الذي ينتج عن الاضطهاد العرقي ، وآخر بسبب الاضطهاد السياسي ، وثالث على خلفية دينية ، ناهيك عن لجوء الجفاف والمجاعة الناجمة عنه ، وهذه المشاكل برمتها لا تمثل مشكلة للمجتمع الدولي أو الأمم المتحدة إلا من باب الاهتمام لأسباب إنسانية في حلها .

احتلت القضية الفلسطينية ، عامة ، وقضية اللاجئين الفلسطينيين خاصة، موقعا مهما في مجمل قضايا المنطقة الشرق الأوسط ، وجوهر الصراع الفلسطيني الصهيوني ، ومن أهم القضايا واعقدها بالنسبة للعرب والفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في مجتمعاتهم في الداخل والخارج^٢ .

وقد كانت أحد أهم نتائج نكبة العام (١٩٤٨) أن سيطرت الحركة الصهيونية على حوالي ٧٨% من أرض فلسطين ، وتم تهجير أكثر من (١٨٠٠,٠٠٠) فلسطيني من أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم ، أي ما نسبته حوالي ٦٠% من أبناء الشعب الفلسطيني . وقد زادت هذه المشكلة تعقيدا في أعقاب حرب ١٩٦٧ إذ أضيف نحو (٣٥٠,٠٠٠) هجروا من ديارهم ومدنهم^٣ .

وفي هذا الفصل سيتم تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال استعراض ، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية ، وبدايات الهجرات اليهودية لفلسطين ، والانتداب البريطاني على فلسطين وكيف تم تسهيل الهجرات اليهودية التي كانت الأساس لقيام دولة إسرائيل . ومن ثم تناول السياسات الإسرائيلية في فلسطين والتي أدت إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على الساحة الدولية ، كما يتناول

^١ منصور، واصف ، مرجع سابق ،ص ٢٣ .

^٢ حمادة ، معتمد ، اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة ،المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ،العدد ٥ ، آذار ٢٠٠٧ ، ص ١٠٤

^٣ سلامة ، سعيد ، الذكري الستون لنكبة فلسطين ، رام الله ، دائرة شؤون اللاجئين ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٠

هذا الفصل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في بعض الدول العربية الأكثر تركز للاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى في العالم وذلك من خلال ما يلي :

— المبحث الأول : التطور التاريخي لقضية اللاجئين الفلسطينيين .

— المبحث الثاني : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين

المبحث الأول : التطور التاريخي للقضية الفلسطينية

تتمتع فلسطين بموقع جغرافي استراتيجي مهم ، فهي تمثل قلب العالم العربي ، مما يجعلها محل أطماع العديد من الدول الاستعمارية التي كان لها دور مهم في الوجود الصهيوني على أرض فلسطين . وما رافق ذلك من ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فيما بعد . وفي هذا المبحث سيتم تناول الواقع الفلسطيني في ظل هذه القوى ودورها في الوجود الصهيوني .

المطلب الاول : الانتداب البريطاني وقضية اللاجئين الفلسطينيين

في هذا المطلب سيتم تناول الاحداث والتداعيات التي ادت الى ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ابتداء من العهد العثماني واهم السياسات التي ادت الى المساعدة وتقديم التسهيلات لتيسير هجرة اليهود الى فلسطين ومن ثم دور الانتداب البريطاني ودوره في ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

اولا : الصراع في العهد العثماني :

بقيت فلسطين تحت الحكم العربي من سنة (٦٣٦) حتى سنة (١٠٩٩) عندما تولى الصليبيون الحكم نحو مئة عام . ومن خلال فترة الحكم العربي كانت المنطقة تنقسم إلى مقاطعتين عسكريتين على ضفتي نهر الأردن : كانت الضفة الغربية منها تسمى فلسطين ، وهو الاسم الذي أطلقه عليه الرومان ، وكانت الضفة الشرقية تسمى الأردن. بعد الصليبيين جاء المماليك ألا أن تغلب الأتراك عليهم في سنة (١٥١٦) ، وظلت فلسطين بعدها لمدة (٤٠٠) عام جزءا من الإمبراطورية العثمانية^١.

وفي عام ١٨٥٤ تملك اليهود أول أرض فلسطينية ، وبعد أن وصلت جماعة تركيا الفتاة عام ١٩٠٩ السدة الحكم العثماني عمل على تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بل ووفرت المجال للتقدم الصهيوني فيها^٢.

^١ لكس ، تاكنبرغ ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي ، ط١ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، آب ٢٠٠٣ ، ص ١٤

^٢ الحوت ، بيان ، فلسطين ، القضية ، الشعب ، الحضارة ، ط١ ، دار الاستقلال للدراسات والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٣٨٩

وكان الأتراك سمحوا منذ سنة (١٨٨٠) وحتى قبل ذلك ، الأعداد قليلة من المهاجرين اليهود دخول البلد . ومع حلول سنة (١٩١٨) بلغ عدد اليهود في فلسطين (٥٦,٠٠٠) نسمة من مجموع السكان البالغ (٦٨٠,٠٠٠) نسمة^١.

وقد طرأ تغير أساسي على الأفكار والطموحات الصهيونية مع تشكيل المنظمة الصهيونية العالمية على يد يتودور هيرتسل في بال ، عام (١٨٩٧) ، وهي منظمة هدفها إنشاء دولة يهودية . كان العرب ينظروا بجد إلى هذا الحدث حتى الأعوام الأخيرة قبل سقوط الإمبراطورية العثمانية^٢

ثانيا : الانتداب البريطاني وقضية اللاجئين الفلسطينيين:

قبل صدور تصريح بلفور عام (١٩١٧) قدم الوزير البريطاني اليهودي " هربرت صموئيل " ، الذي أصبح فيما بعد أول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين عام (١٩٢٠) ، مذكرة إلى حكومته ، وإلى عدد من النواب في البرلمان ، أقتراح فيها تأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشراف بريطانيا شارحا فيها الفوائد الاستعمارية المهمة التي ستجنيها بريطانيا من هذه الدولة وهي :

١. تشكل مركزا إستراتيجيا مهما لحماية طرق مواصلات الإمبراطورية إلى الهند وأفريقيا ، للسيطرة على ساحل البحر المتوسط والبحر الأحمر.

٢. تؤمن حماية الوجود البريطاني في مصر بما فيها قناة السويس ، أهم ممر مائي في العالم اقتصاديا وعسكريا .
٣. تكون جدارا عازلا أمام الأطماع المتزايدة للدول الأوروبية المنافسة ، ونقطة هجوم على باقي بلاد المشرق العربي .

٤. تشكل قوة تعتمد على بريطانيا وتدين لها بالولاء ، وتشطر الوطن العربي ، وتمنع الاتصال البري بين مشرقه ومغربيه ، ويمكن استخدامها لمجابهة حركات التحرير في الوطن العربي عامة عند الحاجة .^٣

سعت بريطانيا إلى ضمان نفوذها في بلاد الشام والعراق من خلال السير في ثلاث اتجاهات متعارضة متضاربة ، كان الاتجاه الأول التفاوض مع " الشريف حسين بن علي " أمير الحجاز لدفعه لإعلان الثورة العربية على العثمانيين مقابل وعود باستقلال معظم المناطق العربية في جزيرة العرب وبلاد الشام والعراق . أما الاتجاه الثاني فكان التفاوض مع فرنسا (انضمت بعد ذلك روسيا للمفاوضات) بشأن مستقبل العراق وبلاد الشام . وتم الاتفاق فيما يعرف بمعاهدة سايكس بيكو في أيار (١٩١٦) على إعطاء البريطانيين معظم العراق وشرق الأردن

^١ لكس ، تاكنبرغ ، مرجع سابق ، ص ١٤

^٢ المرجع السابق ، ص ١٥

^٣ ارشيدات ، عصام واخرون ، دراسات في القضية الفلسطينية ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، اربد ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص ٣٥

ومنطقة حيفا في فلسطين ، أما لبنان وسوريا فتوضعان تحت الاستعمار الفرنسي . وكان الاتجاه البريطاني الثالث هو مع المنظمة الصهيونية العالمية حول مستقبل فلسطين.^١

صدر عام (١٩١٧) وعد بلفور الداعي إلى إقامة وإنشاء " وطن قومي " لليهود في فلسطين . والذي بموجبه ألزمت الحكومة البريطانية وأخذت على عاتقها المساعدة في تأمين كافة الشروط اللازمة لإحلال اليهود مكان السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين ، وأخطر ما قامت به ، وفتح الأبواب على مصراعيها أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وغض الطرف عن الجهود الحقيقية التي كانت تقوم بها المنظمات الصهيونية لإنشاء جيش يهودي .

بدأت بريطانيا بتنفيذ مخططاتها فعمدت إلى :

١. تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين .
٢. غلق أبواب أوروبا و أمريكا في وجه اليهود ، و أبقاء باب فلسطين مفتوحا أمامهم.
٣. توظيف الضباط العسكريين والإداريين البريطانيين الذين يؤيدون الصهيونية من اجل تقديم الدعم لليهود في فلسطين .
٤. العمل على إيجاد قيادة سياسية صهيونية ، حتى تصبح نواة للحكومة المعلنة.
٥. العمل على طرد العرب من أرضهم ، ويكون ذلك بوضعهم في ظروف سياسية واقتصادية وتعليمية وعسكرية صعبة ، ثم وضع المهاجرين اليهود في أماكنهم
٦. العمل على خلق اضطرابات بين العرب واليهود حتى تسهل عملية الهجرة .
٧. عزل اليهود من سكان فلسطين عن الفلسطينيين المسلمين .
٨. تعيين " هربرت صموئيل " البريطاني الصهيوني مندوبا ساميا في فلسطين حيث قال قبل ذهابه إلى فلسطين : " أنا ذاهب إلى فلسطين لتنفيذ الأوامر المتعلقة بتحقيق مشروع دولتي ، بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين.^٢

وفرت بريطانيا لنفسها غطاء دوليا باستصدار قرار عصبة الامم في ٢٤ حزيران ١٩٢٢ بانئدابها على فلسطين وتم تضمين وعد بلفور في صك الانتداب بحيث أصبح التزاما رسميا معتمدا دوليا . غير أن فكرة الانتداب التي ابتدعتها عصبة الامم ، كانت قائمة على اساس مساعدة الشعوب المنتدبة واعادها لنيل استقلالها.^٣

^١ صالح ، محمد حسن ، مرجع سابق ص ص ٤٤ - ٤٦

^٢ الفراء ، عبد الناصر ، البعد السياسي لفلسطين من عام ١٩١٤ - ١٩٤٨ م ، جامعة القدس المفتوحة ، على الموقع الالكتروني

<http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/abdulNasserFarra/PalestinePoliticalDimension.pdf>

^٣ محسن ، محمد صالح ، فلسطين ، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ، ط١ ، كوالالمبور ، ماليزيا ، ايار ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥

كما انه يتضح من احكام من الانتداب في المادة ٢، " ان الوطن القومي للشعب اليهودي كان مقررا انشاءه في فلسطين . وان دولة الانتداب كانت ملتزمة بتنفيذ ذلك الانشاء ولكن مع مراعاة الالتزام الاخر ، وهو " حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن العنصر والدين " وقد تمثل ذلك من خلال ممارستها سياسات عدة ابرزها :-

١. شراء الاراضي : مكنت الحكومة البريطانية الحركة الصهيونية من الاستيلاء على اكبر قدر من الاراضي في فلسطين ، فقد بلغ مجموع ما ملكه اليهود من حكومة الانتداب حوالي ٥٠٠ الف دونم ، منها ٢٠٠,٠٠٠ دونم دون مقابل ، كما عملت على ترحيل قرى عربية بكاملها بعد ان قام اليهود بشراء اراضيها وهم سكان (٢٢) قرية في حرج بن عامر، وطردت ١٥,٥٠٠ شخص من وادي الحوارث ، وهذا يدل على ان ترحيل الفلسطينيين بدأ في عهد الانتداب البريطاني^٢ كما عملت الحكومة البريطانية على نقل ملكية الاراضي الفلسطينية الى اليهود بطرق مختلفة ، فقد تزايدت مساحة الاراضي التي يملكها اليهود من نصف مليون دونم اي (٢%) من الاراضي في عام ١٩١٨ الى نحو ١.٨٠٠.٠٠٠ دونم اي (٦.٧%) من الاراضي في عام ١٩٤٨ و زاد عدد المستوطنات من مستوطنتين زراعتين في طبريا وصفد الى ٢٩٢ مستوطنة بعضها يشبه مدنا صغيرة^٣.

٢. تشجيع الهجرة اليهودية : عزم البريطانيون منذ وعد (بلفور) ، وانتدابهم لفلسطين على تشجيع الهجرة اليهودية ، فقد شهدت فلسطين موجات عديدة من الهجرة اليهودية جاءت على مرحلتين ، الاولى قبل صدور صك الانتداب البريطاني ١٨٨٠ حتى بداية الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود في هذه المرحلة حوالي ٥٩ الف مهاجر ، اما المرحلة الثانية فكانت خلال الانتداب البريطاني على فلسطين منذ عام ١٩٢٢ الى غاية قيام اسرائيل حيث بلغ عدد المهاجرين اليهود خلالها حوالي ٤٥٧ الف مهاجر^٤

٣. مساعدة اليهود على بناء مؤسساتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتعليمية والاجتماعية لتكون جاهزة عند اعلان قيام الدولة اليهودية ، ففي عام ١٩٢٠ تم انشاء النقابة الصهيونية الموحدة الهتدروت وفي عام ١٩٢٠ تأسس صندوق الانشاء الفلسطيني (كيرن هايسود) لتحويل الاستيطان اليهودي في فلسطين وفي عام ١٩٢١ تم تكوين الجهاز المنتخب الاول للادارة اليهودية في فلسطين وفي عام ١٩٢٢ انبثقت الوكالة اليهودية التي كانت تعمل على تنظيم الادارة الذاتية الصهيونية في فلسطين لحساب المنظمة الصهيونية العالمية ، ومن

١ الحسن بن طلال ،مرجع سابق ،ص ٣٠

٢ حمادة ،باسم ،لقد أن الليل ان يتجلى ،ط١ ،كانون الاول ٢٠٠٨ ، ص ٦٠

٣ منصور ،واصف ،مرجع سابق ، ص ٦٨ - ٦٩

٤ الصوياني ،صلاح ، تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية ،مجلة تسامح ،رام الله ،مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ،١٩٤

،كانون الاول ٢٠٠٧ ،ص ٧٠

خلال هذه السياسات التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني نلاحظ انها لم تطبق من بنود صك الانتداب سوى ما تعلق بتحقيق وعد بلفور ، وما يتوافق مع المخططات الاستعمارية البريطانية في فلسطين وعموم المنطقة^١ وفي عام ١٩٣٧ اقترحت لجنة بيل (peal) ، الحكومة البريطانية ، تقسيم فلسطين الى دولتين اساسا للمفاوضات لكن تم رفضه من قبل العرب^٢ وبعد ان ادركت بريطانيا ان الحركة الصهيونية اصبحت على قدر كبير من القوة رفعت قضية فلسطين الى هيئة الامم المتحدة اذا اعتمدت الجمعية العامة ١٩٤٧/١١/٢٩ قرار رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية واخرى عربية ووضع القدس تحت الوصايا الدولية وتم اعقاب قرار التقسيم صدر قرار من الجمعية العامة بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اعتبارا من ايار ١٩٤٨ وفي هذه الاثناء قامت المنظمات الصهيونية بالاستيلاء على موقع الانتداب البريطاني وتم الاعلان عن قيام دولة اسرائيل .

جدول 2 الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أثناء الانتداب البريطاني

السنة	عدد المهاجرين
١٩٢٠	٨٢٢٣
١٩٢٥	٧٩٢٩٤
١٩٣٠	١٠٧٤٥٩
١٩٣٥	٢٥٥٦٢٧
١٩٤٠	٤٢٩٨٠٢
١٩٤٥	٣٧٠٦٦٦

المصدر : رفيق شاكر الننتشة (و اخرون) ، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩١

^١ منصور ، واصف ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩ - ٧١

^٢ تاكنبرغ ، لكس ، مرجع سابق ، ص ١٥

جدول 3 يوضح الجدول الاتي تطور اعداد السكان في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

اليهود		العرب		السنة
٨,٤	٥٥,٠٠٠	٩١,٦	٦٠٠,٠٠	١٩١٨
٣١,٧	٦٤٦,٠٠٠	٦٨,٣	١,٣٩٠,٠٠٠	١٩٤٨

جدول 4 تطور نسبة ملكية الأراضي في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

اليهود	العرب	السنة
% ٢	% ٩٨	١٩١٨
% ٦,٥	% ٩٣,٥	١٩٤٨

١. صالح ، محسن ، القضية الفلسطينية، مرجع سابق ، ص ٧٢

المطلب الثاني : الاحتلال الاسرائيلي واللاجئين الفلسطينيين

في اعقاب قرار التقسيم عام ١٩٤٧ صدر قرار من الجمعية العامة بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اعتبارا من (ايار ١٩٤٨) ، وفي هذه الاثناء قامت المنظمات الصهيونية بالاستيلاء على مواقع الانتداب البريطاني ، وتم الاعلان عن قيام دولة اسرائيل .

اولا : السياسات الاسرائيلية لتهجير الفلسطينيين :

ان قضية اللاجئين قد بدأت بالظهور على ارض الواقع مع بداية ولادة الدولة اليهودية ، لتبدأ هجرة الفلسطينيين من ديارهم هجرة قسرية بهدف النجاة بالنفس والهروب من الصهيونية والتي رغبت في تثبيت اقدامها في فلسطين على انقاض سكانها من بعد طردهم^١.

بعد قيام دولة اسرائيل دخلت جيوش الدول العربية الى فلسطين ، وحققت تقدما على جهات القتال كافة ، مما تسبب ذلك في شعور الدولة الصهيونية بالخطر على مشروعها الاستعماري ، وهذا ما دفع الدول الغربية

^١ زقوت ، علاء ، الجذور التاريخية لكارثة اللجوء الفلسطيني ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، www.airssforum.com

الاستعمارية للتدخل والتوجه لمجلس الامن لدعم اسرائيل ،فاتخذ المجلس بناءا على ذلك قرار رقم (٥٠) القاض بوقف اطلاق النار بين الجيوش العربية واسرائيل ،فرفضت الدول العربية هذا القرار ،ولكن مع استمرار الضغوط البريطانية اضطر العرب قبول القرار ،مما افسح المجال للاحتلال في استعادة قوته واستمرار السيطرة على المدن العربية وترحيل سكانها.^١ كما نجم عن ذلك ان قسمت فلسطين الى ثلاثة مناطق جغرافية :

١. اراضي عام (١٩٤٨) وهي الاراضي التي احتلها اليهود بعد حرب عام (١٩٤٨) حيث اقاموا دولتهم

على هذه الاراضي وقد شغلت ٧٧,٨% من مساحة فلسطين.

٢. الضفة الغربية وتشغل ٢٠,٩% من مساحة فلسطين .

٣. قطاع غزة ويشمل ١,٣% من مساحة فلسطين .

لم تكتمل اسرائيل بذلك وانما قامت بالعدوان على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في عام (١٩٦٧) وقاموا باحتلالها ،وعلى اثر العدوان الجديد نزح العديد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

وهذا اسهم في دوره بزيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين ،اذ قدرت الاونروا ان (١٧٥,٠٠٠) من اللاجئين المسجلين لديها قد هجروا للمرة الثانية ، من بين هؤلاء (١٧٥,٠٠٠) كانوا قد تركوا المنطقة المحتلة وذهبوا الى سوريا ، في حين ترك (٧,٠٠٠) قطاع غزة الى مصر . وقدرت الاونروا عدد اللاجئين الجدد الذين هجروا لاول مرة بحوالي (٣٥٠,٠٠٠) ، منهم (١٠٠,٠٠٠) هجروا من المناطق المحتلة الى سوريا، في حين عبر الاخرون سيناء الى مصر ، وهجروا الباقون من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية لنهر الاردن .^٢

*السياسات والمخططات الاسرائيلية لتهجير الفلسطينيين :-

وقد تعددت الاساليب والمخططات الاسرائيلية التي ادت الى تهجير الفلسطينيين من ارضهم ، ففي مستند صادر عن قسم الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي في شهر حزيران ١٩٨٤ يحلل اسباب خروج العرب من فلسطين ، حيث يذكر الاسباب الستة لخروج العرب من فلسطين بما يأتي :-

- ١- اعمال العداء اليهودية على القرى والمدن العربية ، وكان له تأثير ٥٥%.
- ٢- الاعمال الارهابية ، مثل منظمة الايتسل ، وكان له تأثير ١٥%.
- ٣- التأثير النفسي ، وكان له تأثير ٢%.

^١ حماد ،باسم ، لقد ان ليلى ان يتجلى ،مرجع سابق ،ص ١١٥

^٢ جرار،ناجح ، نرجمة سمير محمود ،الهجرة القسرية الفلسطينية ،فلسطين ،البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية ،١٩٩٥ ، ص ١٨٢.

٤- اوامر التحذير والاذنار للسكان باخلاء القرى وتركها لتتمكن القوات العربية من اعادتها ، ونسبة التأثير ٥%.

٥- خوف عام والتشكيك من مقدرة القوات العربية ، بنسبة ١١%١.

ومن اهم الاساليب والسياسات التي قام بها الصهاينة ما يأتي :-

١- سياسات الطرد والترحيل : سعى المسؤولون الصهاينة الى اتباع كافة الخطط لترحيل وطردهم الفلسطينيين من اراضيهم ومدنهم سواء كان بشكل طوعي او من خلال الطرد والترحيل القسري ، فكان هناك العديد من الخطط والمشاريع الصهيونية من اهمها :-

أ- خطة وايزمن - روتنبرغ للترحيل سنة (١٩٣٠) اقترح هذا المخطط لترحيل السكان الاصليين الى شرق الاردن والعراق ، لكنه رفض من قبل الحكومة البريطانية ، الان حجج وايزمن في الدفاع عن هذه المقترحات كانت بمثابة حجر الزاوية في تفكير القادة الصهاينة في فلسطين "انه ليس بمثابة أي شيء غير خلقي في الدعوة الى الترحيل ، وان اقتلاعهم بأسرهم وطردهم الى شرق الاردن او العراق او أي بلد مجاور اخر لن يكون مأساة لعرب فلسطين ، بل مجرد ترحيل من منطقة عربية الى منطقة عربية اخرى ٢

ب- خطة سوسكين (١٩٣٧):- قدم د.سوسكين ،مدير دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي خطة للترحيل الاجباري الى المؤتمر الصهيوني العشرين جاء فيها " لذا فاني أصر على الترحيل القسري لسكان الريف العرب كافة عن الدولة اليهودية الى الدول العربية . وهذه الخطوة تمهيدية نحو بناء الدولة اليهودية ، وعلى السكان الاصليين اخلاء الارض كما تم في حالة الاتراك اليونان في مقدونيا وآسيا الصغرى. ٣

وقد لخصت خطته الى الترحيل القسري للعرب من فلسطين بطريقتي قسرية ونقلهم الى المناطق الجبلية حيث تقطن أغلبية سكان الريف العرب ٤.

١ واكيم ، واكيم ، الجذور التاريخية لكارثة اللجوء الفلسطيني ، اللجنة النسائية لدعم حق العودة الفلسطيني ، حزيران ، ٢٠٠٣

<http://womenspr.org/ar/articales/articaly.htm>

٢ مصالحة ، نور الدين ، طرد الفلسطينيين - مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٣٨ .

٣ حسين ، غازي ، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الامبريالية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٣ ص ٣٠.

٤ سرور ، عبد الناصر ، العلاقات الاجنبية بين الانتداب والصهيونية وتداعياتها على ديمغرافية فلسطين خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ ، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية ، م١٤ ، ١٤ ، يناير ٢٠٠٦ ص ٢٢٧ .

ج - خطة فاينس (١٩٣٧) : تقوم خطته على افتراضين رئيسيين :

الاول : ترحيل وطرد الفلسطينيين عن اراضي الدولة اليهودية وهذا يؤدي الى انقاص عدد سكان العرب ،بالإضافة الى تفريغ الاراضي المملوكة من قبل العرب وجعلها لليهود .

الثاني : يقوم على ان هذه الخطة لا يمكن تنفيذها بالقوة ،اذ ان عملية الترحيل قد تنفذ اذا تم توفير بعض الاوضاع الخاصة كالاتفاقيات السياسية الدولية بين الاطراف المعنيين اضافة لتوفير الحوافز الاقتصادية للمهاجرين العرب^١.

هـ - خطة ادوارد نورمان (١٩٣٤ - ١٩٤٨) : قدمها المليونير اليهودي ادوارد نورمان بين (١٩٣٤ - ١٩٤٨) ، والتي تهدف الى ترحيل الفلسطينيين الى العراق ، كانت قد رسمت خطوطها الاولى في (شباط ١٩٣٤) تقوم على فكرة ان المملكة العراقية هي مكان التوطين الافضل خاصة للعرب الذين تملسوا بالزراعة . وكان نورمان يقول : " يجب ان نتذكر ان انتقال العرب من فلسطين الى العراق بالشكل الذي نقترحه لا يعني الترحيل الى بلد اجنبي ، ففي نظر العربي العادي ، ليس ثمة فارق بين فلسطين والعراق او أي جزء اخر من العالم العربي . ان الحدود التي اقيمت منذ الحرب تكاد تكون غير معروفة لكثير من العرب . كما ان اللغة والعادات والدين كلها واحدة صحيح ان الانتقال . ايا كان نوعه ، يعني ترك الاماكن المألوفة ، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب .فالعادات البدوية ما زالت ذات تاثير قوي حتى في صفوف العناصر الحضرية " .^٢

و - الخطة الصهيونية دالت للترحيل : تحدث عنها يغال يادين ، احد قادة عصابة الهاغاناة المسلحة التابعة للوكالة اليهودية والتي بدأت العصابات اليهودية بتنفيذها على اثر قرار التقسيم رقم (١٨١) في تاريخ (١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) حيث قال : " لقد اعددت نواة الخطة (دالت) في عام (١٩٤٧) . عندما كنت اترأس هيئة التخطيط في الحركة السرية ، وعملت عليها اكثر في صيف عام (١٩٤٧) . واقتضت الخطة السيطرة على النقاط الاساسية داخل البلاد وعلى الطرقات وذلك قبل رحيل البريطانيين " .^٣ وتضمنت الخطة تدمير القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية ، وطردها سكانها وترحيلهم خارج فلسطين والسيطرة على الشرايين الرئيسية للمواصلات والمواقع الاستراتيجية في القدس ويافا واللد والرملة وحيفا ، وقد قررت الوكالة اليهودية وزعيمها

^١ موريس ، بني ، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين ، ط١ ، عمان ، دار الجبل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٦٩ -- ٧١

^٢ نفاع ، اسماعيل ، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق ، مركز العودة الفلسطيني ، اكتوبر ، ٢٠٠٩ ، www.prc.rog.uk

^٣ بالميو ، ميخائيل ، كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام ١٩٤٨ ، دار الحمراء ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٤٨

بن غوريون وجوب التخلص من العرب بطردهم وترحيلهم خارج وطنهم بتسخير القوة العسكرية والمجازر الجماعية لتخوفهم واجبارهم على الرحيل.^١

ومجمل القول ان الترحيل الاجباري للعرب اصبح من اهم القضايا التي عالجها ووافق عليها الكيان الصهيوني وبات من اهم مرتكزات الحركة الصهيونية لإقامة دولة اليهود بالقوة والاعتصاب وإقامة المستعمرات اليهودية وتحقيق الاستعمار الاستيطاني اليهودي وهي التي خلقت فيما بعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٢ - الاعمال الارهابية : اعتمد الصهاينة اعمال الارهاب باعتبارها سلاحا قمعيا لمعارضى انشاء الدولة اليهودية ،وبهدف حمل العرب على الفرار من فلسطين فقد اخذوا يواجهون المدنيين بوسائل الارهاب التي طوروها .فعمدوا الى نسف المنازل والقاء القنابل على جموع المدنيين في الاماكن العامة واغتيال الافراد وتدمير القرى بكاملها . علاوة على اعمال السلب والنهب للممتلكات العامة والخاصة كما نجحوا في اخلال القرى والمدن والفلسطينية من خلال ارتكاب المجازر والمذابح .^٢ وفي مقدمتها مجزرة دير ياسين (١٩٤٨/٤/٩) استشهد اكثر من (٢٥٠) فلسطينيا من النساء والاطفال والشيوخ العزل اذا تعد هذه المجزرة من اكثر المجازر عنفا واسهاما في التهجير الجماعي للفلسطينيين . اضافة الى ذلك ارتكب الاحتلال الصهيوني العديد من المجازر بحق المدنيين من بينها مجزرة قرية ابو شوشة (١٩٤٨/٥/١٤) ومجزرة قبية (١٩٥٣/١٠/١٥) . وغيرها من المجازر التي ادت الى استشهاد المئات من المدنيين.^٣

٣ - الاقتحامات الصهيونية : تضمنت العمليات التمهيدية لتهويد فلسطين وطرد العرب منها القيام باربعة اقتحامات صهيونية وهي :

أ - اقتحام الارض : حيث فتح الباب امام تسرب الاراضي الى الصهيونيين سواء بصورة مباشرة ام عن طريق القناصل والمواطنين والأوروبيين في البلاد ،وذلك بعد القانون الصادر عن الاستانة عام (١٨٦٩) المسمى "نظام استملاك التبعة الاجنبية للاملاك"^٤.

^١ حسين ،غازي ،مرجع سابق ،ص ٣٦

^٢ زقوت ،علاء ، مرجع سابق.

^٣ سلامة ،سعيد ، مرجع سابق ،ص ١٨٢

^٤ عبد الكريم ،ابراهيم ،اللاجئون الفلسطينيون في الفكر الصهيوني ،المجلة البحثية لقضايا اللاجئين ،مركز دراسات وابحاث اللاجئين ،عمان ،السنة الثانية

، ٤٤ ، شتاء ٢٠٠٧ ،ص ص ١٢ - ١٣

ب - اقتحام العمل : تطبيق شعار " العمل العبري ، الذي برع في ترويجه اهرود دافيد غوردن وجوزيف برينز وتسفي بن شوشان وجوزيف ميكنين وغيرهم .وقد رأى هؤلاء ان هذا الشعار من شأنه ان يوثق صلة اليهود بالارض ويخلصهم من التشوه الذي لحق بهم في المنفى .^١

ج - اقتحام الانتاج :بتحويل المستوطنين اليهود الى منتجين وفرض ما يشبه الحصار على المستعمرات كي تستهل ما تنتجه .وتصدير الفائض الى الدول العربية .وترافق ذلك مع العودة الى مقاطعة الايدي العاملة والمنتجات العربية .والسعي لتحويل العرب الى مستهلكين .تمهيدا لإمكانية التخلص منهم بذريعة عدم قدرتهم على الانتاج .

د - اقتحام الحراسة :عبر توفير قوى الحماية اليهودية للمستعمرات والأراضي باسم هاشومير (الحراس) التي سرعان ما تحولت الى جماعات ارهابية ذات طابع مزدوج زراعي - عسكري حتى تترجم الرؤية الصهيونية نفسها الى واقع فكانت هذه الجماعات هي النوى الاولى لوحداث الهاغاناة التي شكلت الاداة العسكرية الرئيسية لإنشاء الدولة اليهودية ولتهويد فلسطين.^٢

٤ - الحرب النفسية : رافقت العمليات العسكرية سياسة الحرب النفسية من خلال تسريب اخبار المجازر على نطاق محلي كي تصل انباء القتل الجماعي والاغتصاب والهدم الى الفلسطينيين ،وذلك كي تزرع في نفوس السكان حالة من الهلع والذعر ليقوموا باخلاء قراهم حفاظا على ارواحهم ومتاعهم وأعراضهم ،كما اتبع الصهاينة سياسة الهمس حيث وضع ايجال لون القائد العسكري لمنظمة بالماح هذا الاسلوب : " هو ان يهمس اليهودي في اذن صديقه العربي بان هناك قوات يهودية كثيرة ستأتي ،لذا من الافضل الرحيل قبل فوات الاوان وقبل وصول القوات اليهودية" . ونتيجة هذا كما يقول لون : " اصبحت مناطق واسعة نظيفة من العرب".^٣

٥ - تطوير المؤسسات والجمعيات الاستيطانية : إضافة إلى استخدام القوة العسكرية وغيرها من الأساليب ،عمل الصهاينة على تطوير العديد من المؤسسات والجمعيات الاستيطانية القائمة منذ بداية مشروعهم ،كشركة صندوق أراضي إسرائيل وإقامة المزيد منها بهدف إنقاذ الأرض من أيدي غير اليهود ونقلها على ملكية يهودية.

٦- إصدار وسن القوانين : من أجل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها والتوسع ، سن الصهاينة عدد من القوانين التي منحت هذه الأعمال الشرعية لدرجة أن جعلت هذه القوانين السكان العرب اللاجئين أصحاب الحق في الأرض والممتلكات ضحايا إرهاب أجازه القانون رسميا ،يسمح بتجريدهم من أملاكهم ووضعها

^١ مريس ،صبري ،تاريخ الصهيونية ،الجزء الاول ،مركز الابحاث الفلسطيني ،بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٤٣٣

^٢ طنطاوي ،حسين ،الصهيونية والعنف ،الفلسفة الاستراتيجية ،دار المسيرة ،بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ١٩

^٣ جبارة ،تيسير ،النشاط الصهيوني في طرد عرب فلسطين (١٨٩٧ - ١٩٤٩) ،مجلة الهجرة القسرية ،نابلس ،البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية ،٣٤

،حزيران ١٩٩٨ ، ص ٣٧

للاستثمار اليهودي من أهم هذه القوانين قانون أملاك الغائبين الذي أقره الكنيست اليهودي عام (١٩٥٠) الذي أستههدف أساسا أراضي من وصفهم القانون بالغائبين ، واستطاع بموجبه اليهود من الاستيلاء على منازل الغائبين وأموالهم ومشاعلهم وتجارتهم وحتى على أثاث بيوتهم^١.

ومجمل القول أن الترحيل الإلجاري والقسري للعرب أصبح من أهم قضايا ومرتكزات الحركة الصهيونية لإقامة دولة يهودية بالقوة والاعتصاب وإقامة المستعمرات اليهودية وتحقيق الاستعمار الاستيطاني اليهودي وهي التي خلقت فيما بعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

ثانيا : موجات اللجوء الفلسطيني :

نتيجة الأساليب المتعددة التي أستخدمها الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين هاجر الآلاف منهم على شكل موجات وخلال فترات مختلفة تمثلت في أربع موجات على النحو التالي:

الموجة الأولى (كانون الأول ١٩٤٧ - آذار ١٩٤٨) : وذلك نتيجة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٤٧) والذي نص على تقسيم فلسطين، وهذا أدى إلى اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين والحركات الصهيونية التي قامت بشن العديد من الهجمات على الفلسطينيين، وهذا أدى إلى نزوح حوالي ٣٠ ألف فلسطيني.

الموجة الثانية (آذار ١٩٤٨ - حزيران ١٩٤٨) : هذه الموجة كانت نتيجة للأعمال الإرهابية التي قامت بها العصابات اليهودية، والتي من أهمها مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها قرابة (٢٥٠) شخصا، إضافة لقيامهم باحتلال العديد من المدن والقرى على رأسها القدس، وهذا أدى إلى نزوح قرابة (٢٠٠ - ٣٠٠) ألف فلسطيني .

الموجة الثالثة (٩ تموز - ١٨ تموز ١٩٤٨) : تمت هذه الموجة بعد قيام القوات الصهيونية باحتلال مناطق اللد والرملة، في عملية استمرت عشرة أيام، ونتج عن ذلك لجوء حوالي (١٠٠) ألف فلسطيني إلى لبنان والأردن وقطاع غزة.

الموجة الرابعة (تشرين الأول - تشرين الثاني ١٩٤٨) : كانت نتيجة قيام الاحتلال باجتياح عدد من المدن والقرى العربية، كأسدود وبيير السبع، خلال ما عرف بعمليات الضربات العشر، مما أدى إلى نزوح (١٥٠ - ٢٠٠) ألف

^١ العلي، ابراهيم، الإرهاب الصهيوني تجاه الأراضي الفلسطينية قانون املاك الغائبين نموذجا، تجمع العودة الفلسطيني واجب، مركز الدراسات والأبحاث

ص ص ١٠-١١ على الموقع الإلكتروني: www.wajeb.org/index.php

فلسطيني وصلوا إلى غزة وجبال الخليل.^١

ثالثا : الرد الإسرائيلي على اللجوء الفلسطيني :

بعد حرب (١٩٤٨) ، باشرت الجماعة الدولية الضغط من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين وكان الرد الإسرائيلي

:

- ان أي وجود فلسطيني هام سينال من الأمن الداخلي الإسرائيلي.
- مع كل اليهود القادمين لإسرائيل لم يعد هناك مكان للفلسطينيين.
- لقد غادر الفلسطينيون بشكل طوعي لهذا خسروا حقهم في العيش في إسرائيل.

جدول (٥)

تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ حسب المصادر الرسمية	
٧٥٠,٠٠٠	الأمم المتحدة
٧٦٦,٠٠٠	لجنة التوفيق
٦٧٠,٠٠٠	الخارجية البريطانية
٩١٤,٢٢١	وكالة الغوث الدولية " الاونروا "
٦٠٤,٠٠٠	تقديرات إسرائيل
٥٢٠,٠٠٠	الملفات الإسرائيلية
٩٤٠,٠٠٠	التقديرات العربية

المصدر : منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة شؤون اللاجئين www.plord.ps

رابعا : الفئات التي ينقسم إليها اللاجئون الفلسطينيون :

ينقسم اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون إلى خمسة قطاعات رئيسية :

١. اللاجئين ممن هجروا في العام (١٩٤٨) من ديارهم وهو يشكل قطاع الأساس للاجئين الفلسطينيين وينقسم

^١ موريس ، بني ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٥،٧٧،٤٥ ٢٠١.

إلى قسمين أساسيين :

أ - اللاجئون المسجلون : وهم اللاجئيين ممن يتلقون المساعدة الدولية من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئيين الفلسطينيين (الأونروا).

ب - اللاجئون غير المسجلين : وهم اللاجئيين ممن لا يتلقون المساعدة الدولية وهم أقل عددا.

٢. اللاجئون الذين هجروا من بيوتهم لأول مرة عام (١٩٦٧) من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (١٩٦٧) (ويعرفون بالنازحين الفلسطينيين لعام ١٩٦٧ .

٣. اللاجئيين من غير لاجئي عام (١٩٤٨ أو ١٩٦٧) ، ويتواجدون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (١٩٦٧) وغير قادرين أو غير راغبين بفعل سحب الإقامة أو إلغاء شمل العائلات أو الطرد والخوف والاضطهاد في العودة.

٤. المهجرين "الداخليين" ممن بقوا في المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل في العام (١٩٤٨) ومنعوا من العودة إلى مدنهم وقراهم بعد انتهاء الحرب. عددهم حوالي ٢٠٠ الف فلسطيني لاجئيين في بلادهم .

٥. المهجرين في داخل المناطق المحتلة عام (١٩٦٧)^١

أدى التهجير والنزوح إلى تشتت الشعب الفلسطيني ،إلى مخيمات في ضواحي مدن بيروت ،وعمان ،ودمشق ، وأصبحت مشكلة اللاجئيين الفلسطينيين بعد عام (١٩٤٨) ،قضية عربية ،في حين ان النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سرعان ما أصبح النزاع الإسرائيلي العربي . وأصبح المجتمع الفلسطيني متشتت يعيش في عدة بلدان يحكمها أنظمة وقوانين مختلفة على النحو الآتي :

١. فلسطينيون بقوا داخل حدود إسرائيل ، ويسمون عرب إسرائيل وعليهم التدريب الصعب على الحياة في دولة يهودية وهؤلاء ضمنوا جواز سفر إسرائيلي .

٢. فلسطينيو الضفة الغربية ،المقيمون واللاجئون وقد أصبحوا مواطنين أردنيين منذ ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية ،بعد المؤتمر الذي عقد في أريحا ،في (أول كانون الأول ١٩٤٨) ،وهؤلاء ضمنوا جواز سفر أردني.

٣. فلسطينيو غزة ،المقيمون واللاجئون والمفصولون جغرافيا عن فلسطين التاريخية بتوسع الحدود الإسرائيلية وهؤلاء منحوا وثيقة سفر مصرية.

٤. اللاجئون الفلسطينيون في الأقطار العربية (لبنان ،سوريا ،الأردن ،العراق) ويعيش معظمهم في المخيمات.

^١ موريس ، بني ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٥-٢١٠

٥. الفلسطينيون المهاجرون هم الأكثر يسرا، والأكثر ثقافة وقد هاجروا إلى الولايات المتحدة أو كندا أو أمريكا اللاتينية وانضموا إلى عائلات استقرت هناك منذ بداية الهجرة وهاجر آخرون إلى الجزيرة العربية والخليج^١

خامسا : التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الانروا :

تعيش نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في (٥٨) مخيما فيما تشرف عليها وكالة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) بينما يتوزع العدد الباقي على مدن وقرى وأماكن سكن مختلفة في أماكن لجوئهم داخل فلسطين وخارجها، موزعين على النحو الآتي :

جدول 6 أعداد اللاجئين في مخيمات الانروا

منطقة عمل الانروا	عدد المخيمات	اللاجئون المسجلون	مجموع اللاجئين المسجلون في المخيمات
الأردن	١٠	١٩٩٩٤٦٦	٣٥٠٨٩٩
لبنان	١٢	٤٥٥٣٧٣	٢٢٧٧١٨
سوريا	٩	٤٩٥٩٧٠	١٤٩٨٢٢
الضفة الغربية	١٩	٨٤٨٤٩٤	٢٠٦١٢٣
غزة	٨	١١٦٧٣٦١	٥١٨١٤٧
المجموع الكلي	٥٨	٤٩٦٦٦٦٤	١٤٥٢٧٠٩

المصدر : موقع الانروا ، ملف مخيمات اللاجئين لغاية كانون الثاني ٢٠١١ www.unrwa.com

جدول ٧ الفلسطينيون في الشتات غير المسجلين في الانروا

الدولة	العدد
الأردن	١٣٥٦٧١٧
باقي الدول العربية	٨٣٩١٨٢
الدول الأجنبية	٦٤٢٧٣٥
المجموع الإجمالي	٢٨٣٨٦٣٤

^١ شكري ، راغدة ، مستقبل اللاجئين والنازحين والحلول الممكنة - منشورات مركز الدراسات ، جامعة اليرموك ، اربد ، (١٩٩٨) ، ص ٢٦٧

المصدر : الصوراني ،غازي ،في الذكرى الرابعة والستين لقرار التقسيم ١٨١

أ . اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية :

تحتضن الضفة الغربية (٨٤٨.٥٠٠) لاجئ مسجل ،يعيش حوالي الربع منهم في (١٩) مخيما رسميا ،بينما يعيش الباقون في مدن وقرى الضفة الغربية. والجدول الآتي يبين توزع اللاجئين الفلسطينيين داخل مخيمات الضفة الغربية وفقا لأعداد تقريبية :

جدول 8 اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الضفة الغربية لعام ٢٠١١

اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون
بلاطة	١٩٥٠	٢٣,٦٠٠	الفارعة	١٩٤٩	٧,٦٠٠
طولكرم	١٩٥٠	١٨,٧٠٠	مخيم رقم ١	١٩٥٠	٦,٧٥٠
جنين	١٩٥٣	١٦,٠٠٠	عقبة جبر	١٩٤٨	٦,٤٠٠
عسکر	١٩٥٠	١٥,٩٠٠	عابدة	١٩٤٨	٤,٧٠٠
الدهشة	١٩٤٩	١٣,١٠٦	دير عمار	١٩٤٩	٢,٤٠٠
شعفاط	١٩٦٦	١١,٠٠٠	عين السلطان	١٩٤٩	١,٩٠٠
الخلزون	١٩٤٩	١١,٠٠٠	بيت جبرين	١٩٤٩	١,٠٠٠
قلنديا	١٩٤٩	١١,٠٠٠	الأمعري	١٩٤٨	١٠,٥٠٠
العروب	١٩٤٩	١٠,٤٠٠	نور شمس	١٩٥٢	٩,٠٠٠

المصدر:مع الاونروا ،ملف مخيمات اللاجئين ،مخيمات الضفة الغربية www.unrwa.org

ب . اللاجئون في قطاع غزة :

يعيش في غزة أكثر من مليون لاجئ مسجل ،يعيش نصفهم تقريبا في المخيمات الثمانية في القطاع . وتعد مخيمات اللاجئين في قطاع غزة واحدة من أكثر الأماكن في العالم اكتظاظا بالسكان . وفي الجدول الآتي توزع اللاجئين داخل مخيمات قطاع غزة بأعداد تقريبية :

جدول 9 توزيع اللاجئين الفلسطينيين داخل مخيمات قطاع غزة لعام 2011

اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون
جباليا	١٩٥٤	١٠٨,٠٠٠	خان يونس	١٩٤٨	٦٨,٠٠٠
رفح	١٩٤٩	٩٩,٠٠٠	البريج	١٩٥٢	٣١,٠٠٠
الشاطئ	١٩٥١	٨٢,٠٠٠	المغازي	١٩٤٩	٢٤,٠٠٠
النصيرات	١٩٤٨	٦٢,٠٠٠	دير البلح	١٩٤٩	٢٠,٥٠٠

المصدر : موقع الاوتروا ، ملف مخيمات اللاجئين ، مخيمات قطاع غزة www.unrwa.org

ج . توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن :

هناك عشرة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين في الأردن يعيش فيها أكثر من (٣٤٦,٠٠٠) لاجئ مسجل أو ما يقارب ١٧ % من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن الذين يبلغ عددهم ٢ مليون موزعين على النحو الآتي وفقا لأعداد تقريبية :

جدول 10 توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن لعام 2011

اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون
البقعة	١٩٦٨	١٠٤,٠٠٠	جرش	١٩٦٧	٢٤,٠٠٠
ماركا	١٩٦٨	٥٣,٠٠٠	الحصن	١٩٦٨	٢٢,٠٠٠
عمان الجديدة *	١٩٥٥	٥١,٠٠٠	سوف	١٩٦٨	٢٠,٠٠٠
جبل الحسين	١٩٥٢	٢٩,٠٠٠	الزرقاء	١٩٤٩	٢٠,٠٠٠
أربد	١٩٥١	٢٥,٠٠٠	الطالبية	١٩٦٨	٧,٠٠٠

المصدر : موقع الاوتروا ، ملف مخيمات اللاجئين في الأردن www.unrwa.org

*المعروف بمخيم الوحدات

د . توزيع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا :

يعيش في سوريا أكثر من من (٤٩٦,٠٠٠) لاجئ مسجل يعيشون في تسعة مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية . على النحو الآتي تبعا لأعداد تقريبية :

جدول ١١ توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات سوريا لعام ٢٠١١

اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون
النيرب	١٩٥٠	١٩,٠٠٠	حماة	١٩٥٠	٨,٠٠٠
سبينه	١٩٦٨	٢١,٠٠٠	درعا	١٩٥٠	١٣,٠٠٠
خان الشيخ	١٩٤٨	١٩,٠٠٠	* اللاذقية	١٩٥٦	١٠,٠٠٠
حمص	١٩٤٩	٢٢,٠٠٠	* عين التل	١٩٦٢	٥,٥٠٠
قبر الست	١٩٦٨	٢٢,٠٠٠	جرمانا	١٩٦٨	١٨,٥٠٠
* اليرموك	١٩٥٧	١٤٤,٠٠٠	خان ذا النون	١٩٥٠	٩,٥٠٠

المصدر : موقع الاوتروا ،ملف مخيمات اللاجئين ،سوريا www.unrwa.org

*مخيمات غير رسمية

هـ . التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان :

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (٤٥٥,٠٠٠) لاجئ مسجل ،يعيش حوالي ٥٣% منهم في ١٢ مخيم .
على النحو الآتي وفقا لتقدير الأنروا :

جدول 12 اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لعام ٢٠١١

اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	تاريخ الانشاء	اللاجئون المسجلون
عين الحلوة	١٩٤٨	٤٧,٥٠٠	شاتيلا	١٩٤٩	٨,٥٠٠
نهر البارد	١٩٤٩	٣٣,٠٠٠	البص	١٩٤٩	٩,٥٠٠
الرشيديّة	١٩٤٨	٢٧,٥٠٠	ويفل	١٩٤٩	٨,٠٠٠
برج الشمالي	١٩٥٥	١٩,٠٠٠	المية مية	١٩٤٨	٤,٥٠٠
برج الراحنة	١٩٤٨	١٦,٥٠٠	طيبة	١٩٥٦	٤,٠٠٠
البداوي	١٩٥٦	١٦,٥٠٠	حار الياس	١٩٥٢	٦٠٠

المصدر : موقع الاوتروا ،ملف مخيمات اللاجئين في لبنان www.unrwa.org

المبحث الثاني : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين

جاء ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام نتيجة لماساة التشريد القسري التي تعرض لها جزء كبير من ابناء الشعب الفلسطيني جراء النكبة التي حلت بهم عام ١٩٤٨ اثر قيام الحركة الصهيونية بالاستيلاء على ارضه و اعلان قيام دولة اسرائيل على انقاض الكيان الوطني الفلسطيني . فنتيجة لاعمال الجماعات الصهيونية المسلحة ، ضد التجمعات الفلسطينية وخطتها المعدة مسبقا . لتهجير السكان ، وبسبب اعمال القتل والحرب والعمليات العسكرية بمختلف المناطق ، تشردت اعداد كبيرة من ابناء الشعب الفلسطيني . وهذا المبحث يتناول الاوضاع التي يعيشها اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفق المطالب الآتية :

- المطالب الاول : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية .
- المطالب الثاني : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول الاخرى .

المطلب الاول : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية

توزع الفلسطينيون بعد النكبة التي حلت بهم على الدول العربية وغي غالبيتهم على دول الطوق ، وعاشوا فيها ظروفًا صعبة والتي اختلفت من دولة الى اخرى وفي هذا المطلب سيتم تناول اهم الخصائص للاجئين الفلسطينيين والظروف المعيشية والاقتصادية والتعليمية التي يعيش هؤلاء اللاجئين من خلال التركيز على اللاجئين في المناطق التي تقدم فيها خدمات الاونروا (الاردن ، سوريا ، لبنان ، الضفة الغربية ، غزة) .

اولا : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن :

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من أكبر الدول المجاورة لفلسطين اجتذابا للاجئين والنازحين الفلسطينيين ، وقد كان مرد ذلك إلى الحدود الطويلة مع فلسطين ، متبعا لعمليات الطرد الجماعي للفلسطينيين من ديارهم على يد العصابات الصهيونية والسلطات الإسرائيلية خلال عامي (١٩٤٨، ١٩٦٧) وعمليات الطرد الأخرى المباشرة وغير المباشرة التي تلت ذلك أزداد مجموع الفلسطينيين في الأردن^١ . تشير إحصاءات الأونروا ، انه من (٤٩٦٦٦٦٤) لاجئا فلسطينيا مسجلا في عام (٢٠١١) ، هناك نحو

^١ حبش ، جورج ، تحرير حمد الموعد ، اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع وعقدة التسوية "من مدريد إلى خارطة الطريق" ، مركز دراسات الغد العربي

(١٩٩٩٤٦٦) يتمركزون في الأردن^١، وتعود أصول (٧٥%) من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى مدن اللد والرملة ويافا وبيسان وطبريا والقرى التابعة لها^٢.

خصائص اللجوء الفلسطيني إلى الأردن :

١. منح كل فلسطيني بدءاً من (شباط ١٩٤٩) حق الحصول على جواز سفر أردني كخطوة أولى على طريق التجنيس، بحيث أعتبر كل فلسطيني لجئ إلى الأردن أو أقام في الأردن أردني.
٢. أنتشر اللاجئين الفلسطينيون في الأردن بعضهم التجأ إلى الأقارب والأصدقاء، والبعض الآخر أستهدى إلى الأماكن العامة والمساجد والكنائس والمدارس.
٣. أقيمت الكثير من المخيمات بشكل عشوائي في أماكن تجمع اللاجئين أو "النازحين" لحظة وصولهم إلى الأردن، في حين أقيمت مخيمات لاحقة بالتنسيق بين الحكومة ووكالة الغوث.
٤. تقدم الحكومة الأردنية جزءاً من الخدمات للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى متابعة تطوير البنية التحتية في المخيمات. ويستفيد اللاجئون الفلسطينيون من خدمات الحكومة الأردنية في مجالات الأمن والقضاء والبريد.
٥. الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن واكب العلاقات الأردنية الفلسطينية، فبداية مؤتمر أريحا وإعلان ضم الضفة الغربية إلى الأردن عام (١٩٥٠) حصل أغلبية اللاجئين على الجنسية الأردنية إلى ان أوقف العمل به بعد (٦ شباط ١٩٥٤)، وبالتالي أصبح لهؤلاء اللاجئين حقوق المواطن الأردني^٣.
٦. لا يعتبر الفلسطينيون الذين فروا من غزة إلى الأردن في أثناء حرب (١٩٦٧) أو بعدها مباشرة مواطنين أردنيين، ولا يسمح لهم رسمياً بالعمل، ويتمتعون أيضاً في نواح أخرى بوضع أدنى من الفلسطينيين الأردنيين.
٧. تم منح فلسطيني الضفة الغربية (المقيمين في الضفة الغربية بعد حرب ٦٧) جوازات سفر أردنية، مدة هذه الجوازات سنتين ولا يحق لهم الإقامة الدائمة في المملكة، ويسمح لهم زيارة الضفة الشرقية مدة أقصاها ٣٠ يوماً كل مرة، ما لم يحصلوا على تصريح بالإقامة لمدة أطول. ولا تقوم السلطات الأردنية بتجديد جواز "السنتين" إلا إذا كان لدى حامله تصريحاً إسرائيلياً صالحاً للإقامة بالضفة الغربية. وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين من غزة ويحملون جوازات سفر أردنية صالحة لسنة واحدة^٤.
٨. هناك عشرة مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية، ويعيش اللاجئون الآخرون بالقرب من المخيمات، يعيشون

^١ ملف مخيمات اللاجئين، موقع الأنروا www.unrwa.com

^٢ السهلي، نبيل، التوزيع الديمغرافي الفلسطيني بعد عام (١٩٤٨) وتأثير السياسة السكانية الإسرائيلية، مجلة الهدف، (٨ كانون الأول ١٩٩٦)، ص ١٧

^٣ بدر، أنور، اللاجئين الفلسطينيون في الأردن، المجموعة ١٩٤، العدد ٣١، ص ٢٤

^٤ لكس، تاكينرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين...، مرجع سابق، ص ١٨٨ - ١٨٩

تحت ظروف اقتصادية واجتماعية متشابهة^١.

٩. هناك زيادة مستمرة في أعداد اللاجئين الفلسطينيين القادمين إلى الأردن منذ عام (١٩٥٠ وحتى ٢٠٠٨) ،فقد بينت الدراسة التي قدمتها الباحثة هبة عبيدات بعنوان "أثر الخيار الأردني الوطن البديل على الأمن الأردني " وبحسب الدراسة بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في عام (١٩٥٠) نحو (٥٠٦٢٠٠) وتزايد العدد فيما بعد بنسب متفاوتة ،حيث سجل (٩٧,٩٢٩) بزيادة نسبتها ١٦% في عام (١٩٨٥) ،وفي عام (١٩٩٥)،بلغ عدد اللاجئين (١٩٧٢٨٨١) بزيادة نسبتها ٣٩% عن عام (١٩٩٠) ،ثم زاد بنسبة ٢٢% في عام (٢٠٠٠) مسجلا (١٩٢٥٧٠١) لاجئ فلسطيني.وفي عام (٢٠٠٥) ،بينت الدراسة ان عدد اللاجئين الفلسطينيين زاد بنسبة ١٤% عن عام (٢٠٠٠) ،مسجلا (٣٦٢٧٩٥١) قبل ان يسجل في نهاية عام (٢٠٠٨) نحو (٧٠٣٩٣٠١) لاجئ بنسبة زيادة بلغت ٨%^٢.

اولا : التعليم :

أعتبر قاطنو المخيمات الفلسطينية التعليم استثمار جيدا ، لانه يقود إلى عمل مدفوع الأجر أفضل ،ويعزز مستويات الحياة . إلا ان دراسة سابقة أظهرت ان التحصيل التعليمي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات أدنى من التحصيل الذي لدى الأردنيين المقيمين خارج المخيمات في الأردن سواء كانوا لاجئين فلسطينيين أم لا^٣.

تتبع الأونروا في سياستها التعليمية في مخيمات اللاجئين في الأردن السياسة الأردنية نفسها ،حيث تقدم الخدمات التعليمية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية فقط ،وتقدم بعض المنح للطلبة المتفوقين بالثانوية العامة ،كما تقدم الخدمات لأبناء اللاجئين في معهد تدريب عمان ومعهد وادي السير.

يوجد في الأردن (١٧٢) مدرسة ابتدائية وإعدادية تديرها الأونروا للاجئين الفلسطينيين ،ويبلغ عدد الطلبة فيها حوالي (١٢٤,٠٠٠) طالب وطالبة ،ويمتاز طلبة الأونروا بان معدلاتهم تفوق المعدلات السائدة على مستوى المدارس والكليات وغالبية الطلبة في مركز التدريب وفي كلية العلوم التربوية هم من الإناث^٤ .ومن الجدير بالذكر ان عدد الطلاب الفلسطينيين في المخيمات في تناقص مستمر على عكس مدارس الأونروا في الدول الأخرى ،وذلك بسبب عودة العديد من العائلات أو رحيل جزء منها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

^١ ميادين عمل الأونروا ، على الموقع الالكتروني www.uvrwa.com

^٢ عبيدات ، هبة ، أثر الخيار الأردني الوطن البديل على الأمن الأردني ، www.alsiasi.com/index

^٣ خواجا ،جروان - تلنتز ،آجا ،ترجمة علي شتيوي ،الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في الأردن ،مركز دراسات اللاجئين

والنازحين والهجرة القسرية ،جامعة اليرموك ،اربد ،٢٠٠٥ ،ص ١٠١

^٤ موقع الأونروا ،ملف أقليم الأردن www.unrw.com

،حيث وصل حوالي ١٤% في عام (١٩٩٨) ،بالإضافة إلى بناء المزيد من المدارس الحكومية المحاذية للمخيمات والتي يقبل اللاجئون إلى الانتساب إليها.^١

بشكل عام تعتبر نسبة المتعلمين في المجتمع الفلسطيني مرتفعة بشكل ملحوظ وذلك يعود لإدراك الفلسطينيين أهمية العلم والمعرفة في مواجهة التحديات التي فرضت عليهم ،خاصة ان أرضهم سلبت منم ،وتم طردهم بعد سرقة كل ممتلكاتهم من قبل العدو الصهيوني .^٢

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية :

خرج الفلسطينيون من أراضيهم ولم يجدوا المأوى لإيوائهم ولهذا قامت الأونروا ببناء المخيمات . وفي ذلك الحين لجأ بعض اللاجئين إلى العمل في مجال الزراعة في بادئ الأمر حتى يستطيعوا توفير لقمة العيش ، البعض باستئجار بعض المساحات الزراعية من الأراضي القريبة من مناطق المخيمات لزراعتها بالأنواع المختلفة .^٣

ثالثا : الأوضاع الصحية :

الصحة ليست مجرد حالة عدم مرض او عاهة ،بل هي الكمال الجسمي والعقلي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي ،وحتى الاستقرار السياسي لان الانسان يعيش في محيط ومجتمع تؤثر عليه جميع العوامل وفيم ختلف ادوار الحياة المتعاقبة . وفي هذا الخصوص يلاحظ ان خدمات الصحة تخدم اللاجئين المسجلين لدى الانورا ،باستثناء الحالات الطارئة . حيث يمكن للجميع الاستفادة من خدمات الاونروا الصحية .^٤

ان استخدام الخدمات الصحية او نوع واحد من الخدمات الصحية ،يرتبط بمكان الخدمة المطلوبة حيث القرب الجغرافي له افضلية ،بالاضافة الى نوع الخدمة الصحية المقدمة ،وتكلفة الخدمة ،بالاضافة الى تغطية التامين الصحي ،حيث يوجد في الاردن ثلاثة انواع من خطط التامين ،الخاص والعسكري ،والحكومي . اذ ان خدمات الاونروا تميل لان تكون من نوع مختلف عن الخدمات المتوافرة خلال التامين الصحي ،مع التركيز على رعاية الصحة الاساسية والوقائية . اما العلاج في المستشفيات ،فقدتم الاونروا عام (١٩٩٩) ، نظام

^١ أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ، موقع موطني للدراسات والأبحاث www.mawteny.org/index.php

^٢ خليل ،سرجون ،أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الأردنية وضع سياسي واجتماعي حرر في ظل اتفاق ضمني لتزيف المعلومات الإحصائية

،صحيفة البناء ،على الموقع الالكتروني www.al-binaa.com

^٣ أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ، مرجع سابق ، الموقع الالكتروني www.mawteny.org/index.php

^٤ أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الاردن ،مرجع سابق www.mawteny.org

دفع نقدي يغطي تكاليف المعالجة الطارئة في المستشفيات الحكومية شريطة ان يقوم بتحويل المرضى لهذه المستشفيات ضابط صحي من الاونروا.^١

وتقوم الاونروا بادارة ٢٤ مركز للرعاية الصحية الاولية في الاردن ،يخدم ما يزيد عن ١,٩ مليون من الناس . ان الخدمات التي تقدمها الاونروا لا تغطي احتياجات السكان ،فمثلا في مخيم البقعة لا توجد سوى ثلاثة مراكز صحية ،بالاضافة الى عدد محدد من الاطباء العاملين في المراكز الصحية في المخيمات ،فعدد الاطباء يبلغ حوالي (٦٤) طبيا لما يزد على (٣٠٠) الف نسمة في المخيمات ،أي بمعدل طبيب واحد لكل (٤٤٢٥) شخصا .^٢

ومن اهم المشاكل التي يعاني منها سكان المخيمات في مجال الصحة ، عدم كفاءة المؤسسات الصحية القائمة سواء من ناحية الكم او الخدمات الموجودة^٣. فهناك عدد قليل من الاطباء المتوفرين لمعالجة الطلب المتزايد ،مصحوبا بساعات العمل المحدودة نسبيا ،وضغط العمل في العيادات بحيث يرى الطبيب معدل (١٠٥) اشخاص يوميا . بالاضافة الى نقص الاختصاصيين ونقص الادوات الطبية . وعدم توفر بعض الادوية المعنية احيانا .^٤

رابعا : الواقع البيئي للمخيمات في الاردن :

تلعب البيئة دورا مهما في تشكيل سلوك الانسان ،فهو المحيط الذي يعيش فيه ويتحرك من خلاله ،ويتفاعل الانسان مع البيئة باشكال مختلفة ،فهو قد يتعايش معها او يتمرد عليها وذلك حسب معطيات هذه البيئة ،وقدرة الانسان على التكيف . على الرغم من ان الاوضاع البيئية في مخيمات اللاجئين تتشابه بشكل عام مع الاوضاع البيئية في التجمعات السكانية في المملكة ،الا ان للمخيمات عوامل خاصة مثل الاكتظاظ السكاني والاسكاني الشديدين ،صغر المساحات ،تدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر والبطالة بشكل ملحوظ وعدم توفر اراض زراعية تحيط بمعظم المخيمات ،و من ابرز واهم المشكلات البيئية التي يعاني منها سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن :

- تردي اوضاع المساكن وضيق مساحتها واكتظاظها وارتفاع معدلات اشغال الوحدة الواحدة .
- ضيق الشوارع والممرات والازقة وانخفاض نسبة المعبد فيها ،وانتشار الحفر والقنوات التي تتجمع فيها المياه العادمة.

^١ خواجه ،جروان ،تلتنز ،الهجرة والاضاع المعيشية ،مرجع سابق ، ص ص ٢٠٥ -- ٢٠٦

^٢ سرجون ،خليل ،اوضاع اللاجئين ،مرجع سابق www.al-bainaa.com

^٣ اوضاع اللاجئين الفلسطينيين ،مرجع سابق www.mawteny.org

^٤ جروان ،خزاجا ،تلتنز ،اجا ،الهجرة والاضاع المعيشية ،مرجع سابق ،ص ص ٢١٢ -- ٢١٣

- كثرة النفايات بكل انواعها وعدم توفر الامكانيات الكافية لجمعها والتخلص منها بطرق متطورة.
- عدم توفر الملاعب والساحات المناسبة لممارسة الرياضة .
- عدم وجود حدائق في أي من المخيمات وقلة الاشجار المزروعة داخل المخيمات لضيق المساحات .
- انحدار الممرات والازقة في المخيمات او لضيقها تم صبها بالاسمنت او تم تشييد ادراج طويلة فيها. ما يقارب ١٥% من مساكن المخيمات مسقوفة بالصفوح والكرتون. واكتظاظ المساكن بالسكان .^١

ثانيا : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان :

يتسم الوضع الفلسطيني في لبنان بخصوصية فريدة ،تميزه عن باقي تجمعات اللجوء الفلسطيني ليس فقط في سوريا والاردن وحتى في الضفة الغربية وقطاع غزة وهذه الخصوصية تأتي من كون ان الوجود الفلسطيني في لبنان كان قسريا وتحت ضغط النكبة وهو بلد يعاني بدوره من خصوصية تعود الى التكوين التاريخي اللبناني نفسه الذي قام اساسا على توازن طائفي دقيق وشديد الحساسية . بسبب هذا الواقع فان لجوء بضع عشرات الالاف من الفلسطينيين الى لبنان قد اثار ولا يزال الريبة والتوجس لدى اللبنانيين ،وقد تجلت هذه الريبة على الصعيد الرسمي بسياسات وتشريعات جائرة استهدفت فيما استهدفته تهميش الفلسطينيين في لبنان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والحيلولة دون اندماجهم في النسيج الاجتماعي الاقتصادي اللبناني . وتشير احصاءات الاونروا انه هناك (٤٥٥٣٤٣) لاجئا فلسطينيا مسجلا في (الاول من كانون الثاني ٢٠١١) ،يعيشون في لبنان ،يشكلون ما نسبته عشر سكان لبنان .^٢

خصائص اللجوء الفلسطيني في لبنان :

- ١ . يتم تعامل الدول اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين وفق ثلاثة تسميات اساسية بالنسبة لشرعية اقامتهم وهي:
 - أ - الفئة التي شملها احصاء اللجنة الدولية للصليب الاحمر والاونروا في الخمسينات وهي حملة في سجلات المديرية العامة للامن العام ومديرية شؤون اللاجئين.
 - ب - الفئة التي لم يشملها الاحصاء السابق بالرغم من اقامتهم في الدولة اللبنانية ،وهؤلاء يحصلون على وثائق مرور تمكنهم من السفر والعودة الى لبنان ،وهذه الفئة غير مسجلة في سجلات الاونروا .
 - ج - هذه الفئة جاءت الى لبنان بعد الحرب (١٩٦٧) ،وتضم عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين ،وهؤلاء لا يملكون اوراق ثبوتية وليسوا مسجلين لدى الاونروا ،وتعتبر اقامتهم بنظر السلطات اللبنانية غير شرعية .^٣

^١ درباس ،اريج ،مشكلات الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن ،رسالة ماجستير ،الجامعة الاردنية . ٢٠٠٢

^٢ موقع الاونروا ،ملف مخيمات اللاجئين ،لبنان www.unrwa.org

^٣ حبش ،جورج ،اللاجئون الفلسطينيون ،مرجع سابق ،ص ٥٢٨

٢. وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان غير مستقر ، ووضعهم اكثر صعوبة من وضعهم في أي بلد عربي مضيف.

٣. يخضع الفلسطينيون للوضع القانوني الذي يخضع له الاجانب الاخرون المقيمون في الدولة اللبنانية .

٤. لا يعتبر مقيما بصورة قانونية الا الفلسطينيون الذين لجأوا الى لبنان مباشرة في اثناء حرب (١٩٤٨) وبعدها .

٥. ما زالت الاغلبية العظمى من الفلسطينيين في لبنان ضمن فئة الاشخاص عديمي الجنسية.

٦. لم يكن الفلسطينيون في الوظائف العادية حق في الضمان الاجتماعي مع انه كان يحسم من رواتبهم^١.

٧. حصل عدد من اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية ويقدر عددهم بحوالي (٥٠,٠٠٠)

٨. يتوزع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على (١٦) مخيم قرب المدن ، بقي منها حوالي (١٣) مخيما رسميا ، وتعاني هذه المخيمات من الكثافة السكانية ، يسكن حوالي (٦٠%) منهم مجانا ، (٣٠%) بالإيجار ، بينما يمتلك الباقون مساكنهم^٢.

اولا : التعليم :-

من المعروف ان اهتمام اللاجئين الفلسطينيين بالتعليم بلغ حد كبير ، وهم معروفين عموما في الاستثمار بالتعليم ، ويدعى انهم من اكثر الشعوب تعليما في الوطن العربي ، الا ان هذا الوضع في الدولة اللبنانية مغاير لما هو في الوطن العربي ، اذا ان محدودية الخدمات التعليمية المقدمة في لبنان ، تحد من التحصيل التعليمي للسكان .

ان ثلث السكان الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في لبنان ينقصهم التعليم الاساسي بينما يمتلك عدد قليل منهم تعليما عاليا . حيث تشير الاحصائيات ان واحد من كل ثلاثة لم يكمل التعليم الابتدائي^٣. وفي مسح قدم من قبل الاونروا يشير الى ان نصف الشباب الذين هم في سن المرحلة الثانوية من الدراسة يرتادون المدرسة او معاهد التدريب المهني . وان (٨%) ممن هم في سن الذهاب الى المدرسة يرتادوا أي مدرسة في العام (٢٠١٠) ، وان (٦%) منهم يحملون شهادات جامعية^٤

^١ تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين، مرجع سابق ص ص ١٩٥-١٩٦

^٢ موقع موطني للدراسات والابحاث ، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين مرجع سابق -www.mawtery.org

^٣ اوملاند، اول، ترجمة، الزغل ، علي، الماضي الصعب والمستقبل الغامض الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في لبنان ،

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك الاردن، ٢٠٠٥، ص ص ١٢١-١٢٤

^٤ عازار، باستال ، فلسطينيو لبنان الانشط عربيا في زيادة السكان ، جريدة النهار، ٢(تشرين الثاني، ٢٠١١)

يوجد في لبنان (٧٤) مدرسة بما فيها (٦) مدارس ثانوية يدرس فيها (٣٠,٠٠٠) طال وطالبة^١، ويوفر البرنامج التعليمي في الاونروا المرحلة الابتدائية والاعدادية لمدة تسع سنوات من عمر (٦-١٥) سنة، وهاتان المرحلتان تشكلان جوهر البرنامج التعليمي في الاونروا، وتدخل مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ضمن برنامجها باستثناء عام (١٩٩٤)، حيث تم افتتاح اربع رياض للاطفال^٢.

ومن ابرز المشكلات التي يعاني منها اللاجئين الفلسطينيين في مجال التعليم الاكتظاظ في اعداد الطلبة، فالطلاب مكثرون في الصفوف في مدارس لا توفر الحد الادنى من مستلزمات التعليم، والنقص يتزايد باستمرار كالنقص في عدد الصفوف وفي عدد المدرسين وفي ادوات التوضيح وفي المختبرات، كل ذلك ادى الى زيادة معدل التسرب من المدارس والتراجع العلمي للطلاب^٣.

ثانيا : الاوضاع الاقتصادية :-

تعتبر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية اكثر سوءا، بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، نتيجة الظروف الامنية التي عاشها اللاجئون، بالإضافة الى منعهم من العمل من اكثر من (٨٦) مهنة ووظيفة في الاقتصاد اللبناني بفعل القرارات الحكومية المتتالية^٤، اذ يخضع اللاجئون الفلسطينيون للقوانين المتعلقة بالأجانب في امور مثل: العمل اكتساب الاملاك، الضرائب والضمان الاجتماعي، بعد ان توقف العمل بهذه القوانين التمييزية في اعقاب اقرار " اتفاقيات القاهرة في العام (١٩٦٩) و تم وضعها قيد التنفيذ فيما يتعلق بالفلسطينيين منذ الغاء هذه الاتفاقيات (١٩٨٧).

بالنسبة للعمل فقد صدر قرار من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كانون الاول (١٩٨٢) يحدد مجالات العمل المغلقة امام الاجانب، كما تم اصدار نشرة تحدد مجالات العمل المفتوحة امام الاجانب مع تصريح عمل، وقد شملت هذه المجالات القطاعات الاكثر وضاعة والقليلة الرواتب مثل البناء، الصرف الصحي، اعمال النسيج والسجاد والدباغة والاعمال المنزلية، التمريض واعمال التنظيف المتعلقة بالسيارات، وكي يسمح لهم العمل بصورة شرعية لقاء راتب، او عمل حر في التجارة او الصناعة او الزراعة، او المهن كالمحاماة والطب، يتعين عليهم الحصول على اجازة عمل من وزارة الاقتصاد الوطني^٥. وحتى عندما يكون العمال الفلسطينيون مؤهلين للحصول على تصاريح عمل فلا يحق لهم الحصول على ضمان اجتماعي.

^١ موقع الاونروا، ملف مخيمات اللاجئين، لبنان www.unrwa.org

^٢ موقع موطني للدراسات والابحاث، اوضاع اللاجئين www.mawtery.org

^٣ عباسي، سليمان، دراسة حول اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، شبكة موسوعة دهشة، على الموقع التالي www.dahsha.com

^٤ عبد الله، رضوان، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان واقع مرير وحياة بؤس، على الموقع التالي widad.org/Arabic/index.php

^٥ تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين، مرجع سابق ص ١٩٥

صدرت في كانون الاول (١٩٩٢) قوانين جديدة اخرى حدث بشكل اكبر من خيارات العمل المتوفرة للفلسطينيين مما ادى الى وجود عدد كبير من الفلسطينيين الموظفين بشكل غير قانوني او في القطاعات الغير رسمية . اما فيما يتعلق بالحصول على الاملاك فيمكن للاجئين الفلسطينيين الحصول على املاك غير منقولة فقط بعد الحصول على الموافقة الرئاسية .

ويشير مسح مقدم من الاونروا ان (٦,٦%) من الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد في حين ان (٦٦,٤%) منهم فقراء . ولفت الى ان (٥٦%) منهم عاطلون عن العمل (٣٨%) منهم في سن العمل يعملون ، في حين ان ثلثهم الذين يعملون في وظائف بسيطة^١ . ويعمل غالبية العمالة الفلسطينية في البساتين والحقول (٢٠%) وفي قطاعي البناء (٢٨%) والخدمات (٤٢%) فيما يعمل الباقون (١٠%) في قطاعات مختلفة^٢

ثالثا : الاوضاع الصحية :-

يعاني اللاجئ الفلسطيني في لبنان ، وخاصة في المخيمات من مشكلات صحية خطيرة ، نظراً لارتفاع تكاليف العلاج والخدمات الصحية في لبنان ولعدم استفادة الفلسطينيين من تسهيلات الضمان الصحي ، اضافة الى تقليص الخدمات الصحية التي تقدمها الاونروا ، وتدني مستواها ولا تقدم الاونروا سوى نسبة ضئيلة من تكلفة بعض العمليات الجراحية والأمراض الخطيرة^٣

وتعتبر الاونروا المصدر الاساسي ، اما الخيارات الاخرى فتذهب باتجاهين :

١. يتمثل في الخدمات العلاجية الخاصة من خلال المستشفيات والعيادات الخاصة .

٢. يتمثل بالخدمات العلاجية الحكومية من خلال المستشفيات الحكومية والمستوصفات التابعة لوزارة الصحة .

هذان الاتجاهان يتعاملان انطلاقاً من محددات قانونية مع المريض الغير المضمون الذي يرغب الاستشفاء على نفقته الخاصة. اما فيما يتعلق بوزارة الصحة اللبنانية تقدم الخدمات للمواطنين اللبنانيين من خلال تعاهد قانوني بموجب قرار يصدر عن وزير الصحة يحدد فيه طريقة التواصل والتعاطي مع المستشفيات ، هذا النظام يغطي تكاليف العلاج الاستشفائي والصحي للمشاركين فيه والمستفيدين منه من اللبنانيين والأجانب الذين ينطبق عليهم مبدأ المعاملة بالمثل^٤ .

وقد اظهرت دراسة قامت بها مؤسسة شاهد لحقوق الانسان ان المخيمات الفلسطينية تعاني مشاكل صحية هائلة ، وان البنية التحتية المختلفة تحتاج الى تأهيل وترميم . كذلك اظهرت الدراسة ان الظروف الصحية

١ عازار،باسكال ، مرجع سابق

٢ عبد الله ، رضوان ،مرجع سابق .

٣ موقع موطني للدراسات والابحاث ، مرجع سابق .

٤ السيلوي ، سامر ، الاوضاع الصحية للفلسطينيين في لبنان ، جريدة الثبات ، العدد ١٧٦، ٢٥/١/٢٠١١

للفلسطينيين في لبنان لم تلقى الاهتمام المطلوب من كل الجهات المعنية ، وبرز ما اظهرته الدراسة هو التراجع في خدمات الاونروا الصحية ، على الرغم من ان الاونروا هي الملاذ الاول والمقصد الاكبر للمرضى الفلسطينيين ، حيث افادت الدراسة ان (٦٠%) من الافراد يترددون دائما الى عيادات الاونروا في المخيمات الا انهم غير راضين عن نوعية الخدمات . و(٣٨.٥%) يعتبرون ان خدمات الاونروا متوسط ، و (١٨,١%) جيدة .^١

فيما يتعلق بالوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين في لبنان فقد افاد مسح قامت به الاونروا بأنه نحو ثلث السكان يعانون من امراض مزمنة و(٩٥%) منهم ليس لديهم تامين صحي . وتؤمن الاونروا الرعاية الصحية الاولية والثانوية لهم مجانا .^٢

رابعا : الواقع البيئي للمخيمات في لبنان :-

هناك (١٢) مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان كلها تشكو من مشاكل جدية ، فليس هناك بنية تحتية الى جانب وجود ازدحام في المساكن وفقر وبطالة فيوجد في لبنان اعلى معدلات الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في العالم المسجلين لدى الاونروا ويمكن وصف حالة المخيمات ، التي يتراوح تدميرها من مرة الى ثلاث مرات :-

١. اكتظاظ السكان في المنازل حيث اعتبر المعدل العام للبيوت في المخيمات من (٢-٣) غرف للمنزل الواحد ، بمساحة (٤١) مترا مربعا ، وذلك بتقدير من (٥-٦) اشخاص للبيت الواحد
٢. تلاصق سطوح المنازل في المخيمات مما يؤدي الى عدم السماح لأشعة الشمس بالوصول الى كثير من المنازل
٣. وجود مكبات النفايات عند بوابات المخيمات .
٤. تلاصق مجاري الصرف الصحي بموازة شبكات مياه الشرب .
٥. انعدام اماكن الترفيه الموجهة والحدائق العامة .
٦. انعدام وجود الارصفة بجانب شوارع المخيمات .^٣

^١ مؤسسة شاهد لحقوق الانسان ، الوضع الصحي للفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان ، دراسة ميدانية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ ، بيروت ، الطبعة الاولى

٢٠١٠، ص ٢٥

^٢ ياسكال، عازار ، فلسطينيو لبنان مرجع سابق .

^٣ عبدا لله ، رضوان ، اللاجئون الفلسطينيون ، مرجع سابق .

ثالثا : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا :

تقدر اعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا الى الاراضي العربية السورية اثر النكبة عام (١٩٤٨) بحدود (٩٠) الف لاجئ ، دخلوا الاراضي السورية من المناطق الحدودية المشتركة بين فلسطين وسوريا ، وبعضهم جاء عن طريق الاردن . اقام اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بعد وصولهم الى الاراضي السورية في مواقع وتجمعات ومخيمات تركزت بشكل رئيسي في منطقة دمشق وباقي المدن السورية^١ وتشير احصائيات الاونروا ان هناك (٤٩٥٩٧٠) لاجئا فلسطينيا مسجل لدى الاونروا يعيش في سوريا ، ويعود اصلهم الى الاجزاء الشمالية من فلسطين وتحديدا من صفد ومدن حيفا ويافا ، بالإضافة الى عدد منهم من الجولان عندما احتلت المنطقة من قبل اسرائيل^٢ خصائص اللجوء الفلسطيني في سوريا :

١. يعتبر الفلسطينيون المقيمون في اراضي الجمهورية السورية كالسوريين اصلا ، في جميع ما نصت عليه القوانين والانظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الاصلية .
٢. ادخل اللاجئين الفلسطينيين في الجيش السوري ، وسورية هي البلد العربي الوحيد الذي ادخل اللاجئين الفلسطينيين في جيشه^٣.
٣. صدر عن الحكومة السورية العديد من القوانين النافذة لوضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا واهمها:
 - أ. القانون رقم (٤٥٠) الصادر بتاريخ (١٩٤٩/١/٢٥) الذي اقر احداث الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين والتي تعني بتقديم المعونة لهم وتأمين مختلف حاجاتهم وايجاد الاعمال المناسبة وما الى ذلك .
 - ب. القانون رقم (٢٦٠) الصادر بتاريخ (١٩٥٦/٧/١٠) الذي ساوى بين الفلسطيني والسوري كما ذكر آنفا^٤ وقد جاء قانون رقم (٢٦٠) ليزيد من فرص انخراط الفلسطينيين المسجلين في سجلات المؤسسة بالمحيط المجتمعي والرسمي السوري وايجاد العمل لهم في شتى المهن الحرة والخدمات الحكومية^٥.
 - ج. القرار رقم (٣١٣) الصادر في (١٩٦٣/١٠/٢) والذي نظم استصدار وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا^٦.

^١ بدوان ، علي ، الفلسطينيين في سوريا العودة في مجتمع فتي حقائق وارقام ، مجلة الفكر السياسي ص ص ١٧٨-١٨٠

^٢ موقع الاونروا ، ملف المخيمات ، على الموقع الالكتروني www.unrwa.com

^٣ تاكنبرغ، لكس ، وضع اللاجئين الفلسطينيين مرجع سابق ص ص ١٩٨-١٩٩

^٤ دراسة قانونية حول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي ، على الموقع الالكتروني www.moj.ps/images/stories/pdf

^٥ جرادة ، محمد ، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، نشوؤها وتطورها (١٩٤٧-١٩٦٧)، اطروحة دكتوراة ، جامعة صنعاء اليمن ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٦

^٦ دراسة قانونية مرجع سابق ، على الموقع الالكتروني www.moj.ps/images/stories/pdf

٤. منحت سوريا الفلسطينيين وثائق لجوء خاصة مقدمة من جامعة الدول العربية . اما بالنسبة للقوانين المتعلقة بحق مغادرة البلد فأنها نفس القوانين المفروضة على المواطنين السوريين .
٥. لا يحق للاجئ الفلسطيني الانتخاب ،ولكن يحق له الترشيح للبرلمان السوري والادارة المحلية وذلك وفق القوانين والتشريعات التي صدرت في سوريا.^١
٦. يحق للاجئين تملك اكثر من محل تجاري والانتفاع بالحقوق الناتجة من الايجار واستثمار المتاجر والانتساب للقطاعات المهنية السورية ،الا ان هنالك فروق في تملك الشقق السكنية فلا يحق للفلسطيني اللاجئ تملك الاشقة سكنية واحدة .^٢
٧. يقطن حوالي (٣٠%) من اجمالي اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في عشر مخيمات معترف بها من قبل الاونروا ،ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات في حارات ومناطق تشمل تجمعات من اللاجئين حسب منطقة او قرية المنشأ في فلسطين.^٣
٨. ينقسم اللاجئين الفلسطينيين حسب القانون السوري الى اربع فئات حسب تاريخ اللجوء :
١. فئة اللاجئين عام (١٩٤٨) :يمثل هؤلاء الشريحة الاكبر من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ،وتشرف على شؤونهم الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب ،ويتمتع هؤلاء بحقوق المواطن السوري في كافة المجالات ،عدا امور تخص الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشعب.
 ٢. فئة اللاجئين عام (١٩٥٦) :سجل هؤلاء على قيود مؤسسة اللاجئين وعلى قيود الاونروا وينطبق عليهم ما ينطبق على الفئة الاولى ،الا انهم لا يستطيعون دخول سوق العمل الا من خلال تعاقد بصفة مؤقتة و لا يخضعون للخدمة الالزامية .
 ٣. فئة اللاجئين (١٩٦٧) : منهم من سجل في قيود المؤسسة ،ويعامل معاملة فئة المسجلين عام (١٩٥٦) ،اما غير المسجلين يعاملوا معاملة الاجنبي.

^١ حسن ،سمير ،سعد الدين ،سميا ،السكان المقيمون غير السوريين وخصائصهم ،٢٠٠٧ ، ص ١٠ ،على الموقع الالكتروني

www.cbssy.org/studies/st9.pdf

^٢ دراسة قانونية حول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين ،مرجع سابق ،ص ١٦ .

^٣ السهلي ،محمود ،اللاجئون الفلسطينيون في سوريا حقانق ديموغرافية وقانونية واقتصادية ،مؤسسة القدس للثقافة والتراث ،على الموقع الالكتروني

www.alqudslaha.com/index.php :

٤. فئة اللاجئين عام (١٩٧٠) : وهؤلاء هم فاقدو الاوراق الثبوتية .اطلق عليهم اسم المهجرين.^١
اولا : التعليم :

يعتبر التعليم احد العناصر الاساسية في فعاليات ونشاطات الشعب الفلسطيني ،والتعليم ركن اساسي في تطوره والحفاظ على تراثه الثقافي والحضاري والإنساني ،ولذلك اولى الشعب الفلسطيني التعليم اهمية خاصة وعناية فائقة رغم الصعوبات المادية وظروف التوزع في الشتات.

تقوم الاونروا بتقديم الخدمات التعليمية للاجئين الفلسطينيين في سوريا ،حيث يوجد في سوريا (١١٨) مدرسة موزعة في مختلف مناطق المخيمات في سوريا ،تضم (٦٦,٠٠٠) طالباً وطالبة.^٢ وتستوعب مدارس الاونروا حوالي (٧٣%) من الطلاب اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في المرحلة الابتدائية والاعدادية فقط ،مقابل (١٢,٦%) تستوعبهم المدارس الحكومية وحوالي (١٤%) في المدارس الخاصة.^٣

وعلى صعيد التدريب المهني والفني ، فيوجد في مدينة دمشق مركز تدريب مهني واحد تابع للاونروا ،ومن الملاحظ ان عدد الدارسين في هذا المركز قليلة نسبيا مقارنة بعدد اللاجئين في سوريا ،وهذا يعود الى ان الطلاب غالبا ما يفضلون الجامعة في حال كانت الدراسة بعد شهادة الثانوية العامة ، وفي الغالب شهدت الاوضاع التعليمية عند اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تحسناً وتطوراً ،ويعد التعليم من اهم المؤشرات الاجتماعية بين اللاجئين فقد تراجعت نسبة معدلات الامية من (٩,٩%) الى (٦,٥%) بين الذكور فوق سن الخامسة عشر من العمر ،كما تراجعت بين الاناث في نفس الفئات من (٣٠%) الى (١٥%).^٤

كان لسهولة التحصيل الجامعي بالغ الاثر في ارتفاع معدلات الحاصلين على شهادة جامعية اذ لا تتعدى تكلفة الطالب الجامعي خلال (٤ أو ٥ أو ٦) سنوات في الجامعات السورية مبالغ بسيطة سنويا . وبالنسبة لشروط الانتساب الى الجامعات والمعاهد السورية ،فانها تنطبق بالكامل على الفلسطينيين في سوريا من حملة الوثائق السورية وبطاقات الاقامة المؤقتة. تشير البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطينية الى ان نسبة الامية بين السكان الفلسطينيين في سوريا والذين اعمارهم (١٥) سنة فما فوق

^١ العلي ،ابراهيم ،الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سوريا ،مركز العودة الفلسطيني ،٢٠٠١/١٢/٥ ،على الموقع الالكتروني

www.prc.org.uk/newsite/ar

^٢ موقع الاونروا ،ملف المخيمات ،اقليم سوريا ،على الموقع الالكتروني : www.unrwa.org

^٣ الماضي ،يوسف ،الاطلاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في سوريا ،مركز الاحصاء الفلسطيني ،٢٠١٠/٤/٢٩ ،على

الموقع الالكتروني : www.wajeb.org/index.php

^٤ موقع موطني للدراسات والابحاث ،اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ،على الموقع الالكتروني : www.mawteny.org/index.php

تبلغ حوالي (٦%)، وترتفع نسبة الامية بين الاناث في سوريا الى (٦,٨%) وتتنخفض بين الذكور الى (٥,٣%)

١

ثانيا : الازوضاع الاقتصادية :

تشير المعطيات ان العاملون الفلسطينيون في سوريا يتوزعون على المهن المختلفة بنسب متفاوتة حيث تركزت عمالتهم في تشغيل الالات وتجميعها التي بلغت نسبتهم منها (٥٠,٤%) من مجموع العاملين ،بينما يعمل (٢٢,٦%) كمهنيين وفنيين ،في حين يعمل (١٧,٥%) في مجال الخدمات. ويتركز وجود العاملين الفلسطينيين في أنشطة المال والإدارة الحكومية ،والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية ،والبناء والتشييد حيث بلغت نسبتهم في هذه الأنشطة (١٩,٢%) و (١٧,٧%) و (١٥,٣%) على التوالي .^٢

بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام للفلسطينيين في سوريا (٣٠%) ويرتفع بين الذكور الى (٤٨,٣%) وينخفض للإناث (٩,٩%) ،اما معدل النشاط الاقتصادي امجموع السكان (١٥) سنة فما فوق ، فقد بلغ المعدل للاجئين الفلسطينيين في سوريا (٤٩%) ،بين الذكور يبلغ نسبته (٧٥%) ،اما بين الاناث فانه اقل بكثير حيث تقدر نسبته (٢١,٣%) .^٣

وبحسب احصاءات دخل ونفقات العائلات الفلسطينية المقيمة في المخيمات لسنة (٢٠١١) ،يبلغ معدل الدخل الشهري للأسرة الفلسطينية (١٢٤٦٠) ليرة سورية ، أي ما يعادل (٢٠٧٦) ليرة سورية للفرد الواحد قياسا الى ان معدل حجم العائلة يوازي (٦) افراد ،ولا يغطي هذا الدخل الحاجات الاساسية ،ويبقى مستوى معيشة الفلسطينيين ادنى من مستوى معيشة السوريين .بينما تختلف موارد الفلسطينيين كما اسلفنا بحسب المخيم الذين يقيمون فيه ،فالفارق شاسع مثلا بين مخيم اليرموك الذي يعتبر اوفر حظا وبين مخيم درعا الذي يعتبر اقل حظا .^٤

ثالثا : الازوضاع الصحية :

البرنامج الصحي الذي يخضع له اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ،هو البرنامج الصحي للاونروا ،حيث تضم الاونروا (٢٣) مركز رعاية صحية اولية تقدم ،بالاضافة الى خدماتها الاخرى ،الرعاية الصحية للحوامل

^١ الماضي ،يوسف ،الازوضاع الديمغرافية، مرجع سابق

^٢ شحادة ،لوي ،اوضاع اللاجئين الفلسطينيين وخصائصهم الديمغرافية ،اللجنة العربية لحقوق الانسان على الموقع التالي :

www.achr/nu/art687.htm

^٣ الماضي ،يوسف ، مرجع سابق .

^٤ ايوب ،ضياء ،اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ،جريدة حق العودة ،العدد ٤٧ ،مركز بديل ،على الموقع الالكتروني www.badil.org/en/haq

ولاطفالهن. وتقوم الاونروا ايضا خدمات الصحة البيئية في المخيم^١. ان خدمات الاونروا للقطاع الصحي شهدت تراجعاً مستمراً منذ توقيع اتفاقية اوسلو في مختلف النواحي الطبية (الاولدية، خدمات العيادات، العمليات الجراحية)، وكذلك هو الامر بالنسبة لخدمات الهلال الاحمر الفلسطيني الذي شهد ايضا تراجعاً في الخدمات الصحية المقدمة، وبشكل عام الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين في سوريا يعتبر متقدماً اذ ما قورن بنظيره الفلسطيني في لبنان بالاضافة الى ذلك يتمتع اللاجئ الفلسطيني في سوريا بمجانية العلاج في المستشفيات الحكومية السورية اسوة بنظيره المواطن السوري.^٢

– اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية :

اولا : اوضاع اللاجئين في قطاع غزة :

استأثر قطاع غزة بنحو (٢٢%) من اجمالي اللاجئين الفلسطينيين، وبذلك يتبوأ القطاع المرتبة الثانية من حيث عدد اللاجئين بعد الاردن، فبعد عام (١٩٤٨) استقبل القطاع نحو (١٩٠) الف لاجئ فلسطيني حيث اصبح عدد السكان انذاك (٢٧٠) الف مثلوا نحو (١٨,٤%) من مجموع الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت. وتعود اصول غالبية اللاجئين في القطاع الى مناطق الوسط وجنوب فلسطين. وتشير الاحصاءات ان (٨٥,٥%) من اللاجئين في القطاع من جذور فلاحية وبدوية.^٣

وتشير احصاءات الاونروا للعام (٢٠١١) ان (١١٦٧٣٦١) لاجئ مسجل من المجموع الكلي الذي يبلغ (٤٩٦٦٦٦٤) لاجئ مسجل لدى الاونروا في الميادين التابعة لها. يتوزعون في ثمانية مخيمات، ومنهم ما هو خارج المخيمات.^٤

هناك حوالي (٥٠-٥٥%) من لاجئي القطاع يسكنون داخل المخيمات، وهذه النسبة مهمة جدا اذ اخذ بعين الاعتبار ظروف الخنق والمحاصرة التي تتعرض اليها المخيمات من ناحية درجة الاكتظاظ العالية في داخلها مع ضعف الخدمات، وعلمياً، فانه لا توجد نسبة محسوبة لكثافة السكان في كل مخيم، ولكن الكثافة العامة للسكان في قطاع غزة تبلغ حوالي (١٨٠٠) نسمة للكيلو المتر الواحد، وهذه واحدة من اعلى النسب في العالم.^٥

اولا : الاوضاع التعليمية :

^١ موقع الاونروا، ملف المخيمات...، مرجع سابق www.unrwa.org

^٢ ايوب، ضياء، مرجع سابق

^٣ حبش، جورج، مرجع سابق، ص ٥١٥

^٤ موقع الاونروا، ملف المخيمات، قطاع غزة، على الموقع الالكتروني www.unrwa.org

^٥ موقع موطني للدراسات والابحاث، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة، على الموقع الالكتروني

www.mawteny.org/index.php

اتجه ابناء المخيمات نحو التعليم بكثافة، الذي بدأ سياقه المعتاد بالارتفاع عاما وراء عام . وان تعرض لاختلال نسبي احيانا، وذلك نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي منعت البعض من الاتجاه الى الدراسة.^١ تقوم الاونروا بالإشراف على (٢٣٨) مدرسة في قطاع غزة، موزعة في مختلف مناطق المخيمات في قطاع غزة تضم (٢١١,٨٠٠) طالبا وطالبة، وتعمل حوالي (٩٠%) من مدارس الاونروا بنظام الفترتين، الامر الذي يجعل الطلاب يحصلون على تعليم مختصر.^٢ ولقد مثلت الاونروا الجهة الرئيسية التي اعتمد عليها اللاجئون لتلقي الخدمات التعليمية، وذلك لكونها مجانية، بالإضافة الى انها تغطي جميع مخيمات القطاع . وقد اقتصرت فقط على تعليم اللاجئين . وتشرف هذه المدارس على التعليم الابتدائي والإعدادي، فيما يتابع نص ابناء اللاجئين دراستهم الاعادية في المدارس الرسمية. والتعليم الثانوي مقتصر على المدارس الثانوية، ذلك ان الوكالة لا تغطي هذه المرحلة.^٣

وتمثل المؤسسات التي تشرف عليها الاونروا (٥٤%) من مجمل مؤسسات التعليم في القطاع، بينما تمثل المؤسسات التعليمية الحكومية (٣١%) والباقي يشمل التعليم الخاص ويشكل (١٥%) من مجمل المؤسسات التعليمية.^٤

وبشكل عام تشير البيانات الصادرة عن مركز الاحصاء الفلسطيني لعام (٢٠٠٩) الى ارتفاع نسبة التحصيل العلمي وانخفاض الامية بين اللاجئين في الاراضي الفلسطينية . اذ بلغت نسبة الامية للاجئين الفلسطينيين للافراد في سن (١٥) سنة فاكثر . كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين البالغين (١٥) سنة فاكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فاعلى اذ بلغت (١٠,٥%) من مجمل اللاجئين (١٥) سنة فاكثر . وذلك بالمقارنة مع غير اللاجئين.^٥

ثانيا : الاوضاع الصحية :

^١ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.

^٢ موقع الاونروا، مرجع سابق

^٣ ابو عميرة، هاني، واقع المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة، مكتب الاعلام المركزي للجهة العربية الفلسطينية، على الموقع الالكتروني

www.alqudscenter.org

^٤ زقوت، علاء، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة (بين معاناة اللجوء وواقع الحصار) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ، على الموقع

الالكتروني www.malaf.info

^٥ عودة، زينب، ارتفاع نسبة التعليم بين اللاجئين، منبر القضية الفلسطينية، ٢٠١٠/٦/٢٠ على الموقع الالكتروني :

www.falasteen.com/spip.php?article146

تعاني الاوضاع الصحية للمخيمات في قطاع غزة حالة من السوء ،فالنسبة للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة فانه اصبح رهينا لسياسات الاحتلال ، والخدمات الدولية المرهونة بالمساعدات الدولية المقدمة ولعل تصريح وكالة الغوث بسماع الاحتلال بإدخال (٤٠) صنفا من الدواء من اصل (١٠) الالاف صنف تحتاجه الوكالة . وتشرف في قطاع غزة ثلاث جهات رئيسية على تقديم الخدمات الصحية للاجئين في القطاع،كل منها حسب موقعه من حيث الاهمية. فقد اقتصت الاونروا بتقديم الخدمات الصحية للاجئين ،في حين قدمت الجهات الحكومية ،والجهات الخاصة الخدمات لجميع السكان دون استثناء بما فيهم اللاجئين^١.

قدمت الاونروا خدمات الرعاية الصحية الاولية لمجموع اللاجئين في القطاع من خلال مراكزها وعياداتها المنتشرة في القطاع ،ومن بين هذه المرافق ، قدم (١٤) مرفقا لخدمات تنظيم الاسرة ، و(١١) مرفقا اشتملت على مختبرات ،والرعاية بالأسنان ورعاية خاصة لمكافحة امراض ضغط الدم ،والسكري ، وأمراض القلب ،والأمراض النسائية ،والقبالة وطب العيون ،وطب الاطفال ،بالإضافة الى عيادات للعلاج الطبيعي ،وتقدم خدمات الاستشفاء خلال ترتيب تعاقدى مع مستشفى غير حكومي ،او عبر مساعدات مالية لتغطية نفقات علاجية في مستشفيات القطاع العام ،حيث يعاني القطاع الصحي من نقص الدواء ونقص في الخدمات الاولية المقدمة^٢.

وفيما يختص بالاوضاع الصحية للاجئين في قطاع غزة فهي الاكثر مأساوية نتيجة انخفاض مستوى الخدمات الطبية المقدمة ووصولها لمستويات متدنية جدا ،وازداد اعتماد العمل الطبي بشكل تام على المؤسسات الصحية الحكومية ،وهذا كلف السكان تكاليفا باهظة مع انعدام بعض الخدمات الصحية الاساسية الغوثية ، مثل مراكز السرطان والعلاج الاشعاعي ،وجراحة الشرايين المتقدمة ،وعدم كفاية المراكز الاخرى الموجودة مثل مراكز تنقية الدم وانخفاض قدرات هذا القطاع في الحفاظ على كوارده الطبية ،حيث كانت النتيجة الفعلية هو واقع صحي مؤلم عانى منه اللاجئون من حيث انتشار الامراض وسوء التغذية وواقع بيئي مليء بالمخاطر^٣.

ثالثا : الاوضاع الاقتصادية :

^١ ابو عميرة ،هاني ،واقع المخيمات في قطاع غزة .

^٢ المناعمة ،وائل ،رغم ان اوضاعهم تزداد سوءا على مدى ستين عاما عيون اللاجئين في مخيمات غزة ترقب امل العودة الى فلسطين ،مجلة العودة

٥٤ع، اذار ٢٠١٢ ، ص ٤٨

^٣ زقوت ،علاء ، مرجع سابق.

تعاني مخيمات اللاجئين في الاراضي الفلسطينية من اعلى معدل انتشار للفقر بين اسرها فقد اظهرت نتائج الاستهلاك بين الاسر في الاراضي الفلسطينية ان (٣٩,٩١%) من اسر المخيمات تعاني من الفقر. ويعتبر هذا الانتشار اعلى معدل الفقر السائد في المناطق الريفية (٣٢,٥%) والحضر (٢٤,٩%) ويعود ارتفاع معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين الى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الاعالة وكبر حجم الاسرة بين اسر المخيمات مقارنة مع غيرها من الاسر ، علاوة على ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة ، فهو يشهد اعلى معدلات الفقر^١

وبخصوص الازمات الاقتصادية في قطاع غزة ، اوضاع متردية وخصوصا في المخيمات ، ويمكن التأكيد على ان امكانيات القطاع المحدودة اقتصاديا تضاءلت مع الزيادة العالية في تعداد السكان ، ومع خطوات تدمير الاقتصاد المنهجية التي عمدت اليها سلطات الاحتلال منذ (١٩٦٧) ، وقبل ذلك ، ففي عام (١٩٦٠) وصلت نسبة البطالة في صفوف اللاجئين الى (٨٣%) من مجموع قوة العمل التي يتركز الجزء الاساسي منها في نشاطات خاصة بالمشاريع الاسرائيلية وبحسب الاحصائيات لعام (٢٠٠٩) فقد بلغت نسبة الفقر بين الاسر في قطاع غزة (٥٥,٧) وهي اعلى نسبة في الاراضي الفلسطينية^٢ فالأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني منها القطاع ، قد خلقت ارتفاعا كبيرا في الفقر والبطالة على مدى الاعوام السبعة الماضية وبشكل خاص عام (٢٠٠٧) وبداية (٢٠٠٨) مع هبوط حاد في مستويات دخل الاسر مما ادى الى ارتفاع عدد العائلات في غزة التي تعيش تحت خط الفقر ، ليقارب (٥٢%) ، وذلك حسب التقارير الصادرة عن الاونروا .^٣ كما تشير التقارير الى ان شريحة الشباب في القوى العاملة من ١٥ سنة فاكثر هي الاقل حظا في الحصول على عمل والاكثر عرضة لارتفاع البطالة اذا بلغت حوالي (٤٦,٩) في قطاع غزة وذلك بالنسبة للاجئين .^٤

هناك معضلة اقتصادية في الاراضي الفلسطينية عموما ومخيمات قطاع غزة خصوصا ، فالقيود التي فرضت على حرية الحركة والتنقل عند توقيع اتفاقية اوسلو ، فصلت بشكل مطلق قطاع غزة عن الضفة

^١ الاحصاء الفلسطيني لوضع اللاجئين الفلسطينيين في اليوم العالمي للاجئين ، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية ، على الموقع الالكتروني

www.aasaonline.org/le-3.php?id&bood-6&kesm=10

^٢ جودة ، جودات ، سعد ، محمد ، مخيمات قطاع غزة بين الواقع المرير ومشاريع التسوية المطروحة ، دائرة شؤون اللاجئين ، منظمة التحرير الفلسطينية على الموقع الالكتروني

www.mrpc.ps/ar/neus-det-255.html

^٣ عودة ، زينب ، مرجع سابق

^٤ زقوت ، علاء ، مرجع سابق

^٥ عودة ، زينب ، مرجع سابق

الغربية ، والإغلاق التام المحكم على سكان الضفة والقطاع والتحكم في حرية الحركة بشكل كامل منذ عام (١٩٩٣) أدى الى فصل تام بين المجتمع الفلسطيني وهذا العزل أدى الى تراجع الاوضاع المعيشية .

ثانيا : اوضاع اللاجئين في الضفة الغربية :

لقد أدت الأحداث السياسية التي عصفت في فلسطين عام ١٩٤٨ ، إلى إحداث تغييرات هيكلية في البنية الديموغرافية للسكان، وأوجدت تشكيلات جديدة، وبرزت ظاهرة فريدة من نوعها من حيث التصنيفات السكانية، وهي مخيمات اللاجئين المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة...، وفي بعض البلدان العربية ، ولا يزال الاختلاف قائماً من حيث تصنيفها الجغرافي، باعتبار سكانها من حضر أم القرى أو الريف، بسبب انحدار أصولهم من المدينة والقرى الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨م.

المخيمات هي الشاهد الحي على سياسة الكيان الصهيوني الاستيطاني، إذ أن سكان المخيمات هم نتاج للاقتلاع الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي ، منذ عام ١٩٤٨ ويرتبط وضعهم المعيشي والسكني المتدني بشكل محسوس ومباشر، بوجود الكيان الصهيوني، وفي إطار مشاريع التوطين المتتالية، إذ تعمل سلطات الاحتلال بشتى السبل على زيادة معاناة اللاجئين من سكان المخيمات، وفي جميع المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية. وتستخدم أساليب الترغيب والترهيب لتمير مخططات التوطين، ومما يزيد من هذه المعاناة، التقليلات المتزايدة في خدمات وكالة الغوث الدولية، سواء التعليمية، التموينية، والصحية، أو الخدمات الأخرى المتعلقة بالمياه والكهرباء، وترميم البيوت المتداعية والشوارع وغيرها .

وبحسب الاحصاءات الصادرة عن الانروا في ١ كانون الثاني ٢٠١٢، يعيش في الضفة الغربية (٧٢٤,٤٧١) (لاجئ مسجل لدى الأونروا، يعيش ربعهم تقريبا في المخيمات. وتضم الضفة الغربية أكبر عدد من المخيمات الرسمية، إلا أن أكبر تلك المخيمات، وهو مخيم بلاطة، يضم عددا من السكان مساويا لعدد السكان في أصغر مخيم في غزة .^١

تعود اصول (٧٠) % من اللاجئين في الضفة الغربية الى مناطق وسط فلسطين والساحل الفلسطيني وغالبية المخيمات الفلسطينية البالغة ١٩ مخيم في الضفة انشئت قبل عام ١٩٥٠^٢ ، يعيش ربع اللاجئين فيها بينما يعيش معظم الاخرون في مدن وقرى الضفة الغربية .

اولا : الاوضاع التعليمية :

^١ موقع الانروا ، ملف مخيمات اللاجئين ، الضفة الغربية ، على الموقع الالكتروني <http://www.unrwa.org>

^٢ حبش ، جورج ، اللاجئين الفلسطينيون ...، مرجع سابق ، ص ٥١٩

يعد التعليم بالنسبة للاجئين الفلسطينيين بالغ الأهمية ، فهو يوفر لهم فرص العمل وبالتالي إمكانية تحسين ظروف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ، والصحية وقطاع التعليم ، كغيره من القطاعات ، يعاني الكثير من المشاكل المرتبطة بالوضع المعيشي والسكن ، وكذلك حجم الدعم الذي توفره المؤسسات الدولية في هذا المجال . ومن بين المشاكل التعليمية التي تعاني منها المخيمات الفلسطينية انتشار الأمية فقد بلغت نسبة الأمية في مخيمات الضفة الغربية حوالي (٦,٤%) كذلك قلة عدد المدارس واكتظاظ الصفوف الدراسية ، إذا يصل عدد الطلاب فيها ما بين (٥٠-٥٥) طالبا ، وانفتارها الى المرافق التعليمية الأساسية كالمختبرات وغيرها . كما لا يمكن اغفال دور الاحتلال الصهيوني في اعاقة العملية التعليمية من خلال فرض نظام حظر التجول ومنع وصول الطلبة لمدارسهم وغيرها من الوسائل والأساليب .^١

تتولى الاونروا القسم الاكبر من الخدمات التعليمية في الضفة الغربية ، حيث تقوم بتقديم هذه الخدمات للمرحلتين الابتدائية والإعدادية حيث تشرف الاونروا على (٩٨) مدرسة تضم (٥٤,٠٠٠) طالب وطالبة.^٢

ثانيا : الاوضاع الاقتصادية :

الغالبية العظمى من سكان مخيمات اللاجئين عمال ، اما في مجال البناء او الصناعة او الخدمات ونسبة منهم يعملون في القطاع العام او الخاص ، اذ تعمل فئة كبيرة تبلغ (٧٠%) من العمال في اسرائيل . الا ان الممارسات الصهيونية كالاغلاقات والحواجز وغيرها ، حدثت من هذه النسبة بشكل كبير مما انعكس سلبا على الاوضاع الاقتصادية للاجئين ، وانتشار البطالة وزيادة نسبة الفقر .^٣

وقد كان لانتفاضة الأقصى التي اندلعت (٢٠٠١/٩/٢٨) تأثير كبير في حياة اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادية والمعيشية ، ففي دراسة قدمها محمود ابو الرب بعنوان " اليات التكلفة الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى (دراسة مقارنة) " اشار الى ان (٣٩,٧%) من اللاجئين الفلسطينيين قد ساءت اوضاعهم الاقتصادية والعيشية بشكل كبير (٤٥,٩) منهم في الضفة الغربية و (٣٦%) في قطاع غزة ، اما فيما يتعلق بتأثير انتفاضة الأقصى في الاوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية فقد بلغت النسبة (٤٤,٩%) .^٤

^١ المغربي ، عبد الرحمن ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، ٢٠٠٤، ص ٦.

^٢ موقع الاونروا ، حلف مخيمات اللاجئين ، ملف الضفة الغربية ، على الموقع الالكتروني www.unrwa.org

^٣ المغربي ، عبد الرحمن ، ص ٦٤

^٤ ابو الرب ، محمود ، اليات التكلفة الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة النجاح للابحاث ، نابلس

، مجلد ١٩ ، ع ٢ ، ٢٠٠٥

في تقرير صادر عن الاونروا ، اوضح ان نسبة البطالة بين اللاجئين بلغت في النصف الاول من (٢٠١١) (٢٧,٤ %) أي بزيادة قدرها (٥%) من المتوسط العام للبطالة في الضفة الغربية^١. بينما اشارت بيانات في دراسات اخرى لان اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية هم اكثر فقرا اذ بلغت نسبة الفقر في الضفة (٢٣,٦) % .

ثالثا : الاوضاع الصحية :

تعيش المخيمات الفلسطينية اوضاعا صحية غير مستقرة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها فيها اللاجئون ، اذ بلغت نسبة السكان الذين يعانون من امراض مزمنة (٤٢%) وقد عزز هذا الوضع ممارسات الاحتلال الصهيوني تجاه سكان المخيمات الفلسطينية من ناحية و من ناحية اخرى تعتبر الاونروا الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية الضرورية للمسجلين في سجلاتها الرسمية^٢. ويعد البرنامج الصحي لوكالة الغوث ثاني اكبر برنامج بعد التعليم حيث تخصص له (١٨%) من ميزانيتها ، ويركز البرنامج اهتماماته على توفير الرعاية الطبية الشاملة بما فيها خدمات تنظيم الاسرة ورعاية صحة الام وذلك من خلال شبكة ضمت (٤١) مركز ، بالإضافة الى التعاقد مع اربعة مستشفيات غير حكومية كما تقوم الاونروا بتغطية نسبة مالية من التكاليف الطبية العلاجية في المستشفيات الحكومية في اسرائيل ، وذلك في حالة عدم توفر الرعاية الصحية في الضفة الغربية . ولقد اثر نظام التأمين المفروض على السكان سلبا في الخدمات الصحية المتاحة للاجئين بسبب منع او تاخير وصول المرضى للمؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية الاساسية . وبالاستناد الى البيانات الصادرة من خلال الدراسات تبين ان (٩٨,٦%) من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية لديهم تأمين صحي وهي اعلى من نسبة غير اللاجئين ز وحول انواع التأمين الصحي ، تبين ان (٤٠,٥%) من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية لديهم تأمين صحي وكالة (٥٠,٥%) لديهم تأمين صحي وحكومي ووكالة^٣.

^١ صحيفة كل العرب ، الاونروا . نسبة البطالة (٢٧٥) بين اللاجئين الفلسطينيين وعدد العاطلين يرتفع الى (١٠%)، على الموقع الالكتروني

www.alarab.net/article/418063

^٢ المغربي ، عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٥

^٣ عودة ، زينب ، مرجع سابق

المطلب الثاني : اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العالم

بدأت اعداد الفلسطينيين تتوافد الى اوروبا على نحو ضئيل في فترة الخمسينات بعد النكبة واللجوء الفلسطيني ، وكانت ابتداء من طلائع النخبة من بعض الأكاديميين وبعض رجال الاعمال الذين قصدوا بلدانا اوروبية محددة كبريطانيا . هذا الوجود الفلسطيني في اوروبا خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين كان ذا طابع طلابي اعقبه وجود لاجئين لأسباب سياسية وإنسانية ومن ثم اخذ طابع الاستقرار شيئا فشيئا في العقود التالية .

تعتبر اشكالية الجاليات الفلسطينية في اوروبا مختلفة عما هي عليه لدى الفلسطينيين في بلاد اللجوء العربية . فلقد حضرت هذه الجاليات لاسباب عدة اهمها قسري سياسي ولاسباب اقتصادية . فإضافة الى قدوم الفلسطينيين كاللاجئين سياسيين ، هناك مصدران رئيسيان للهجرة .

- الاول يتعلق بالنزوح على اثر حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات .
- الثاني يعود الى الطلاب الذين استقروا بعد انتهاء فترة دراستهم في اوروبا وعلى العكس من اللاجئين السياسيين .

يتسم اللاجئون الفلسطينيون من الفئتين السابقتين بان جزءا منهم يملك رأسمال كان قد جمع في العهد الذهبي للخليج ، كما ان اغلبهم متعلمين ومتميزين من جامعات اوروبية^١ .

زاد عدد الفلسطينيين في امريكا فقد زاد عددهم كثيرا بعد غزو الكويت ، ومصدر الزيادة ليست دول الخليج فحسب ولكن من لبنان ايضا وتوجد الان جاليات كبيرة في معظم الدول الاوروبية تتراوح بين خمسة الالاف في فرنسا الى (١٥) الفا في اسكندنافيا الى (٣٠) الفا في المانيا وتوجد جالية عربية في انجلترا لا تقل عن (٢٥٠) الف نسمة ، نسبة كبيرة منها فلسطينيون . وفي امريكا الشمالية حاليا جالية فلسطينية تتجاوز (١٥٠) الفا وفي امريكا الجنوبية اكثر من ذلك خصوصا تشيلي التي يعيش فيها اكبر جالية فلسطينية في العالم عدا دول الطوق ، ولكن ليس كلها من اللاجئين بل معظمهم مهاجرين قدامى^٢ .

رغم وجود الكثير من الخصائص المشتركة التي تجمع الفلسطينيين في الشتات الا ان هناك فروقات لا يمكن تجاهلها بينهم كالموضع الاجتماعي والخلفية الثقافية ودرجة التأقلم وقضايا اخرى .

^١ حنفي ، ساري ، الجاليات الفلسطينية في اوروبا والاراضي الفلسطينية عودة فيزيائية او سر فضائية ، على الموقع الالكتروني

staff.aub.edu.lb/sh41/dr-sarr/website/pudications/92-oxford-paestinian%20inEurop.pdf.

^٢ ابو سنة ، سلمان ، اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة ، الجزيرة نت ، على الموقع الالكتروني

www.aljazeera.net/specialfiles/pages

يعود لموجات الهجرة الجماعية الاولى للفلسطينيين الفضل في ابراز طبقة من حملة الشهادات العليا والذين استطاعوا الاندماج في المجتمعات المطبقة بعكس الموجات الجديدة التي تعتبر اقل اندماجا مع وجود نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل .^١

اولا : المانيا

يعود وجود الجالية الفلسطينية في المانيا الى نهاية الخمسينات من القرن الماضي . قدمت الموجة الاولى بهدف الدراسة وكان بعضهم ممنوحا من الاونروا . وقد ابرزت هذه الموجة طبقة من حملة الشهادات العليا التي استطاعت الاندماج . اما الموجات اللاحقة فكانت في نهاية الستينات ، القسم الاكبر منهم قدموا الى المانيا كلاجئين من مخيمات لبنان عقب الاجتياح الاسرائيلي عام (١٩٨٢) . ومن ابناء قطاع غزة عقب اندلاع الانتفاضة الاولى في عام (١٩٨٧) ومعظمهم من الشباب .^٢

يغلب على ابناء الجالية الفلسطينية في المانيا تدني المستوى التعليمي بشكل عام وصعوبات من ناحية اللغة والتخاطب فانتشار البطالة والعمل في المهن الحرفية ، ويعتمد كثير من هؤلاء على المعونات الاجتماعية التي تقدمها الدولة .

تقدر احصائيات الجالية الفلسطينية ما بين (٣٠-٣٥) الف فلسطيني من كافة الاقطار المضيفة منهم حوالي (١٠) الالاف يحملون الجنسية الالمانية و(١٥) الف يملكون حق الإقامة الدائمة اما الباقي فما زال يعيش كلاجئ بشكل مؤقت .معظم الفلسطينيين الذين قدموا الى المانيا بهدف الدراسة يقيمون ويعملون فيها استطاعوا الاندماج بشكل كبير ، اما الموجات اللاحقة والتي تشكل (٨٥%) من عدد الفلسطينيين المقيمين لم يتمكنوا من الاندماج بشكل فعال .^٣

^١ حمامي ، ابراهيم ، الجاليات الفلسطينية في اوروبا ، على الموقع الالكتروني www.mawtenx.org/index.php?action=detail&nid=73

^٢ حميدة ، اباد ، الاندماج في المجتمع الالمانى من منظور الجالية الفلسطينية ، على الموقع الالكتروني

www.dw.de/dw/article/5001782658,055html

^٣ حميدة ، اباد ، مرجع سابق

ثانيا : الدول الاسكندنافية

تتشترك الجالية الفلسطينية في الدول الاسكندنافية وبشكل اكبر مع المانيا في الخصائص ولكن يضاف اليها ان الكير من ابناء الجالية فيها يعاني من البطالة ، حوالي (٧٠%) وانعدام الرغبة في التعليم اذ ان (٥%) فقط يتجه نحو التعليم العالي .^١

اجبر العديد من الفلسطينيين على الهجرة كما اجبروا قسرا وبالقوة على ترك مدنهم وقراهم عام (١٩٤٨) ، وفي اعقاب الانتفاضة الاولى عام (١٩٨٧) والانتفاضة الثانية عام (٢٠٠٠) ازدادت هجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الى دول شمال اوربا مثل السويد والدنمارك والأغلبية جاءوا الى النرويج وقسم من هؤلاء الشباب جاءوا للدراسة ومنهم من جاء طلبا للأمن ولقمة العيش .
عموما علاقات الفلسطينيين مع المجتمع النرويجي وما زالت في بداياتها وبحاجة الى وقت طويل لتصل الى المستوى الذي يمكن الفلسطينيين من الوصول الى علاقات اجتماعية متبلورة وصحية .
اما في الدنمارك فتعتبر الجالية الفلسطينية من اقدم الجاليات في الدنمارك وأكثرها عددا ،حيث يعود الوجود الفلسطيني الى منتصف القرن الماضي ،حيث كان اول المهاجرين من الفلسطينيين طالبي العلم والعمل بعد ان ضاقت بهم مخيمات الشتات.

وقد ساعد قدوم الفلسطينيين الى الدنمارك في فترة زمنية قصيرة وبأعداد كبيرة على تسهيل التواصل بينهم والتعاون في العديد من النشاطات .كما ساهم في الحفاظ على هوية مشتركة . ومع مرور الوقت طغت على السطح بعض الجوانب السلبية لهذا التلاحم الاجتماعي ،الامر الذي عكس صورة سلبية عن الفلسطينيين في المجتمع الدنماركي وكانهم مجموعة غريبة عن المجتمع لا تريد الانخراط في الحياة اليومية له ،وهذا ادى الى عدم اهتمام المؤسسات الدنماركية الاهتمام الكبير لتأثير خلفية الفلسطينيين على حياتهم في الدنمارك ،ولم تقم المؤسسات بمساعدتهم المساعدة الكافية للخروج من الصدمة الثقافية والنفسية والاجتماعية.^٢

^١ القروي ، هشام ، الفلسطينيون في المهجر الاوروبي 'على الموقع الالكتروني alarabnews.com/alshaar

^٢ أبو عريف ، نضال ، فلسطينيو الدنمارك ، صحيفة اخبار الدنمارك ، على الموقع الالكتروني :

www.almujaz.net/modules.php?hame=news&file=article&sid=1152

ثالثا : بريطانيا

هناك اختلاف بين الجالية الفلسطينية في بريطانيا عن مثيلاتها في ألمانيا والدول الاسكندنافية ،حيث وصلت موجات الهجرة الاولى في الاربعينات عقب النكبة مباشرة وتلتها هجرات متعاقبة كان اخرها عقب حرب الخليج الثانية عندما التحق عدد كبير من سكان الخارج الميسورين نسبيا بأبنائهم المقيمين في بريطانيا . الاتجاه العام للجالية في بريطانيا هو تعليمي حيث حصل العديد منهم على شهادات عليا واحتلوا مواقع مرموقة في الجامعات والمستشفيات البريطانية.¹

تم استيعاب الفلسطينيين بسهولة ضمن الجاليات العربية في بريطانيا .ولاحقا ،سعت الجالية الفلسطينية الى الاندماج في المجتمع البريطاني ،مع المحافظة على هويتهم الفلسطينية . وقد نجح الفلسطينيون في ايجاد الجمعيات والروابط الاندية الهادفة الى دعم مجتمعه في بريطانيا ، وحماية مصالحهم السياسية والاجتماعية في نطاق النظام السياسي البريطاني. كما نجحوا الى حد ما من خلال هذه المؤسسات والجمعيات في التأثير على الرأي العام البريطاني ،واستقطبوا مجموعة من مؤسسات حقوق الانسان ،ومؤسسات المجتمع المدني ،وبعض الشخصيات البريطانية لصالح القضية الفلسطينية ،وفي بناء جسور متينة مع المؤسسات الاعلامية ،ومع النظام السياسي ،بما فيه الحكومة البريطانية .الا ان هذه العلاقة لم ترقى الى مستوى التأثير على القرار السياسي في بريطانيا . كما اقتحم عدد من الفلسطينيين سوق العمل البريطاني ، فمنهم رجال الاعمال ،وأصحاب الشركات المهمة في بريطانيا .

رابعا : فرنسا

لم تكن فرنسا قبلة الفلسطينيين منذ البداية ،بل كانت جسرا لهم للانتشار في الدول الاوروبية الاخرى ،لاسيما بريطانيا وألمانيا وغيرهما من الدول الاوروبية ،الا ان الوضع تغير ،فهناك اعداد لا بأس بها من الفلسطينيين تتوجه نحو فرنسا بهدف الالتحاق بمقاعد الدراسة او نحو سوق العمل .² وبشكل عام تشابه وضع الجالية في فرنسا مع وضعها في بريطانيا مع بعض الفروق مثل انعدام وجود المؤسسات الاهلية الفلسطينية.³ وعلى الرغم من حداثة الهجرة الفلسطينية الى فرنسا ،الا ان الفلسطينيين فيها مندمجين بصورة ملحوظة في المجتمع وبعضهم منصهر تماما في هذا المجتمع بحيث لم يعد يحافظ على

¹ حمامي ،ابراهيم ،مرجع سابق .

² مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، مرجع سابق .

³ القروي ، هشام ، مرجع سابق

علاقات تذكر مع فلسطيني فرنسا وأولئك في بلدان أخرى .ويمكن ان يعزو هذا الاندماج او الانصهار الى ضعف بنيان الجالية ومؤسساتها ،والى النظام الفرنسي المركزي الذي فرض على المهاجرين الانصهار في المجتمع الفرنسي .

تمثل الحالة الفلسطينية في فرنسا نموذجا منفردا لا يمكن ان يعمم على وضع الجاليات الفلسطينية في الدول الاوروبية . فظاهرة الانصهار لدى الفلسطينيين تخص اقلية موجودة خصيصا في فرنسا.^١

يمكن ان نخلص ما سبق بالقول ان العلاقات بين الجاليات الفلسطينية في الدول الاوروبية والوطن الام تتميز بمحدوديتها ،ويختلف ذلك من بلد الى اخر .

^١ حنفي ،ساري ، مرجع سابق

الفصل الثالث : الموقف الدولي وحقوق اللاجئين والبعث السياسي لإقامة الدولة الفلسطينية

الفصل الثالث

الموقف الدولي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين والبعد السياسي لاقامة الدولة الفلسطينية

تمهيد :-

تختلف مسألة اللاجئين الفلسطينيين عن جميع اللاجئين الاخرين ، حيث ان جميع حالات اللجوء الاخرى كانت نتيجة لا فعال ارتكبت مخالفة لمبادئ الامم المتحدة ، واما اللاجئين الفلسطينيين كان نتاج لقرار اتخذته الامم المتحدة نفسها ، وهو قرار (١٨١) القاضي بتقسيم فلسطين . كما ظهرت مشكلة اللاجئين نتيجة لقيام اسرائيل ، فوجودها اليوم هو ثمرة للتكر التام لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحرمانه من وطنه ، وتغاضي المجتمع الدولي عن حق شعب في وطنه ، فالكيان الصهيوني كيان غير شرعي اما الشعب الفلسطيني فكان ولازال يتمتع بحق تقرير المصير ، ذلك الحق الذي كرسه كل المواثيق الدولية .

سعى الاحتلال الاسرائيلي من خلال ممارسته لشتى وسائل القمع والترهيب لتهجير الالاف من ابناء الشعب الفلسطيني وطردهم من مدنهم وقراهم ، واوجد ما عرف بـ"قضية اللاجئين الفلسطينيين " التي حظيت باهتمام العديد من الجهات الدولية التي قامت بدراستها العديد من الجهات الدولية واتخاذ القرارات بشأنها ، اذ ان هناك العديد من القرارات والمواقف الصادرة عن الهيئات الدولية والدول العربية والدول الكبرى فيما يتعلق بقضية اللاجئين .

قامت فكرة الدولة الفلسطينية في اوائل العشرينات من القرن الماضي ، مع بداية الصراع الوطني الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٤٨) وضد الهجرة اليهودية الى فلسطين ، واتت " الثورة الكبرى " سنة (١٩٣٦) لتؤكد تصميم الشعب الفلسطيني على الكفاح لتحقيق الاستقلال . واستمرت الثورة حتى بدء الحرب العالمية الثانية عند توقيع الدول العربية على اتفاق " الكتاب الابيض " عام ١٩٣٩ الذي وعدت فيه بريطانيا بايقاف الهجرة اليهودية واقامة حكم ذاتي فلسطيني يكون خطوة اولى نحو الاستقلال الكامل . ومنذ ذلك العام أي (١٩٢٢) اكدت عصبة الامم المتحدة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة فيما يتعلق بحل الاراضي التي تشمل اسرائيل اليوم والاراضي الفلسطينية المحتلة داخل حدود العام (١٩٦٧) .

ان قيام الدولة الفلسطينية وفق أي من السيناريوهات المطروحة لقيامها بطرح العديد من التساؤلات ويتضمن كثير من الابعاد سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي ، ووجود مثل هذه التساؤلات والابعاد يتطلب الاجابة عن سؤال محوري : هل قيام الدولة الفلسطينية وفق أي من الحلول المطروحة لقيامها يتناول حل نهائي للقضايا الاساسية العالقة في مسار القضية الفلسطينية ؟ وهذا ما سيتم الاجابة عنه من خلال هذا الفصل من خلال

التطرق الى اهم الحقوق التي منحت للشعب الفلسطيني ، والقرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، واهم المواقف الدولية والمشاريع المطروحة لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، والتطرق الى مفهوم الدولة الفلسطينية ، والمقومات المتوافرة لقيامها ، والمعوقات التي تحول دون ذلك ، ومن ثم تناول اهم السيناريوهات المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية ، وارتباطها باللاجئين ، فيما اذا كان أي من هذه السيناريوهات ، سي طرح حل نهائي عادل وشامل لقضية اللاجئين ، وذلك وفق المحاور الآتية :

– المبحث الاول : الموقف القانوني والقرارات الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

– المبحث الثاني : البعد السياسي للاجئين الفلسطينيين على ضوء التداعيات التاريخية

المبحث الاول : الموقف القانوني والقرارات الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

اصدرت العديد من القرارات كتعبير عن ارادة المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين ، منها حق تقرير المصير . اذ انه ليس من اهم الحقوق الجماعية فحسب ، وانما ايضا لا يمكن الحديث عن حقوق المواطن او الانسان دون التمتع بهذا الحق ، الذي يشمل حق في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وفعلية على اقليمها ومواردها والحق في استخدام كافة الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك . وحق العودة الذي اعتبر حق اصيل ثابت غير قابل للتصرف . فهو يقرر وجوب عودة اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام ووجوب دفع التعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة الى ديارهم . ويتناول هذا المبحث المطالب الآتية :

– المطلب الاول : الموقف القانوني تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

– المطلب الثاني : الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

المطلب الاول : الموقف القانوني تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

اولا : حق تقرير المصير :

ارتبط مبدأ تقرير المصير تاريخيا ببعض الثورات الكبرى ففي حرب الاستقلال الامريكية لعام (١٧٧٦) ، عندما رفضت البرجوازية الصاعدة وأصحاب المزارع دفع الضرائب ورغبتها في الاستقلال والتخلص من السيطرة البرجوازية الصاعدة الانجليزية واستثمار العالم الجديد بحرية تامة ، وقامت بالثورة التي انتهت بقيام الولايات المتحدة ، وقد جاء في اعلان الاستقلال لسنة (١٧٧٦) ما يشير الى وجوب تحقيق مبدأ تقرير المصير السياسي^١ .

كما ارتبط المبدأ في الثورة في الثورة الفرنسية عام (١٧٨٩) ، حيث كان الهدف من الثورة القضاء على استبداد الملوك وطيغانيهم ، منادية بحقوق الانسان والدفاع عن حريات الشعوب ، وقد ظهر كليا او جزئيا حق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال كتابات المؤلفين والناشرين من رجال الثورة^٢ . وكان هناك العديد من النصوص التي اشارت الى حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها ولكن لم يظهر حق الشعوب في تقرير المصير بصورة مؤثرة عالميا الا بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ، حيث اصبح المبدأ خلال الحرب عاملا ذو اهمية استراتيجية كبيرة ' وكان الالمان اول من ادرك ذلك وفي عهد العصبة والذي كان يفترض ان يكون بمثابة الاطار الذي ينفي ان

^١ عماد ، عبد الغني ، المقاومة ، والارهاب في الاطار الدولي لحق تقرير المصير ، مجلة المستقبل العربي ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥

^٢ المصدر السابق ، ص ٢٦

تمارس خلاله العلاقات الدولية بعد الحرب ، لم يجد حق تقرير المصير مكانا بل على العكس انشا ذلك العهد نظام الانتداب الذي فرض على بعض الشعوب رغم ارادتها والذي ادى تطبيقه الى اسوء النتائج ' ووجد ان ميثاق العصبة خلا من كل التعهدات ، ولم تتضمن مواده ما يشير الى هذا المبدأ الى بعض التلميحات في المادة (١٠) منه -خلال الحرب العالمية الثانية ورد اعلان مشترك في عام (١٩٤٢) من طرف كل من الرئيس الامريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني لتشرشل ، عرف باسم ميثاق الاطلسي ، وقد اشار الى حق الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يريدون العيش في ظلها . وقد ظهر فيما بعد ان هذا الميثاق الاطلسي يقصد فقد الشعوب الاوروبية التي وقعت تحت تأثير النازية فقط .

ان مفهوم مبدأ تقرير المصير في الاحداث التاريخية السابقة ،لم يستقر كمبدأ قانوني ملزم يتمتع بالحماية وإنما ظل محصورا او مرتبطا بالممارسة داخل الدولة الواحدة ،بمعنى ان الحماية لهذا المبدأ كانت القانون الداخلي ودستور الدولة .

تعريف حق المصير :

هناك اكثر من تعريف لحق تقرير المصير لانه من الصعب الاتفاق على تعريف محدد . وهنا سيتم تناول اكثر من تعريف لحق تقرير المصير وفقا للاتي :-

تعريف العلوم السياسية لحق تقرير المصير :

حق لكل مجتمع له هوية جماعية متميزة مثل الشعب او المجموعة العرقية ' يقوم من خلاله بتحديد اهدافه السياسية والاجتماعية والامنية ، وان يختار النظام السياسي الذي يناسبه من اجل تحقيق رفاهيته ومتطلباته وادارة حياته دون اية تدخلات امنية ، أي يحق لكل شعب من شعوب العالم ان يحكم نفسه بنفسه ، وان يختار نظامه السياسي والاقتصادي دون قهر او ضغط من الانظمة السياسية الاخرى ^١

اكذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان لكل فرد الحق في ممارسة حقه في الحياة والحرية والسلامة حيث نصت المادة الاولى منه على : " يولد جميع الناس احرارا متساويين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء" .^٢

وجاء في المادة الثالثة من الاعلان : " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه واكدت هذا الحق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

^١ القراعين ،يوسف ، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ،ط١(١٩٨٣)،دار الجليل للنشر ،عمان ،الاردن ،ص١٣

^٢ ابو الوفاء ،احمد، الحماية الدولية لحقوق الانسان في اطار منظمة الامم المتحدة والوكالة الدولية المتخصصة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،ط٢،

اما من وجهة نظر بعض فقهاء القانون الدولي :-انه من حق الشعوب ان تختار نظامها السياسي ، ولها حق السيادة على اراضيها وثروتها ومواردها الطبيعية ، وحقها في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والامني المناسب دون أي تدخل خارجي .^١

ويمكن تعريف حق تقرير المصير على انه " من كامن في مجموع السكان في اقليم معين والذين يشكلون شعبا واحدا ، وإنكار هذا الحق يعني حرمان هذا الشعب من ممارسة سيادته واستقلاله اخضاعه بالقوة وفرض أوضاع غير مقبولة عليه .^٢

*حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره :

تستوفي القضية الفلسطينية أسس شرعيتها من تبني معظم دول العالم لمبدأ حق التقرير المصير ، وايضا من لوائح وقرارات المنظمات الدولية و المحلية . ولقد تم التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، وقد كان هذا الحق محل اهتمام اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة.^٣

١. حق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره في فترة عصبة الأمم :

أوجدت عصبة الأمم في مؤتمر الصلح عام (١٩١٩) بدعة أطلق عليها اسم " نظام الانتداب " ومن خلاله وضعت صك الانتداب على فلسطين عام (١٩٢٢) وظهر هذا في الفقرة الثانية من المادة (٢٢) . أطلق على هذا اسم الانتداب من الدرجة (أ) ويشمل الولايات التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية ومن ضمنها فلسطين . مع العلم أن الشعب الفلسطيني لم يستشر في اختيار دولة الانتداب .^٤ وبذلك يكون صك الانتداب البريطاني على فلسطين لم يطبق مضمون الفقرة الثانية من المادة (٢٢) بل حول محتوى الفقرة ليدفع باتجاه دعم الحركة الصهيونية الداعية إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.^٥

ولهذا كانت بريطانيا قد نقضت محتوى المادتين الخامسة والسادسة من صك الانتداب اللتين أكدتا على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ، ونقضت أيضا محتوى المادة (١١) من صك الانتداب التي أكدت على حق

^١ طلال ، الحسين ، مرجع سابق ، ص ٨٤

^٢ النابلسي ، تيسير ، الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٤

^٣ وليام-توماس ، مالمون ، تحليل لقرارات الامم المتحدة الرئيسية المتعلقة بفلسطين من وجهة نظر القانون الدولي ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٩ ، ص

ص ٣١ - ٣٣

^٤ الغنيمي ، محمد ، الاحكام العامة في قانون الامم المتحدة ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٧١ ، ص ٢٥

^٥ العمد ، عدنان ، الحقوق المغتصبة للإنسان الفلسطيني ، مجلة السياسة الدولية ، ع ٣٩ ، ١٩٧٥ ، ص ٤٣

الشعب في التصرف في ممتلكاته وثوراته المختلفة، لذا فان عصابة الأمم ساهمت وبشكل كبير وفعال في زراعة أول بذور المأساة الفلسطينية التي ما زالت قائمة حتى الآن.

٢. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في عهد الأمم المتحدة :

استمر الصراع بين الشعب العربي الفلسطيني والحركة الصهيونية ودول الاستثمار من جهة أخرى، بحيث بدأت الحقائق تكشف أمام المجتمع الدولي بعد أن تغيرت موازين القوى لصالح الشعوب المحبة للسلام، حيث تطور في موقف الأمم المتحدة حيال قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن . وهنا ستعرض بعض من القرارات التي أكدت على حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف .

القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني :

١. قرارات الجمعية العامة (١٣٦) قرارا .
٢. قرارات مجلس الأمن (٦٠) قرارا .
٣. قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان (١٠) قرارات .
٤. منظمة الصحة العالمية (٣٠) قرارا .

٣. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في قرارات الجمعية العامة :

استمر النضال الفلسطيني، واستمر الصراع العربي - الإسرائيلي، وقامت الحروب، حرب (١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٧٣ و ١٩٨٢)، بالإضافة إلى الثورات، كل هذا ساعد في كشف الحقيقة أمام المجتمع الدولي، وبهذا تطور موقف الأمم المتحدة اتجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ترجم هذا الموقف عمليا من خلال القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة خاصة قرارات الجمعية العامة .

- قرارات الجمعية العامة :

١. قرار رقم (٢٥٣٥) الصادر في (١٠ كانون أول ١٩٦٩) والذي اعترف به صراحة في الشعب الفلسطيني وحقوقه الغير قابلة للتصرف.
٢. قرار رقم (٢٦٤٩) لعام (١٩٧٠) جاء فيه إدانة لإنكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .
٣. قرار رقم (٢٦٧٢) لعام (١٩٧٠) جاء فيه الاعتراف للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير والطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لإعادة المشردين.

١ حافظ، محمد، الدول الفلسطينية: دراسة قانونية في ضوء احكام القانون الدولي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧١

٤. قرار رقم (٢٩٤٩) الصادر في (كانون أول ١٩٧٢) حيث أعلنت فيه عدم حيازة الأرض بالقوة .
٥. قرار رقم (٢٩٩٣) الصادر في (كانون أول ١٩٧٢) أكدت فيه عميق قلقها لعدم السماح للشعب الفلسطيني التمتع في حقوقه الغير قابلة للتصرف.
٦. قرار رقم (٣٠٨٩) الصادر في (كانون أول ١٩٧٣) الذي أكدت فيه على ما سبق .
٧. قرار رقم (٣٢٣٦) الصادر في (تشرين الثاني ١٩٧٤) حيث كان من أهم الوثائق التي أكدت الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، خاصة الحق في تقرير المصير، والحق في الاستقلال والسيادة
٨. قرار (٢٨/٢٣) الصادر في (كانون أول ١٩٧٨) حيث سمحت باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي اتفاقيات الهدف منها حل مشكلة الشعب الفلسطيني.^١
٩. قرار رقم (٣٢١٠) الصادر في (٢٤ تشرين الأول ١٩٧٤) حيث تم دعوة منظمة التحرير للاشتراك في أعمال دورة الجمعية العامة .
١٠. قرار رقم (٣٢٣٧) الصادر في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤) الذي منحت فيه الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب الدائم.^٢
- هذا بالإضافة إلى تأكيد لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها الثامن والعشرين عام (١٩٨٧) على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وبدون تدخل خارجي وإقامة دولته المستقلة.
- ٤. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في قرارات مجلس الأمن :**
- اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي كانت تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف، ومن القرارات التي رفضت إسرائيل الالتزام بها رغم تأكيد الجمعية العامة لها :
١. قرار رقم (٢٧٣) الصادر في (١٤ حزيران ١٩٦٧) الذي دعا إسرائيل إلى تسهيل عودة السكان الذين غادروا سكناهم في إثناء العدوان.^٣
٢. قرار رقم (٢٣٧) الصادر في عام (١٩٦٧) الذي دعا إسرائيل إلى تسهيل عودة الفارين من حرب (حزيران ١٩٦٧).^٤

^١ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي - المجلد الأول، ١٩٩٣، ص ص ١٠٩ - ١٦٢.

^٢ مركز زايد للتنسيق والمتابعة : الدول الفلسطينية في مواجهة الفكر الصهيوني ، ٢٠٠١ ، ص ١٩

^٣ داغر ، فيوليت ، وآخرون ، اللاجنون الفلسطينيون في لبنان ، اللجنة العربية لحقوق الانسان ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠ .

^٤ مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، مرجع سابق ، ص ١٧

٣. قرار رقم (٢٤٢) الصادر في (١٩٦٧/١١/٢٢) الذي دعا لحل عادل لمشكلة اللاجئين، وقد اخذ على هذا

القرار عدم إشارته لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة رقم (١٩٤).^١

٤. قرار رقم (٣٣٨) الصادر في (١٩٧٣/١٠/٢٢) جاء فيه في الفقرة الثانية " استمرار المباحثات من

الأطراف المعنية، وطالبهم بتطبيق جميع ما ورد في القرار (٢٤٢) فور وقف إطلاق النار.^٢

لقد جاء اعتراف الأمم المتحدة في (٨ كانون الأول ١٩٧٠) خطوة أساسية في سبيل الوصول إلى الممارسة العملية لهذه الحقوق حيث (اعترف بان لشعب فلسطين الحق في حقوق متساوية وفي تقرير مصيره وفقا لميثاق الأمم المتحدة). وبذلك أصبح من الواضح انه من بين الحقوق التي للفلسطينيين، يعتبر حقه في تقرير مصيره هو الحق الرئيس، ويجب أن يفسر هذا الحق على انه يشمل عددا كبيرا من الأساليب، بما في ذلك ممارسة الشعب الفلسطيني العملية لحقوقه من خلال الأساليب السياسية القانونية، وانه من المهم أن هذا القرار قد دعا لدول الملتزمة بأهداف الحرية والسلام لتقديم العون لشعب الفلسطيني وتبعاً لذلك فان هذا العون يجب أن لا يفسر على انه تصرف غير شرعي، أو على انه تدخل في شؤون دولة ما .

ومن خلال ذلك ندرك أن الأمم المتحدة منذ نشأتها أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وربطت هذا الحق بالسلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط والعالم، لهذا طلبت الأمم المتحدة من إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها بعد حرب (١٩٦٧)، حتى يستطيع الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية من تقرير مصيره بحرية كافة ودون أي تدخل إقليمي أو دولي .

ثانياً : حق العودة والتعويض :

أن قضية اللاجئين هي مكون رئيسي من مكونات القضية الفلسطينية وان قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس لا يتغير في نظر القانون الدولي . وليس هناك حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية وللصراع مع إسرائيل ما لم تتم عودة اللاجئين، لان حق العودة حق قانوني يكفله القانون الدولي ولا يسقط بالتقادم والذي أصبح عنوان دائم على أجندة المؤسسات الدولية سنوياً.

ان القرار (١٩٤) يملك صفة الإلزام لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رغم انه صادر عن الجمعية العمومية وليس عن مجلس الأمن .خلافاً لما يدعيه البعض فان القرار (١٩٤) لا يخير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة أو التعويض بل يربط بين العودة والتعويض باعتبارهما يكملان بعضهما.

^١ حمادة، باسم، مرجع سابق، ص ١٦٧.

^٢ داغر، فيوليت، وآخرون، مرجع سابق ص ٣١.

- حق العودة في ضوء القرارات الشرعية :

رفعت بريطانيا ملف القضية الفلسطينية لهيئة الأمم المتحدة في (١٤/٢/١٩٤٧) ، أبدت فيه رغبتها بالانسحاب من فلسطين .وفي (١٣/٥/١٩٤٧) شكلت الأمم المتحدة هيئة خاصة لبحث القضية الفلسطينية ،رفعت توصياتها للجمعية العامة للأمم المتحدة التي بينت بدورها في (٢٩/١١/١٩٤٧) القرار رقم (١٨١) القاضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق : الدولة العربية ، والدولة اليهودية والقدس والأماكن المقدسة تحت الوصاية الدولية.^١

ولدت قضية اللاجئين الفلسطينيين مع ولادة القرار (١٨١) الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين ،واحدة عربية وأخرى يهودية ، ووضع القدس تحت الوصايا الدولية . ويعد هذا القرار أول قرار للجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية ،وبعد صدور هذا القرار ،أخذت الأمم المتحدة في معالجة هذه القضية على أساس أنساني وأخلاقي فقط أي باعتبارها مشكلة لاجئين ،لكنها على المستويين السياسي والقانوني ،لان فلسطين كانت تحت الانتداب البريطاني فهي من وجهة نظر القانون دولة منقوصة السيادة.^٢

يشكل قرار التقسيم (١٨١) خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على دور المجتمع الدولي في صون وحدة أراضي الدول والكيانات السياسية . والسبب أن القرار (١٨١) لم يستطع أن يوفر لإسرائيل الأساس السكاني لقيامها باعتبارها دولة يهودية لأنه في معظم مناطقها كانت الغلبة للعرب.

بعد صدور قرار (١٨١) تأزم الوضع في فلسطين ،فقد وقعت صدامات بين العرب والفلسطينيين من جهة واليهود من جهة أخرى ،لذلك ،وفي محاولة للخروج من هذا الوضع ،أوجدت الجمعية العامة منصب "وسيط الأمم المتحدة لفلسطين" ،وعينت له الكونت خولك برنادوت ،الذي اطلع بدوره على الأوضاع ،ورفع تقريره إلى مجلس الأمن ،دعا فيه إلى ضرورة حل قضية اللاجئين وإعادتهم إلى ديارهم .مجملاً بتوصياته ،اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة في (١١/١٢/١٩٤٨) القرار رقم (١٩٤).^٣

وقد تضمن هذا القرار (١٥) فقرة تناولت النزاع المستمر ،فضلاً عن تشكيل لجنة مصالحة لفلسطين مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة ،هي الولايات المتحدة ،وتركيا وفرنسا ،بهدف تسهيل تنفيذ ما ورد في الفقرة (١١) من القرار ،إذ تعد تلك الفقرة أكثر البنود وضوحاً في القانون الدولي فيما يتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة . إذ ورد في الفقرة "تقرر أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم وفي أن يعيشوا بسلام مع

^١ المصري ،وليد ،اللاجئون الفلسطينيون الواقع والحلول ،ط ١ ،عمان ،دار الجليل العربي ،٢٠٠٨ ،ص ٥٢

^٢ الفرا ،عبد الناصر ،حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية ،جامعة القدس المفتوحة ،غزة ،فلسطين ،على الموقع الالكتروني

www.qou.edu/Arabic/researchprogram/researchpages/abdalNasserfarra/theRightofReturn.pdf :

^٣ تاكبيرغ ،لكس ،مرجع سابق ،ص ٢٨.

جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في اقرب فرصة ممكنة ويجب أن يدفع تعويض لأولئك الذين لا يختارون العودة ، كما يجب أن يعرض عن الخسائر أو الأضرار أو الممتلكات وفقا لمبادئ القانون الدولي أو العدالة من قبل السلطات أو الحكومة المعنية...^١

ومنذ ولادته ، تحول القرار (١٩٤) الى الاساس القانوني لحق اللاجئين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، خاصة وانه يستند بالأساس الى مبادئ القانون الدولي ، كما ورد نصه . فالقرار وبموجب تفسيرات خبراء القانون الدولي واللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة شكل صوراً لحق العودة.^٢ فهو يشكل الأساس لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين كافة ، فالقرار:

١ . يمثل اعترافاً دولياً بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها من عام (١٩٤٨) .

٢ . يؤكد على أن حق اللاجئين في العودة حق جماعي وفردى ، وفي الوقت ذاته فهو حق جماعي ، بمعنى أن القرار غير قابلة للتجزئة ، فلا يجوز الحديث عن عودة فئة معينة من اللاجئين وحرمان فئات أخرى من هذا الحق . وحق فردى ، أي انه لا يجوز لأية جهة أن تنوب عنهم ، سواء في التفاوض أو التخلي عن هذا الحق ، وان الإخلال بذلك إخلال بالقرار (١٩٤) .

٣ . يمتلك صفة الإلزام للدول والأعضاء في الأمم المتحدة كافة ، ويستمد هذه الصفة كونه يؤكد من الجمعية العامة دورياً كلما تناولت الجمعية قضية اللاجئين الفلسطينيين . ويعد هذا القرار احد القرارات ذات الصلة بقضية الانتداب ، فقد بينت اللجنة القانونية للأمم المتحدة أن جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بقضايا الانتداب ملزمة للدول الأعضاء ، ومن شروط قبول المنظمة الدولية (إسرائيل) كعضو فيها ، هو الموافقة المسبقة على القرار.^٣

٤ . عمل القرار على التوفيق بين حقي العودة والتعويض ، واعتبارهما مكملين لبعضهما.^٤

٥ . حق العودة حق مطلق ولا يمكن التنازل عنه ، ولا يحق لأي جهة دولية أو محلية أن تفرض التنازل عن هذا الحق مقابل تعويضات ، فالتعويضات هي :

– جزء من حق العودة ، وهو مكمل له ، ولا يتعارض معه ، ودونه يكون حق العودة ناقصاً .

^١ المصري ، وليد ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

^٢ حمادة ، معتصم ، اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة (١) ، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات . www.malaf.info/?page=show

Details&Idtable=studies&catId=96

^٣ داغر ، فيوليت ، مرجع سابق ، ص ٢٩

^٤ حمادة ، معتصم ، مرجع سابق .

- جزء من حق سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، وإقامة دولته المستقلة .
- جزء من حق التملك، الذي تكفله الشرعية الدولية، ويكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
- مرتبطة بمسؤوليات الطرف المعتدي، الذي قتل وشرذ واحتل وابعد، وبهذه فإن من حق الطرف المتضرر أن يحصل على تعويضات.
- حق فردي لا يحق لأي جهة أن تتجاوزته أو تتفزز عنه ^١.

أن حق العودة قد اقر بشرط واحد فقط هو العيش بسلام مع جيرانهم، ويعطي الصهاينة هذا الشرط تفسير خاص، حيث يرى بن غوريون " ان هذه العبارة تجعل إمكانية عودة اللاجئين الى ديارهم مرهونة، اذ اصبح التعبير باقرار السلم، فمن الجلي، انه ما دامت الدول العربية ترفض عقد صلح مع دولة اسرائيل، فلا يمكن لاسرائيل ان تعتمد على التصريح الذي قد يدلي به اللاجئين العرب بشأن نيتهم في العيش في سلام مع جيرانهم.
بينما تتمسك وجهة النظر الفلسطينية بان حقهم بالعودة الى وطنهم حق طبيعي ليس من خلق الامم المتحدة التي اعلنت عنه فقط ^٢.

شدت الامم المتحدة على قرار حق العودة (١٩٤) اكثر من مئة مرة في قرارات صادرة عن الجمعية العامة وابرزها: القرار (٥١٣) لعام (١٩٥٢)، القرار (٢٤٥٢) لعام (١٩٦٨)، والقرار (٢٩٤٦) لعام (١٩٧٢). كما صدرت قرارات عن الجمعية العامة للامم المتحدة اعتبرت ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناجمة عن انكار حقوقهم غير القابلة للتصرف التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان.
بعد حرب (حزيران ١٩٦٧)، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة عدة قرارات تعالج حق العودة لجزء من الشعب الفلسطيني المشردين نتيجة الارهاب الصهيوني عامي (١٩٤٧ - ١٩٤٨)، والجزء الاخر الذي شرد نتيجة لحرب (١٩٦٧)، وقد ظهرت الاشارة الاولى لهذا التقسيم بين الفئتين من اللاجئين في قرار الجمعية العامة رقم (٢٤٥٢) الصادر في (١٩ كانون الاول ١٩٦٨)، الذي يمثل النموذج العملي لما تبع ذلك من قرارات موضوعية هامة بالتحديد القرارين (٢٥٣٥، ٢٩٦٣).

ان قرارات مجلس الامن شأنها في ذلك شأن قرارات الجمعية العامة تنطوي على تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة . ففي قراره رقم (٧٣) الصادر في (الحادي عشر من آب لعام ١٩٤٩) عبر مجلس الامن عن امله في ان تتعهد "الحكومات والسلطات المعنية" في حرب (١٩٤٨) بالوصول الى اتفاقية اما من خلال لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين واما من خلال التفاوض المباشر وذلك لفرض تسوية المسائل بينهم بما في ذلك مشكلة اللاجئين

^١ الموعد، حمد سعيد، الاسس القانونية لحق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض، مجلة صامد الاقتصادي العدد ١٢٣ - ١٢٤، كانون الثاني - حزيران

٢٠٠١/، ص ٣٠٩ - ٣١٠

^٢ حماد، خيري، التطورات الاخيرة في القضية الفلسطينية، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٣

كما ورد في المجلس في قراره (٨٩) الصادر عام (١٩٥٠) و (٩٣) لعام (١٩٥٠) الى عودة النازحين من المناطق المنزوعة السلاح التي انشأتها اتفاقيات الهدنة^١.

- قرار مجلس الامن :

صدر القرار (٢٤٢) في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧) ،ونص على اقرار مبادئ سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الاوسط ،والذي قامت على اساسه جهود الامم المتحدة اللاحقة لايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ،ويعد هذا القرار ثاني اهم القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ،كما دعا القرار الى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ،واكد على استحالة قبول احتلال الاراضي عن طريق الحرب ،ودعا الى انسحاب القوات المسلحة لاسرائيل من الاراضي المحتلة ،وقد خلا القرار من ذكر أي عنصر من عناصر التسوية العادلة .
وفي (٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣) ،صدر قرار مجلس الامن رقم (٣٣٨) ،دعا هذا القرار الى وقف اطلاق النار اثناء حرب (تشرين ١٩٧٣) ،ويمكن ان يفهم ضمنا ان له علاقة باللاجئين الفلسطينيين من خلال الفقرة (٢) من النص الذي يهيب بالاطراف المعنية ان تبدأ في تنفيذ قرار (٢٤٢) ، بعد وقف اطلاق النار .
اصدر القرار رقم (٩٣) في (١٨ ايار عام ١٩٥١) ،الذي طالب اسرائيل ان تسمح فورا بعودة العرب الذين أُجلاوا عن المنطقة المنزوعة السلاح.

وبعد حرب (حزيران ١٩٦٧) ،اصدر مجلس الامن القرار (٢٣٧) ، واهم ما جاء فيه ان على حكومة اسرائيل ان تسهل عودة اولئك السكان الذين فروا من المناطق منذ نشوب الاعمال العدائية . وتسعى احكام اخرى في القرار الى احراز الامتثال لالتزامات اتفاقيتي جينيف لعام (١٩٤٩) ،المتعلقتين باسرى الحرب والمدنيين .

*حق الشعب الفلسطيني في قرارات اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني :

١. تؤيد اللجنة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، في العودة إلى دياره وممتلكاته، وفي تحقيق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين، وذلك إيماناً منها بأن أعمال هذه الحقوق إعمالاً كاملاً سيسهم على نحو حاسم في إيجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الأوسط.
٢. اشترك منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، على أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) و ٣٣٧٥ (د-٣٠)، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط والتي تتم برعاية الأمم المتحدة.

^١ ابو جعفر ،احمد ،دراسة نقدية في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة (١٨١ و ١٩٤) المتعلقين بالقضية الفلسطينية ،رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين ،٢٠٠٨ ،ص ٨٦.

٣. تعيد اللجنة إلى الأذهان المبدأ الأساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتؤكد ما يترتب على ذلك من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتلت على هذا النحو.
٤. ترى اللجنة أن من واجب ومن مسؤولية جميع المعنيين بالأمر تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف.
٥. توصي اللجنة بأن تقوم الأمم المتحدة وهيئاتها بدور موسع وأكثر تأثيراً، في العمل على إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وفي تنفيذ هذا الحل. وعلى مجلس الأمن، بوجه خاص، اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم. وتحت اللجنة أيضاً مجلس الأمن على تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل، آخذاً في الاعتبار جميع السلطات التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً : اللاجئين الفلسطينيين في اتفاقيات السلام والمفاوضات الثنائية :

فشلت جهود وسيط الأمم المتحدة الى فلسطين ، وكذلك لجنة التوفيق في الوصول لحل الصراع العربي - الاسرائيلي بشكل عام ، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص ، الا ان المحاولات والجهود الدولية استمرت لتحقيق التسوية . ففي اعقاب حرب (حزيران عام ١٩٦٧) تبنى مجلس الامن القرار (٢٤٢) الذي حدد مبادئ السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، واكد على ضرورة ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين^١.

انطلقت العملية التفاوضية في منطقة الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل ،في مؤتمر مدريد في نهاية (تشرين الاول ١٩٩١) ، وبعده مفاوضات واشنطن ،حيث ادت الى تطورات سلبية في القرار (١٩٤) والى تآكله سياسيا ،دون ان يمس بقوته القانونية .فنزولا عند الشروط من الجانب الاسرائيلي والضغوط الامريكية ،استبعد مؤتمر مدريد القرار (١٩٤) من الاسس التي انعقد بموجبها ،واكتفى بالقرارين (٢٤٢ و ٣٣٨). الذين يعالجان الصراع العربي - الاسرائيلي ابتداء من حرب (حزيران ١٩٦٧) ،مع تجاهل الاسباب الحقيقية للصراع الناتجة عن احداث (١٩٤٨)^٢.

وفي اتفاق اوسلو تم تقديم التنازلات نفسها ،حيث قبل الاعتماد على القرارين (٢٤٢ و ٣٣٨) اساسا لمفاوضات الوضع الدائم ،اذ قبل المفاوضات الفلسطيني استبعاد القرار (١٩٤).

^١ تاكنبرغ ،لكس ،مرجع سابق ،ص ٣٧

^٢ حمادة ،معتصم ،مرجع سابق

لقد اغفل اوسلو أي ذكر للقرار (١٩٤) ،و حين حاول الوفد الفلسطيني ،في مفاوضات الحل الدائم (١٩٩٩/٩/١٣) ادراج القرار (١٩٤) كأساس لبحث قضية اللاجئين ،رفض الجانب الاسرائيلي ذلك متمسكا بنص اتفاق اوسلو الذي لا يشير اطلاقا الى القرار (١٩٤).

في مفاوضات كامب ديفيد ،في (تموز عام ٢٠٠٠) ،جمعت بين الرئيس الامريكي بيل كلنتون ورئيس الوزراء يهود باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ، قدم الجانب الفلسطيني تنازلات في مجمل العملية التفاوضية وبما يتعلق بشكل خاص بقضية اللاجئين وحق العودة ،حين توصل مع الجانب الاسرائيلي الى تفاهم يعفي اسرائيل من أي مسؤولية قانونية او اخلاقية عن قضية اللاجئين وما حل بهم ،كما اعفاها من أي تبعات او مسؤوليات لاحقة معنوية ومادية وقانونية اتجاه القضية.^١

ان مفاوضات " كامب ديفيد " الثنائية تدور حول :

١ . عدم عودة اسرائيل الى حدود (١٩٦٧) ،وتجميع المستوطنات في كتل كبيرة .

٢ . عدم السماح بعودة اللاجئين .

٣ . عدم السماح بفرض سيادة القدس الشرقية خلاف السيادة الاسرائيلية .

الا ان مفاوضات كامب ديفيد وصلت الى طريق مسدود ولم يتم التوقيع على تسوية قضايا الوضع النهائي.^٢

جاءت مفاوضات طابا (كانون الثاني عام ٢٠٠١) ،بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ،حيث توصل الطرفان الى اتفاق قريب جدا من تفاهمات كامب ديفيد ،حيث نص على قيام دولتين لشعبين ،دولة للفلسطينيين واخرى لليهود ،وعلى ان العودة تكون للدولة الفلسطينية ، وان الاولوية تكون للاجئين في لبنان وفي اطار خطة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات ،تتوفر فيها المساعدات للدولة الفلسطينية لاستيعاب القادمين ،بمعدل مئة الف لاجئ سنويا . كما تم الاتفاق على تشكيل هيئة دولية لمتابعة هذه القضية لتعرض على اللاجئ خمسة خيارات :

١ . التوطين في مكان اقامته الحالي .

٢ . الحصول على جنسية الدولة التي يتواجد فيها .

٣ . استيعابه في الدولة الفلسطينية .

٤ . الهجرة الى خارج المنطقة .

٥ . العودة الى داخل اسرائيل من خلال قضايا لم الشمل .^٣

^١ حمادة ،معتمد ،اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (١) ،مرجع سابق www.malaf.info

^٢ الشولي ،زيد ،مشاريع التوطين وحق العودة ،موقع باحث للدراسات ،على الموقع الالكتروني

www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/2007/10-8-machari3.htm

^٣ المرجع السابق .

أي من هذه المشاريع لم يخرج الى النور ،وظلت قضية اللاجئين الفلسطينيين من اعقد قضايا المفاوضات وأصعبها ومن اهم الملاحظات على تلك الاتفاقيات والمؤتمرات ما يلي :

١. عملت الاتفاقيات على ترحيل البحث في القضايا المهمة ، وعلى راسها قضية اللاجئين الفلسطينيين الى مرحلة لاحقة ،وهي ما اطلق عليها مفاوضات الوضع النهائي ^١.
٢. استبعدت معظم الاتفاقيات القرار(١٩٤) واكتفت بقراري (٢٤٢ و ٣٣٨) للتعامل مع قضية اللاجئين ،فيما يشير الى التنازل عن حق العودة ،كمؤتمر مدريد واتفاق اوسلو وغيرها ^٢.
٣. بقيت قضية اللاجئين الفلسطينيين خاصة بعد توقيع اتفاق (اوسلو) عام (١٩٩٣) تبحث باطارها النظري ،ومن خلال مفاوضات متعددة الاطراف ،وضمن ما يعرف بمفاوضات اللجنة الرباعية (الاردنية ،الفلسطينية ،الاسرائيلية ،المصرية) التي لم تسفر حتى الان عن عودة أي لاجئ فلسطيني^٣.

رابعا : اللاجئين الفلسطينيون ومشاريع التوطين :

حاول اليهود نشر بعض الفرضيات الخرافية التي لم تدعي ان الفلسطينيين ليسوا شعبا ،وهم جزء من العرب ،ولا يوجد لهم دولة تحمل اسم فلسطين ،وانهم ليس لهم جذور في فلسطين وانهم هاجروا اليها حديثا ومعظمهم بدو ،ولا يوجد لهم روابط قوية بالارض ،وهم متاخرون ،لهذا فهم لا يستحقون البلاد ،وترحيلهم الى البلدان المجاورة لا يشكل خسارة مادية او انسانية . ومن الشعارات التي اطلقها الصهيونية شعار " ارض بلا شعب لشعب بلا ارض " بمعنى ان فلسطين ارض خالية من السكان وان اليهود شعب هائم على وجهه ،يمكنه ان يحتل هذه الارض ،وبناء على ذلك اعيد توليف هذا الشعب ،وجلبه من معظم بقاع الارض ،فهم جاهزون وحاضرون لتطوير الارض والمكان ،وعلى اثر ذلك وضعت هذه الخرافات نهاية للشعب الفلسطيني ،وتم استبدالهم بالمهاجرين اليهود.

وما زالت قضية اللاجئين الفلسطينيين دون حل ،فمنذ بداية كانت العودة الطوعية الى الوطن هي الحل الانسب للمجتمع الدولي للخروج من تلك المشكلة . بناء على ذلك ،وفي عام (١٩٤٨) ،اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار (١٩٤) القاضي " بوجوب السماح بالعودة في اقرب تاريخ عملي للاجئين الراغبين بالعودة الى ديارهم ،والعيش بسلام مع جيرانهم " . وقد اسند تنفيذ هذا القرار الى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للامم

^١ المصري ،وليد ،اللاجئون الفلسطينيون الواقع والحلول ،مرجع سابق ،ص ١٢٧

^٢ حمادة ،معتصم ،مرجع سابق .

^٣ المصري ،وليد ،مرجع سابق ،ص ١٢٧.

المتحدة . لكن (اسرائيل) رفضت ،بشكل مستمر ،عودة اللاجئين باستثناء اعداد قليلة في اطار ما عرف بمجمع شمل العائلات . وبعد ان اصبحت جليا ان اسرائيل متمسكة بسياساتها اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بدأ المجتمع الدولي بالبحث عن حلول اخرى للقضية.^١

وقد تعددت المشاريع التي تسعى لاجاد حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وتعددت الجهات التي قدمتها واشكالها والوانها ،فمنها ما اقترح التوطين ،ومنهم من اقترح التعويض ،وبعض من اقترح العودة ،ومنها ما قدم حلولاً يجمع بين اكثر من حل ، ومن بين الجهات التي قدمت العديد من الحلول والمشاريع لانهاء مشكلة اللاجئين الاتي :

اولا : مشاريع عربية :

قدمت الدول العربية العديد من المحاولات لاجاد حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، ومن اجل تحقيق ذلك قدمت العديد من المشاريع التي سيتم تناولها في الاتي :

١. المشروع الاردني :

وهو مشروع قديم يتمثل بقبول الاردن لتوطين اللاجئين بحدود ٣٠٠ الف لاجئ بشرط ان تلتزم اسرائيل بقرار التقسيم (١٨١). مع العلم ان عدد الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم هو ٦٠٠ الف لاجئ.^٢

٢. مشروع الجزيرة :

في عام (١٩٤٩) قدم الرئيس السوري (حسني الزعيم) مشروعه الذي اقترح فيه توطين ٣٥٠ الف لاجئ فلسطيني في منطقة الجزيرة شمال العراق .^٣

٣. مشروع توطين اللاجئين في سيناء :

من خلال هذا المشروع تم موافقة المصريين على توطين اللاجئين تحت الضغوط الدولية التي تعرضت لها عام (١٩٥٣) ولتلافي وقوع حرب مع اسرائيل ليست مستعدة لها . ولتلافي العمليات الانتقامية التي كانت تقوم بها اسرائيل ضد قطاع غزة.^٤

٤. مشروع بورقبيبة :

قدم الرئيس التونسي (بورقبيبة) عام (١٩٦٥) مشروعا يقضي بحل مرحلي يتم من خلاله ارجاع ثلث المساحة التي احتلتها اسرائيل للعرب ،ويعود اللاجئين الى دولتهم الجديدة ،اضافة لعقد مصالحة بين العرب واسرائيل.

^١ تاكنبرغ ،لكس ،مرجع سابق ،ص ٤٠٣ .

^٢ الشولي ،زياد ،مرجع سابق .

^٣ جرار ،ناجح ،اللاجئون الفلسطينيون مدخل للمراجعة واستقراء المستقبل ،ط ١،القدس ،الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ،١٩٩٤ ،ص ص

٩٢-٩٣

^٤ الشولي ،زياد،مرجع سابق.

٥. مشروع الملك حسين :

في عام (١٩٧٢) قدم الملك حسين مشروعه الذي اقترح فيه عودة نازحي عام (١٩٦٧) ، وضرورة تطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة باللاجئين لكي تتم العملية السلمية.^١

٦. مشروع الامير فهد :

تقدم به عام (١٩٨١) ،طالب فيه بحق الفلسطينيين بالعودة او التعويض وكذلك انسحاب اسرائيل من اراضي عام (١٩٦٧) ، ووضع الضفة الغربية وغزة تحت وصاية الامم المتحدة مع الاعتراف باسرائيل وهو اول مشروع يدعو الى الاعتراف باسرائيل.^٢

ثانيا : مشاريع دولية :

قدمت العديد من المشاريع الدولية التي قدمت حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين واهم هذه المشاريع هي :

١. بعثة جوردن كلاب :

قامت الامم المتحدة عام (١٩٤٩) ،بارسال بعثة لعدد من الدول العربية بهدف دراسة اقتصادياتها ،والتعرف على مدى قدرتها على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين ،اذا اوصت البعثة بايجاد برامج للاشغال العامة ،كالمياه وغيرها للاجئين ،كذلك العمل على تاسيس صندوق لدمج اللاجئين بتكلفة ٤٩ مليون دولار تقدم الولايات المتحدة (٧٠%) منها بهدف اقامة مشاريع تنموية.

٢. مشروع جون بلاند فورد :

قدم في عام (١٩٥١) من قبل المفوض العام لوكالة الغوث التابعة للامم المتحدة بمشروع اقترح فيه تخصيص ٢٥٠ مليون دولارا لدمج اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.^٣

٣. مشروع ابزنهور :

قدمه الرئيس الامريكي في عام (١٩٥٦) ،يقوم على عودة بعض اللاجئين الفلسطينيين وتوطين بعضهم الاخر في الدول العربية.^٤

١ جرار ،ناجح ،اللاجئون الفلسطينيون مدخل للمراجعة واستقراء المستقبل ،مرجع سابق ،ص ص ٩٤ - ٩٦ .

٢ جرار ،ناجح ، اللاجئون الفلسطينيون ، مرجع سابق ،ص ١٠٠

٣ فراج ،مصطفى ،اللاجئون الفلسطينيون ومشاريع التوطين ،تجمع العودة الفلسطيني

www.wajeb.org/index.php?option=com_content&taks=view&id=302&itemid=154

٤ المصري ،وليد ،اللاجئون الفلسطينيون الواقع والحلول ،مرجع سابق ،ص ٩٥ .

٤. مشروع داغ همرشولد :

اقترح في عام (١٩٥٩) قدمه الامين العام للامم المتحدة ، يقترح فيه استمرار الامم المتحدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ،اضافة لاقامة برامج لتاهيل قدرات اللاجئين وتنميتهم ،لاغاثة انفسهم والاستغناء عن مساعدات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين " الاونروا " ^١.

٥. مشروع جونسون :

يعد هذا المشروع اول مشروع جاء للتميرير محاولات توطين اللاجئين في اماكن تواجدهم . وكانت بداية هذا المشروع حين قدم جونسون عن لجنة التوفيق لقضية فلسطين وكان يرافقه سرودرمو ضابط الارتباط بين الاونروا والامم المتحدة حيث تم طرح هذا المشروع على وزير خارجية لبنان فيليب نقلا لحضور امين عام الوزارة فؤاد عمون بتاريخ (١٩٦١/٩/٩) ^٢.

٦. مشروع فانس :

عام (١٩٦٩) ينص المشروع على انشاء صندوق دولي براس مال قدره ثلاثة مليارات دولار لتوطين سبعمائة الف لاجئ في الاردن ، وخمسمائة الف في سوريا ،وتفريغ لبنان من اللاجئين الفلسطينيين كما تدفع التعويضات لاصحاب الاملاك وفق الجداول التي وضعتها لجنة التقديرات عام (١٩٥٠) ، تساهم في هذا الصندوق الولايات المتحدة واوروبا ،وفي عام (١٩٧٣) ادخل كيسنجر اقتراح يقول فيه :يتم توطين ثلثي اللاجئين في الاردن والثلث الباقي في سوريا مع دفع التعويضات لاصحاب الاملاك ^٣.

٧. مشروع الوطن البديل :

قدم هذا المشروع عام (١٩٧٤) هو مشروع بن غوريون لكنه تبلور في عقلية شارون الذي يؤكد على ان الاردن هو فلسطين . ان مكامن العقلية الاسرائيلية التوراتية التي تؤكد على البقاء العرقي وتعمل جاهدة بعقلية التطهير العرقي والتي تنادي بعملية ترانتسفير قهرية ضد الشعب الفلسطيني بهدف السيطرة على الضفة الغربية واستكمال تهويدها ^٤.

٨. مشروع سيفتاس :

^١ فراج ،مصطفى ،اللاجئون الفلسطينيون ومشاريع التوطين ،مرجع سابق.

^٢ الشولي ،زيد ،مرجع سابق.

^٣ الفرا ،عبد الناصر ،مرجع سابق

^٤ الشولي ،زيد ،مرجع سابق.

في عام (٢٠٠٦) خرج المشروع عن تقرير أعدته بعثة بريطانية تحت مسمى تقصي ادلة ،اذ قامت تلك البعثة بزيارة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط عام (١٩٩٩) ،بهدف الغاء حق العودة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين ،والقضاء على شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ،واستبدال هيكلية مدنية سياسية بها ،لتكريس الشتات ،والاسهام في التوطين.^١

ثالثا : مشاريع اسرائيلية :

قدمت اسرائيل مشاريع وحلول عديدة تقوم في مجملها على رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى مدنهم وقراهم التي هجروا منها ،كذلك العمل من خلال هذه المشاريع والحلول على حل القضية حلا اقتصاديا يسهم بدوره في دمج اللاجئين الفلسطينيين في اماكن تواجدهم داخل الدول المضيفة . بهدف تصفية مشكلتهم وانهاء قضيتهم.

١ . خطة يوسف فايتس :

في عام (١٩٤٨) قدم من قبل مدير الصندوق القومي اليهودي (فايس) لرئيس حكومة اسرائيل (دافيد بن غوريون) خطة تحول دون عودة اللاجئين لديارهم من خلال ايجاد واقع جديد يستحيل معه عودة اللاجئين تمثل : بتدمير اكبر عدد ممكن من القرى والمدن الفلسطينية ، ومنع العرب من العمل في اراضيهم ،واصدار قوانين تمنع اللاجئين من العودة لديارهم ،وترك المجال لليهود بالاستيطان بالمناطق العربية المهجورة لمنع عودة اللاجئين والقيام بحملات دعائية لمنع عودة اللاجئين ،والقيام بمساعدة الدول العربية لاستيعاب اللاجئين فيها . وقد وافق (دافيد بن غوريون) على الخطة.^٢

٢ . مشروع موشيه شاريت :

في عام (١٩٥٦) قدم وزير خارجية اسرائيل مقترحاته للولايات المتحدة الامريكية التي تقوم على استعداد اسرائيل لجمع اموال بهدف تعويض اللاجئين الفلسطينيين بشرط توطينهم في الدول المضيفة لهم.

٣ . مشروع ليفي اشكول :

^١ سلامة ،سعيد،مرجع سابق ،ص ١٣٨

^٢ زريق ،ايليا ،اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية ،ط ١ ،بيروت ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،١٩٩٧،ص ص ٩٩ - ١٠٢

في عام (١٩٦٥) قدم ليفي اشكول مشروعا بين في الجزء الاول منه استعدادا للاسهام المالي في عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، في حين هدف الجزء الثاني من المشروع لاعطاء اسرائيل حرية التبادل التجاري مع الدول العربية.^١

٤. مشروع الون :

طرح الون مشروعا متكاملًا للتسوية مع الاردن عام (١٩٦٨) ، تضمن تصورا لمشكلة اللاجئين ، وطريقة حلها ، عرضه في كتابه على النحو الاتي : " توطين اللاجئين من قطاع غزة الى جانب اللاجئين من الضفة الغربية في الضفة العربية نفسها تكثيف الزراعة ، والتنمية الصناعية الملائمة ، والخدمات اللازمة سنتيح ذلك ، كذلك توطين جزء من اللاجئين في شبه جزيرة سيناء . والافضل ان تقوم ،فورا ،ببناء قرية نموذجية على حسابنا الخاص ، كي تكون مثلا وبرهانا للعالم لكن علينا ان نقوم بهذا العمل دون ان يفسر على اننا نتفرد في تحمل مسؤولية حل مشكلة اللاجئين . بعد تفريغ قطاع غزة من اللاجئين يجب ضمه الى اسرائيل ،وليس الى منطقة الاستقلال الذاتي - اذ وجت بعد ذلك منطقة كهذه ولا موجب لاعادته الى الحكم المصري . بل يجب ضمه الى اسرائيل دون لاجئين."^٢

٥. مشروع ارئيل شارون :

في عام (١٩٧١) تقدم شارون باقتراح لتصفية المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهدمها ،وكذلك توطين اللاجئين الفلسطينيين في منازل تبنى لهم في مدن الضفة الغربية ومدن داخل اسرائيل.^٣

٦. قدم بيفن رؤيته للتسوية ،متضمنة اقتراحاته لحل مشكلة اللاجئين

ففي المؤتمر الثاني عشر لحزب الليكود عام (١٩٧٥) ،قدم مشروعا للتسوية انطلاقا من برنامج حزبه الانتخابي لعام (١٩٧٣) ،الذي تضمن مجموعة نقاط تمثل وجهة نظر اقطاب الحزب للتسوية . ونصت النقطة الرابعة من المشروع : "على ان تبذل الجهود لاجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم ولمسالة ممتلكات اليهود الذين تركوا الدول العربية ،وهاجروا الى اسرائيل والجديد في مشروع بيفن ،اشترطه موافقة الجانب

^١ ابوجابر، ابراهيم ، وآخرون ، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيين الشتات ، ط ٣ ، عمان ، مركز درات الشرق الاوسط ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨٩

^٢ شريح ، اسمهان ، قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الاسرائيلية ، مجلة الفكر السياسي على الموقع الالكتروني

www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/24/119adiya.pdf :

^٣ فراج ، مصطفى ، اللاجئين الفلسطينيون ومشاريع التوطين ، مرجع سابق

الاسرائيلي على حل قضية اللاجئين، ولما كان الموقف الاسرائيلي لا يزال يرفض عودة اللاجئين، فذلك يعني استمرار المشكلة وتزيفها بدلا من حلها .

٧. مشروع بن بورات :

يعد مشروع مردخاي بن بورات من اخطر المشاريع الاسرائيلية، التي طرحت من اجل تصفية مخيمات الضفة الغربية والقطاع، حيث عرض عام (١٩٨٢) على الحكومة الاسرائيلية مشروعه الذي ناقشته الحكومة بدورها في عام (١٩٨٣) . ويقوم على اعادة اسكان اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع، وافرغ نحو ٢٨ مخيما من هاتين المنطقتين اللتين تضمان نحو ٢٥٠ الف لاجئ، وقد قررت الحكومة الاسرائيلية في حينها رصد مبلغ ١,٥ مليار دولار لتنفيذ ذلك المشروع، بيد ان المشروع لم يرى النور بسبب تورط اسرائيل في حرب لبنان عام (١٩٨٢)، وجيشها من قيام هبة شعبية بين سكان المخيمات لمحاربة المشروع المشار اليه فيما هي مشغولة بحربها في لبنان.^١

٩. دراسة شلومو عازيت :

في عام (١٩٩٤) قدم عازيت رئيس الاستخبارات الاسرائيلية دراسة بعنوان: " قضية اللاجئين الفلسطينيين، قضايا الحل الدائم من منظور اسرائيلي" ، اشتملت حلا لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال عودة بعض لاجئي (١٩٤٨) ونازحي (١٩٦٧) الى منطقة الحكم الذاتي وفقا للاتفاقيات الاسرائيلية الفلسطينية، اما باقي اللاجئين الفلسطينيين فيتم استيعابهم في الدول المضيفة، والعمل على حل الاونروا، ونقل صلاحياتها للسلطة الفلسطينية والدول المضيفة، اما التعويض المادي قسم الى قسمين : جماعي لدمج اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في اماكن اقامتهم، وشخصي يصرف للعائلات بمقدار ١٠ الاف دولار للعائلة، دون اخذ اعتبار للممتلكات المفقودة.^٢

رابعا : مشاريع فلسطينية اسرائيلية :

١. مشروع سري نسبية عامي ايلون :

استضافت وزارة الخارجية اليونانية عام (٢٠٠٢) مباحثات بين الجانب الفلسطيني فمثلا بسري نسبية ومن الجانب الاسرائيلي عامي ايلون . واسفر اللقاء عن وثيقة حملت اسماء الحاضرين عرفت باسم وثيقة نسبية ايلون . واهم ما ورد فيها، اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على اجزاء من الضفة وغزة . واسقاط حق العودة للاجئين

^١ شريح، اسمهان، قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الاسرائيلية، مرجع سابق.

^٢ فراج، مصطفى، اللاجئون الفلسطينيون ومشاريع التوطين، مرجع سابق

وحقوقهم المترتبة على تهجيرهم . والبحث عن اماكن لايواء اللاجئين بتوطينهم في مكان اقامتهم او في بلد ثالث او بعودة محدود لمن يتاح لهم الى الدولة الفلسطينية^١
٢. وثيقة اكس آن بروفانس :

قامت مجموعة فلسطينية برئاسة صائب بامية المستشار الاقتصادي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية عام (٢٠٠٧) بصياغة وثيقة قدمت لاسرائيل ،وظالت الموافقة بتوقيع القائم باعمال رئيس الوزراء (حاييم راحون) تقترح اسقاط حق العودة مقابل التعويض ،وتوطين نسبة من اللاجئين الفلسطينيين في اماكن تواجدهم مع تلقيهم تعويضات مالية ،وبحسب الوثيقة فان تكلفة العودة تتراوح بين ٠٥٥ و ٨٥ مليار دولار.^٢
٣.وثيقة جنيف - البحر الميت (٢٠٠٤) :

لم تتحدث المادة السابقة من هذه الوثيقة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين عن حق العودة على الاطلاق ،وانما تحدثت عما سميت " اختيار مكان سكن دائم للاقامة " . على ان تكون الاولوية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان ،وفي ذلك اشارة الى عدم وجود مشكلة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ،او الضفة الغربية ،ولا الاردن او سوريا .وتقدم هذه الوثيقة حلا من خمسة خيارات هي :

- ١ . دولة فلسطين.
- ٢ . المناطق في اسرائيل التي يتم نقلها الى فلسطين من خلال تبادل الاراضي بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية.
- ٣ . دولة ثالثة .
- ٤ . دولة اسرائيل .
- ٥ . الدول المضيفة الحالية .

وعند تطبيق هذه الوثيقة تم حصرها في الخيار الخامس ،أي بقاء اللاجئين في اماكن تواجدهم.^٣

^١ القصير ،كمال ،مشروع توطين الفلسطينيين في الخارج ،موقع الجزيرة -www.alazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d-8eae-1865b5a60b2

^٢ فراج ،مصطفى ،اللاجئون الفلسطينيون ومشاريع التوطين ،مرجع سابق

^٣ حمادة ،معتصم ،اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (٢) ،المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

www.malaf.info/?pageshow_details=9&catid=96&table=studies

لاقت مشاريع التوطين زخما بعد حرب (١٩٦٧)، نتيجة لهزيمة الانظمة العربية وما رافقها من عدم ثقة هذه الانظمة بقدرتها على تحرير فلسطين، وعدم ثقة الجماهير العربية بانظمتها السياسية، حيث ان حالة التردى العربي انعكست على سقف المطالب العربية، والمشاريع الدولية حيث بدأ التركيز :

١. عربيا : على انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلت عام (١٩٦٧).
 ٢. اسرائيليا :انهاء حالة الحرب، وعقد الصلح مع الدول العربية، واقامة علاقات طبيعية معها، وانكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .
 ٣. دوليا : حاولت المجموعة الدولية الجمع بين الرؤيتين، بحسب الجهة التي تقدم المشروع، وطبيعة علاقاتها ومصالحها مع الفريقين .
 ٤. فلسطينيا :حيث تم رفض جميع هذه المحاولات لتذويب القضية الفلسطينية ومن ثم انطلقت المقاومة الفلسطينية محاولة تغيير الواقع الذي بدأ في التعاطي الانساني مع القضية ونتيجة للوعي الجماهيري لطبيعة هذه المشاريع، تم رفضها بالملق، وساهمت هذه الهجمة في الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية من اجل تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية^١.
- ترى الباحثة أن العديد من المشاريع والحلول التي اقترحتها مختلف الجهات الدولية الإسرائيلية وحتى العربية والفلسطينية، تقوم على الدعوة الواضحة إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة من ناحية، وإنكار حق العودة للاجئين مقابل تعويضهم من ناحية أخرى، وذلك بهدف تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، والسعي لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي تذويب هذه الهوية عبر دمج اللاجئين الفلسطينيين إجباريا في المجتمعات الجديدة التي هجروا إليها .

المطلب الثاني : الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين

تباينت مواقف الدول على المستوى العربي والمستوى العالمي اتجاه قضية اللاجئين، فهناك من ظل متمسكا بمواقفه اتجاه القضية، وبحق اللاجئين في العودة والتعويض، وهناك من قدم تنازلات، فممنهم من تعامل معها وفق قرارات الشرعية الدولية، وآخرون تعاملوا مع القضية وفقا لما تمليه عليهم الظروف السياسية والضغوطات الخارجية، ومن أهم وابرز هذه المواقف الآتية :

^١ صالح، محمد، دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الاعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٤٦

أولاً : التوجيهات والمواقف العربية :

تباينت الدول العربية في توجهاتها ومواقفها من قضية اللاجئين الفلسطينيين لتباين الظروف السياسية والاجتماعية فيها ، فبعض هذه الدول عملت لخدمة قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم ، وبعضها الآخر سعى للتخلص من الفلسطينيين خوفاً من التوطين. ولكن يمكن التأكيد على مجموعة من التوجيهات والمواقف التي اشتركت فيها تلك الدول اتجاه القضية منها:

١. التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة ، ورفض مبدأ التوطين.

٢. دعت الدول إلى ضرورة استمرار الاونروا في عملها .

٣. التمسك بالقرار رقم (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بحق العودة

٤. العمل على تقديم التسهيلات كافة اللاجئين الفلسطينيين لتحسين ظروف معيشتهم^١.

قامت جامعة الدول العربية بتوقيع اتفاقية تحت عنوان : "الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين ، وفي هذه الاتفاقية وافقت الدول العربية على بذل كل ما في وسعها لضمان معاملة اللاجئين الفلسطينيين غير معاملة الاجانب ، والتزمت هذه الدول بالاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام (١٩٤٨) ، وبالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام (١٩٦٧) ، وبالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وباتفاقية جنيف لعام (١٩٥١).

وقامت ايضا جامعة الدول العربية بتأسيس " مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة . وفي شهر حزيران عام (١٩٦٤) ، بدأ هذا المؤتمر أعماله وتم الاتفاق على : بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية ، ونص هذا البروتوكول على :

١. احتفاظ الفلسطيني بجنسيته ، مع حقه في العمل والاستخدام في الدولة التي تعيش فيها أسوة بمواطنيها.

٢. من حق الفلسطينيين المقيمين في الدولة المضيفة السفر بالدخول والخروج حسب مصلحتهم دون أية معوقات.

٣. يعامل أصحاب هذه الوثائق معاملة رعايا دول الجامعة العربية نفسها بشأن التأشيرات والإقامة ، وقد وافقت على هذا البروتوكول كل من الاردن ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، العراق ، مصر ، اليمن . وتحفظ كل من الكويت ، لبنان ، ليبيا . وامتنعت عن الاعلان عن رأيها كل من المغرب والسعودية . أما بالنسبة لقطر ، وموريتانيا ، عُمان ، الامارات ، البحرين ، الصومال ، جيبوتي ، جزر القمر ، فهذه الدول لم تكن عضوا

^١ جرار ، ناجح ، مرجع سابق ، ص ١٣٤

في الجامعة وقت توقيع البروتوكول ، وبعد دخولها الجامعة لم تعلن عن رأيها . أما بقية الدول العربية التي كانت عضوا قبل توقيع البروتوكول ، فلم تحضر اجتماع وزراء الخارجية الذي أقر البروتوكول . أما بخصوص موقف الدول العربية من لجنة التوفيق ، فقد تعاملت معها بايجابية وباستعطف الرأي العام العالمي وإحراج إسرائيل ، وهذا أظهرها بأنها تتبنى قضية خاسرة وعلى الرغم من ذلك فإن كل المؤشرات السياسية اكدت تحيز الامم المتحدة والدول العظمى ، وظهر ذلك جليا عندما اعلنت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا في (٢٥ أيار ١٩٥٠) ، عن استعدادهم لحماية دولة اسرائيل ، مع العلم بان دولة اسرائيل هي المعتدية ، وسيطرت على (٢٣%) من الاراضي التي خصصها التقسيم للدولة الفلسطينية^١.

حكم مواقف الدول العربية في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين مبدآن :

الاول : واجب الضيافة والاخوة العربية الذي فرض استقبال هؤلاء اللاجئين على نحو مؤقت ومساعدتهم و تسهيل وصول العون الدولي اليهم.

الثاني : رغبة هذه الدول على الصعيد الرسمي في ابقاء قضية اللاجئين حية والمواظبة على تذكير الاسرة الدولية بضرورة تطبيق القرارات الدولية الخاصة بشأنها.

وانسجاما مع هذين المبدئين اتخذت الدول العربية سلسلة من القرارات على مستويات عديدة ، فهي من جهة دعت الدول المضيفة للاجئين الى معاملتهم بالنسبة للحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية بما فيها حرية العمل والتنقل كرهايا هذه الدول ، ودعت من جهة أخرى الى تجسيهم ومنحهم وثائق سفر موحدة حفاظا على هويتهم الخاصة . وجاء بروتوكول الدار البيضاء الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية والمصادق عليه من قبل الملوك والرؤساء العرب في (١١/٩/١٩٦٥) بمثابة تنويج لهذا التوجه الرسمي العربي.

ان القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين ، تعكس في مجموعها التوجه العام للدول العربية في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين وكيف تأثر ذلك بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة كما تأثر بالأجندة السياسية المحلية لكل من الدول العربية المضيفة للاجئين . ورغم ان هذه القرارات تعطي مؤشرات قوية على توجه الدول العربية في معاملتها للاجئين الفلسطينيين الا ان يمكن ملاحظة أمرين :

الاول : ان التزام الدول العربية بهذه القرارات لم يكن بالدرجة نفسها وإنما خضع لكثير من الاحيان لاعتبارات سياسية تقدرها الدول نفسها .

^١ الفراء ، عبد الناصر ، مرجع سابق

ثانيا : ان معاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لا تنظمها قوانين وتشريعات واضحة صادرة عن السلطة التشريعية في هذه الدول، بل انه تنظمها في كثير من الحالات قرارات واحكام ادارية غير مكتوبة في الغالب تصدرها اجهزة حكومية هي امنية في اكثر الاحيان .^١

وتجدر الاشارة الى ان المبادرة العربية جاءت لتنص على ان السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية، يتحقق في ظل قرارات الشرعية الدولية ويستوجب التزام مقابل تؤكد اسرائيل . انطلاقا من اقتناع الدول العربية بان الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام او الامن لاي من الاطراف.

ثانيا : التوجهات والمواقف الإسرائيلية :

تعتبر قرارات الشرعية الدولية احد الادوات الدبلوماسية لحل الصراع العربي – الاسرائيلي ، ورغم ذلك فقد اسقطت مسيرة التسوية مرجعية العديد من هذه القرارات ،فخضعت لتوازن القوى ،وبالتالي لاملاءت اسرائيلية واشتراطاتها المستمرة ،وطالما جرى الانتقال من الشرعية الدولية الى ما يمكن تسميته بالشرعية التفاوضية ،وغياب مبدأى العدل والإنصاف ،واختلال موازين القوى ،وهذا دفع اسرائيل الى الاستمرار في التنصل من التزامها والإفلات من العقاب بفرض شروط جديدة ،وطرح صيغة اسرائيلية للحل النهائي.

بالإجمال يمكن القول ان هناك ثلاثة عوامل اساسية حكمت الموقف الاسرائيلي من الشرعية الدولية :

- ١ . اعتبارات ايديولوجية مستمرة من مرتكزات حلمها الصهيوني .
 - ٢ . قدرتها على التنكر والتنصل والإفلات من العقاب بالاستناد الى دعم الدول الغربية عموما ،ودعم الولايات المتحدة خصوصا ،فضلا غموض قرارات الشرعية الدولية .
 - ٣ . رهانها على ضعف الجانب العربي والفلسطيني في التعاطي الايجابي مع الشرعية الدولية .^٢
- ظل الموقف الاسرائيلي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ،ثابتا يكرره قادة الاحزاب السياسية كافة ،فهذا الثبات نابع من مقدار القوة الدولية الداعمة لاسرائيل ومواقفها التي تقوم على رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها ،اذ يرى الاسرائيليون ان الاعتراف بهذا الحق يعد اقرارا بمسؤوليتهم عن القضية ،ومع ذلك يرون امكانية السماح بعودة عدد محدد من اللاجئين فيما يعرف بلم شمل العائلات ،والعمل على توطين البقية في الدول المضيفة .

^١ شبلاق ،عباس ،قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ،الهيئة الفلسطينية للاجئين ،على الموقع الالكتروني

www.pcrp.ps/details.php?type_id=98&id=107 :

^٢ محسن ،تيسير ، اسرائيل وقرارات الشرعية الدولية (عرض تحليلي) ،جريدة حق العودة ،العدد ٤١ ،السنة الثامنة ، كانون اول ٢٠١٠ .

في مقابل ذلك ترى بعض الجهات الاسرائيلية امكانية الاعتراف بحق العودة، ولكن كحق اخلاقي لا يشمل أي جانب عملي يسهم في عودة اللاجئين الفلسطينيين، اذ ان (اسرائيل) تؤكد دائما على ان الدزل العربية هي المتسبب في ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال طلب قادة هذه الدول من الفلسطينيين مغادرة مدنها . وفيما يتعلق بتعويض اللاجئين الفلسطينيين، فقد أشارت إسرائيل إلى أن هذا المبدأ وارد، ولكن على أساس أن أملاك المهاجرين اليهود تساوي أملاك اللاجئين الفلسطينيين .^١ إضافة لذلك ترى إسرائيل في القرار رقم (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه غير ملزم بالنسبة لها من الناحية القانونية، وأنه قرار كغيره من قرارات الجمعية .

يمكن تلخيص الرؤى الاسرائيلية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالنقاط الآتية :

١. رفض الاعتراف بالمسؤولية الاخلاقية والسياسية والتاريخية عما لحق باللاجئين الفلسطينيين من نكبات واقتلاع وتشريد، وتحميل المسؤولية في ذلك للدول العربية .
٢. رفض الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، التي هجروا منها في العام (١٩٤٨)، وترى أن هذه العودة تتعارض مع فكرة قيام دولة يهودية .
٣. التنصل من المسؤولية استمرار مشكلة اللاجئين، وذلك من خلال تحميل الدول المضيفة لهم، بالإضافة الى الاونروا مسؤولية استمرار المشكلة، وتزمتها.
٤. مطالبة الدول المضيفة للاجئين . بأن تتبع حيالهم السياسة التي اتبعتها إسرائيل اتجاه اليهود الذين غادروا الدول العربية إليها، حيث منحتهم جنسيتها، ووطنهم لديها.
٥. تبني مفهوم حق العودة الفلسطيني، يقضي بعودتهم إلى أراضي الدولة الفلسطينية، المرجح قيامها، وحتى هذه العودة لن تكون عشوائية ومطلقة، بل يجب أن تكون تدريجية، وتخضع لتفاهات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.
٦. الترويج لفكرة أن الدولة الفلسطينية، في حال قيامها، لن تكون بمقدورها استيعاب جميع اللاجئين، وبذلك فإن تجنيس الفلسطينيين، ودمجهم في محيطهم حيث يقطنون يغدو الحل الامثل .
٧. تجزئة قضية اللاجئين عبر التمييز بين اللاجئين في القضية والقطاع، واللاجئين في الشتات، وعليه ترى إسرائيل، أن الحل وفقا لهذه الرؤية يكون ذا شقين :

^١ جرار، ناجح، مرجع سابق، ص ١٢٨ .

– الاول : خاص بلجئ الضفة والقطاع : ويقوم حل مشكلتهم بالتطوير الاقتصادي عبر إنشاء المشاريع الهادفة إلى توفير العمل لهم ، على أن يسبق ذلك تخفيض أعداد اللاجئين في القطاع ، وذلك بترحيلهم إلى الضفة . وبناء مساكن لهم تلغي صفة المخيم .

– الثاني : خاص باللاجئين في الشتات ، فتحل مشكلتهم بتوطينهم في الدول التي يقيمون فيها ومنحهم جنسياتها .
٨ . الاستعداد للمساهمة في توفير الاموال اللازمة لتمويل حل مشكلة اللاجئين عبر التوطين والتعويض ، دون أن يعني ذلك ، اعترافا من إسرائيل من مسؤوليتها عن نشوء هذه المشكلة .

٩ . ضرورة حل وكالة الغوث ، وإنهاء خدماتها ، كشرط لازم لحل قضية اللاجئين ، باعتبارها شاهدا على وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين من جهة ، كما أن استمرارها يوفر للاجئين الاحساس الدائم باللجوء ، والحاجة إلى المساعدة .

١٠ . التأكيد على حل قضية اللاجئين كشرط لازم للوصول إلى حل دائم للصراع مع الفلسطينيين . مما يعني عدم أحقية الفلسطينيين بإثارة أية مطالب أمام الإسرائيليين .

١١ . المقايضة بين الموافقة على قيام دولة فلسطينية ، وحل قضية اللاجئين عن طريق إلغاء حق العودة^١ .

ثالثا : توجهات ومواقف الدول الأوروبية :

يعد الاتحاد الأوروبي فاعلا رئيسيا في الساحة الدولية ، حيث يمارس دورا محوريا ومنتزادا في العديد من القضايا الدولية والإقليمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وقد بدأ دوره في كثير من الأحيان مختلفا ، من حيث الرؤية والمضمون والأدوات عن الولايات المتحدة الأمريكية .

العوامل المشكلة لدور الاتحاد الأوروبي في الصراع العربي – الإسرائيلي :

تستند السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه القضية الفلسطينية إلى عدد من العوامل :

١ . الإرث التاريخي الأوروبي والضغط الصهيونية :

تعاني السياسة الأوروبية إزاء قضية الصراع العربي الإسرائيلي ثقل وطأة الإرث التاريخي للأعمال الوحشية التي تم ارتكابها ضد اليهود ، وتسعى للإصلاح الامر بتعويض اسرائيل . يتضح ذلك بقوة في حالة المانيا التي اصبحت موردا رئيسيا للأسلحة الى اسرائيل . كما ان جماعات الضغط الاسرائيلية تمثل اداة في التأثير في القرارات السياسية على صعيد كل من الدول والاتحاد الاوروبي .

٢ . الاعتراض الامريكي الاسرائيلي على الدور الاوروبي :

^١ شريح ، أسمان ، قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية ، مرجع سابق .

مالت اسرائيل والولايات المتحدة دون مشاركة الاتحاد الاوروبي في عملية السلام بالشرق الاوسط . فاسرائيل تفضل حل الصراع عبر مفاوضات ثنائية مباشرة مع العرب بدون أي تدخلات خارجية . واذا كان مثل هذا التدخل ضروريا ، فان اسرائيل لن تقبل سوى بالولايات المتحدة . في (نيسان ٢٠٠١) ، رفض شيمون بيريز ،وزير الخارجية الاسرائيلي في حينها بشكل علني عرضا من جانب الاتحاد الاوروبي للوساطة في الصراع ،مؤكد ان واشنطن بمثابة شريك السلام المفضل للاسرائيل . في حين ان ترى الولايات المتحدة ان أي دور اوروبي فاعل في الشرق الاوسط يضعف من دورها في المنطقة . لذا ،سعت الى تحجيم دور الاتحاد الاوروبي ،ورفض مشاركته في عملية السلام ،وحرص الاتحاد على ارضاء امريكا وعدم اغضابها وتعريض العلاقات الاستراتيجية معها للخطر^١ .

٤ . الاراء المتباينة داخل الاتحاد الاوروبي :

داخل الاتحاد الاوروبي ثلاثة تيارات مختلفة في طريقة التعامل مع اسرائيل ،حيث تؤدي تلك الاختلافات الى خلق القيود على زيادة مستوى التدخل الاوروبي في عملية التسوية السلمية ،وهذه التيارات هي :

١ . التيار الاول : ممثله فرنسا وايطاليا واسبانيا وايرلندا ،وهو تيار يحمل مسؤولية الازمة التي شهدتها عملية السلام في نهاية القرن الماضي ،ويدعو الى دور اوروبي نشط وفاعل فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي .

٢ . التيار الثاني : تمثله بريطانيا ،وهو لا يختلف كثيرا في مضمون الموقف من حيث تحميل اسرائيل مسؤولية ما تعانيه عملية التسوية مع الحفاظ على نوع من الهدوء والسرية في اوصول هذا الموقف .

٣ . التيار الثالث : تمثله المانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك ، وتنتم مواقفها بنوع من المرونة وتلافي تحميل اسرائيل مسؤولية تردي عملية التسوية^٢ .

٤ . عدم الربط بين العلاقات العربية الاوروبية وسياسة الاتحاد الاوروبي نحو الصراع .

تتحمل الدول العربية جزءا من المسؤولية فيما يخص الموقف الاوروبي ،حيث لا تصر بشكل قوي على الربط بين التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الاوروبي والحل السياسي للصراع العربي الاسرائيلي . يدل على ذلك انضمام

^١ بني فضل ،عصام ،دور الاتحاد الاوروبي في التنمية السياسية اتجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٩١ - ٢٠٠٧) ،رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين ،٢٠٠٩ ، ص ٢٠ .

^٢ اسماعيل ،محمد ،موقف الاتحاد الاوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة من (١٩٩٣ - ٢٠٠٩) ،المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات ،

بعض الدول العربية الى الاتحاد من اجل المتوسط . وهي مؤسسة اقتصادية تهدف في الاساس الى تحقيق تعاون اقتصادي بين العرب واسرائيل دون التوصل الى حل سياسي لمسألة الصراع .

هنالك العديد من المواقف الاوروبية اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ، التي عكست سياسة الاتحاد الاوروبية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي . أهمها :

١ . وثيقة شومان في (٣١/أيار / ١٩٧١) : التي كانت الخطوة الاولى لتبني نص مشترك يعلن المقترحات الاوروبية لحل الصراع العربي - الاسرائيلي أكد المجتمع الاوروبي من خلالها تأييده القرار مجلس الامن (٢٤٢) ، وقدم عدد من المطالبات التي كان آخرها ، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم او خيار التعويض.

٢ . اعلان البندقية في (١٢ و ١٣ / حزيران / ١٩٨٠) : يشير الى وجوب ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية التي ليست ببساطة مشكلة اللاجئين^١ . وتضمن اعترافا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، الى جانب حق اسرائيل في الوجود.^٢

٣ . لقاء القمة مدريد في (٢٧ / حزيران / ١٩٨٧) : حيث جاء فيه " مساندة أمن جميع الدول في المنطقة ، مما فيها اسرائيل . أي حقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة ، وقرار عادل لجميع شعوب المنطقة ، يشتمل على اعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره مع كل ما سيتبعه هذا " كانت اول اشارة ضمنية الى حق الفلسطينيين في اقامة دولية .

٤ . اعلان المجلس الاوروبي في امستردام في (١٧ / حزيران / ١٩٩٧) : هذا الاعلان دعا اسرائيل الى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم من دون استبعاد خيار اقامة دولة.

٥ . اعلان برلين في (آذار / ١٩٩٩) : دعا الى توكيد " حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير مصيرهم بما في ذلك خيار اقامة دولة ونص ايضا على ان يكون هذا الحق " بمنأى عن أي فيتو" وعلى استعداد اوروبا للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب."

٦ . اتفاقيات اوسلو في (ايلول / ١٩٩٣) : دخل العمل الاوروبي طورا جديدا . فقد وقفت اوروبا موقف المتفرج ، ولم تقم باي دور بارز في مفاوضات مدريد وابقيت خارج محادثات اوسلو السرية ، واقتصر دورها

^١ غريش ، الآن ، الاتحاد الاوروبي ومسألة اللاجئين ، www.group194.net/index.php?mode=artide&cid=18284 ،

^٢ اسماعيل ، محمد ، مرجع سابق.

كوكالة تمويل، واصبحت في الاعوام التي تلي الاتفاق مصدرا رئيسيا للاموال المقدمة الى السلطة الفلسطينية^١.

٧. مجموعة عمل اللاجئين المتعددة الاطراف انشأها مؤتمر مدريد من (تشرين الاول/ ١٩٩١ - أيار/ ١٩٩٩) ، عقدت سبع جلسات بين (أيار / ١٩٩٢ و كانون الاول / ١٩٩٥) ارغمت الاتحاد الاوروبي على مواجهة المشكلة، وفي (أيار / ١٩٩٩) ، تم التأكيد على اهمية ايجاد حل لمشكلة اللاجئين والقدس والمياه .

٨. تأليف مجموعة عمل غير رسمية بشأن اللاجئين (COMEP) في (نيسان / ١٩٩٨) والتي دعت الى تطوير عناصر التفكير التي ستساعد الاتحاد الاوروبي في توجيه سياسته لمصلحة حل مسألة اللاجئين.

٩. اعداد مذكرة داخلية للمبادئ التوجيهية من اجل موقف اوروبي مشترك من مسألة اللاجئين في (٦ / تشرين الاول / ١٩٩٨) ،شددت المجموعة من خلالها على تعذر مصر الحل في قضية ثنائية وعلى ان للحل بعدا اقليميا ودوليا. لكن المذكرة لم تذكر أي اشارة لقبول القرار (١٩٤) كأساس للنقاش^٢.

١٠. توقيع اتفاق سري نسبية مع عامي ايلون في (تموز / ٢٠٠٢) لحضور خافيير سولانا ، وميغيل انخل موراتينوس ،وجورج بابا ندريو . وفي هذا الاتفاق حاولت اوروبا تفكيك الحقوق الفلسطينية ،حيث علق انخل موراتينوس قائلا : " ان موضوع حق العودة للفلسطينيين لم يعد مدرجا على جدول الاعمال ولم يعد جزءا من النقاش العام ،وان هناك تفهما بان حق العودة يشكل تهديدا للطابع اليهودي لدولة اسرائيل ،وانها معركة انتصرت فيها اسرائيل^٣.

ويمكن الملاحظة ان هذه المواقف تمتاز بشكل عام ، بتأييد القرارات الدولية فيما يتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة . هذه المواقف عبر عنها الرئيس الفرنسي جاك شيراك في اثناء زيارته فلسطين في (٢٣ / ١٠ / ١٩٩٦) حيث قال : " قد اصبح الفلسطينيون - وهم ضحايا تاريخ لم يكن تاريخهم - شعبا بلا ارض ،عاشوا المحن والهجرة الجماعية ولكن الدول الاوروبية ،وحتى لا تتصادم مع المواقف الاسرائيلية - الامريكية ،تحرص على عدم التطرق للجانب السياسي من قضية اللاجئين الفلسطينيين ،خاصة فيما يتعلق بحق العودة ،وبالمقابل تحرص على تحسين حياة اللاجئين من خلال تقديم المساعدات المادية لهم^٤.

^١ ناصر ، نقولا ،الدور الاوروبي غائب ومغيب ،الاشتراكي نت ،على الموقع الالكتروني : www.aleshteraki.net/article.php?id=1886

^٢ غريش ،الآن ،الاتحاد الاوروبي ومسألة اللاجئين ، مرجع سابق .

^٣ حمدان ،اسامة ،المواقف الاوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية : حركة حماس نموذجا ،ورقة مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الاوروبية اتجاه القضية الفلسطينية ،بيروت ،لبنان ، ٣ - ٤ تشرين الثاني / ٢٠١٠ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الموقع الالكتروني

WWW.alzaytouna.net

^٤ جرار ،ناجح ،الهجرة القسرية الفلسطينية ،مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

رابعاً : المواقف والاتجاهات الامريكية اتجاه اللاجئين الفلسطينيين :

تعد الولايات المتحدة اطرف الاكثر نفوذا في سياسة الشرق الاوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، باعتبارها اكثر الاطراف التي اولت اهتماما في سياسة الشرق الاوسط . خاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، ففي رسالة وجهها الرئيس الامريكي (جون كندي) بتاريخ (٢٦ / ٦ / ١٩٦١) لقادة كل من : مصر ، العراق ، سوريا ، الاردن ، لبنان ، والسعودية جاء فيها : " نحن مستعدون للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على اساس مبدأ العودة الى الوطن ، والتعويض عن الاملاك . ومساعدتهم في العثور على الحل المنصف لمشاريع تنمية مياه نهر الاردن ، وان نكون مساعدين على حقيق تقدم من النواحي الاخرى لهذه المشكلة المعقدة " . وقال ايضا : " فان الادارة الامريكية لم تتخلى نهائيا عن الحلول ذات الطابع الاقتصادي بالرغم من الاعتراف الجوهري بالجانب السياسي لمشكلة اللاجئين " .

اعتمدت السياسة الامريكية نظرة تقليدية الى القضية الفلسطينية باعتبارها انها صفت بقيام اسرائيل عام (١٩٤٨) ، وكان الاثر الوحيد المتبقي لهذه المشكلة على الصعيد الدولي هي ظهورها سنويا على جدول اعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كمشكلة للاجئين ناجمة عن الصراع العربي الاسرائيلي ، فيما انصبت الجهود الدولية على التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من خلال المساهمة في تقديم المساعدات العينية والمادية لمخيمات اللاجئين في اطار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين " الانروا " .^١ وفي هذا السياق ، واصلت الولايات المتحدة الامريكية سياسة تقديم المساعدات المادية والانسانية للتخفيف من معاناة الفلسطينيين في مخيمات اللجوء والشتات .^٢

ويمكن استخلاص فكرتين رئيسيتين ساهمتا في تبلور القضية الفلسطينية في العقل السياسي الامريكي :

- الاولى : اهمية الدور الذي لعبه اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الخارجية الامريكية نحو الاهتمام بمصالح الحركة الصهيونية في فلسطين ، من خلال استثارة التعاطف الشعبي الامريكي نحو مأساة اليهود ، وحققهم بدولة قومية في فلسطين . ومن خلال ابراز البعد الديني نحو وجوب تحقيق المنطلقات الفكرية التي تحملها شرائع التلمود وعقائد التوراة . اضافة الى المساهمات المؤثرة التي تقوم بها المؤسسات والجمعيات المؤيدة لافكار الصهيونية في التأثير على صناع القرار السياسي الامريكي سواء اعضاء الكونجرس الامريكي او السلطة التنفيذية ، من خلال تقديم المشورات التي تصب في مصلحة تحقيق اهداف الحركة .

^١ عبد الرحمن ، اسعد ، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تاسيسها ومساراتها ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، قبرص ، ١٩٨٧ ، ص ١١٨ .

^٢ شديد ، محمد ، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ، ترجمة كوكب الريس ، جمعية الدراسات العربية ، القدس ، ١٩٨٥ ، ص ١١٩ .

- الثانية : تقاطع المصالح الامريكية اليهودية ازاء فلسطين ،وفيما يخص منطقة الشرق الاوسط عموما ،وان التقاء المصالح يحتم على الولايات المتحدة تبني مشروع قيام دولة يهودية في فلسطين ،لتقوم بحماية المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ،التي بدأت تمثل مكانا متميزا في العالم نظرا لوجود ثروة نفطية هائلة فيه ،فضلا عن موقفه الاستراتيجي واخذ ذلك يتجسد عمليا بعد اعلان قيام دولة اسرائيل من خلال الولايات المتحدة الضمانات الضرورية لبقائها من حيث الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري ^١ .

قسمت المبادرات الامريكية المرتبطة بقضية اللاجئين الفلسطينيين الى قسمين :

- القسم الاول : ظرفي الفترة الحرب الباردة ،أي في الفترة ما بين (١٩٥٠ - ١٩٩٠) ، وكانت اغلب المبادرات الامريكية تنظر الى قضية اللاجئين باعتبارها قضية انسانية من الدرجة الاولى ،بحيث يتوجب على المجتمع الدولي ان يساعدهم ماديا من اجل تسهيل اندماجهم في المجتمعات العربية ،والتخفيف من معاناتهم . وفي هذا السياق دعمت امريكا وبقوة انشاء وكالة - الاونروا - وقامت بتأمين اكثر من نصف موازنة الوكالة حتى تستطيع ان تنفذ مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية داخل المخيمات ^٢ .

- القسم الثاني : تبنت الادارات الامريكية المتتالية في فترة ما بعد الحرب الباردة ،أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام (١٩٩١) ،عدد من المبادرات وقد اتسمت هذه المبادرات بانها نتاج مراكز ابحاث ودراسات امريكية مقرة من صانع القرار الامريكي ^٣ ،وامتازت هذه الدراسات والابحاث التي اجريت حول اللاجئين الفلسطينيين من منظور امريكي بانها كانت متطابقة الى بعيد مع مواقف الكيان الصهيوني لدرجة انها شككت بالرواية الفلسطينية حول التهجير ،واعتمدت بدلا من ذلك الرواية الصهيونية التي تدعي ان خروج الفلسطينيين من ديارهم كانت اختياريا من قبل الفلسطينيين ،ولانهم ضلوا في تلك الفترة من قبل الزعامات العربية .

ومنذ عام (١٩٩٥) امتنعت الولايات المتحدة الامريكية عن التصويت على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (١٩٤) ،والامر نفسه ينطبق على باقي القرارات ،كالقرار (٢٣٧) المتعلق بعودة النازحين ،بعد ان كانت في سابق الامر توافق بشكل سنوي على هذا القرار .

كانت مقترحات كلينتون في صيف عام (٢٠٠٠) من اهم المبادرات التي خرجت الى النور في تلك الفترة التي حاولت اخراج الصراع الفلسطيني - الصهيوني من مأزق الانسداد السياسي الذي وصلت اليه المفاوضات بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني .ميزة افكار كلينتون بخصوص قضية اللاجئين انها كانت شكلية وعادية ،ولم

^١ حامد ،قصي ، دور الولايات المتحدة الامريكية في احداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن ٢٠٠١ - ٢٠٠٦) ،رسالة

ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،نابلس ،٢٠٠٨ ،ص ص ٢٠ - ٢١ .

^٢ عبد الرحمن ،اسعد ،مرجع سابق ،ص ٣٠ .

^٣ زريق ،ابيليا ،مرجع سابق ،ص ص ١٦٠ - ١٦٢ .

تخرج عن التصورات الامريكية العامة، وحاولت التركيز على ضرورة توطين اللاجئين في البلدان التي يعيشون فيها مع امكانية عودة الالاف من اللاجئين الى قرارهم وارضهم التي هجروا منها من خلال تفعيل آلية لم شمل العائلات، على ان يكون هؤلاء العائدون من كبار العمر، ولهم اقارب داخل الكيان الصهيوني^١.

في (٢٠٠٨) اقترح الرئيس الامريكي بوش خلال زيارته للاراضي الفلسطينية المحتلة، وضع آلية دولية لتعويض اللاجئين الفلسطينيين، الا ان مساعد وزير الخارجية الامريكية بالوكالة لشؤون السكان واللاجئين والهجرة صامويل وتين، نفى وجود خطة تتبناها الولايات المتحدة لانهاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم في دول عربية واوروبية وامريكية^٢.

- مبادرة اوباما والتحالف الامريكي - الصهيوني :

منذ وصول الرئيس الامريكي باراك اوباما للبيت الابيض وهو يطلق العنان لتصريحاته لاعلان (مبادرة للسلام العربي - الاسرائيلي) وحرص الرئيس الامريكي في هذا المشروع على اغضاب الكيان الصهيوني بالرغم ان معظم نقاطه تقاطعت مع شروط نتنتياهو الذي لم يعلن التزامه لحل الدولتين من اهمها :

١. تسريع عملية التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني في فلسطين كمقدمة لاقتناع حكومة الكيان الصهيوني بتجميد الاستيطان والموافقة على حل الدولتين .

٢. المباشرة في المفاوضات بين الكيان الصهيوني وسلطة الحكم الذاتي على اساس حل الدولتين مع تأجيل الحل النهائي وفي مقدمتها حق العودة والقدس .

٣. اقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية الى جانب الكيان الصهيوني من خلال اربع سنوات وتكون هذه الدولة منزوعة السلاح ولا يسمح لها باقامة أي تحالف عسكري مع أي دولة اخرى بالاضافة لمشروع تبادل الاراضي والسكان بين الكيان الصهيوني والدولة الفلسطينية المزعومة .

٤. عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة لاراضيهم الفلسطينية المحتلة عام (١٩٨٤) مقابل التعويض المادي للاجئين حيث هم يقيمون في الشتات وتنظيم وضعهم القانوني في البلدان التي يقيمون فيها او عودة البعض منهم للدولة الفلسطينية الموعودة .

٥. تبقى البلدة القديمة والاماكن المقدسة تحت الوصاية الدولية .

٦. تبدأ المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية بشكل متوازي مع مفاوضات المسارين السوري واللبناني .

^١ تشومسكي ، نعم ،الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٠، ص ص ١٣٥ - ١٤٩ .

^٢ حرة ، رأفت ،اللاجئون الفلسطينيون في لبنان :صراع ارادات ضد التخريب الامني والتوطين والتهجير ،مجلة العودة ، العدد ١٤ ،تشرين الاول ٢٠٠٨ .

ترى الباحثة ان هناك تذبذب في الموقف الامريكي اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ،ففي بداية نشوء مشكلة اللاجئين اتسم الموقف الامريكي بالوضوح من خلال الدعوة الى عودة اللاجئين الى وطنهم ،وهو الحل السياسي ،ثم تحول الى تبني المشروعات الاقتصادية الهادفة لتوطين اللاجئين في اماكن تواجدهم ،ثم انتقل للتحيز الواضح للموقع الاسرائيلي ، متذكرا بذلك للالتزامات السابقة من خلال المواقف والقرارات الدولية .

المبحث الثاني : البعد السياسي للاجئين الفلسطينيين على ضوء التداعيات التاريخية

اعترفت الامم المتحدة خليفة عصبة الامم بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولتهم المستقلة في العام (١٩٤٧) ، عندما كتبت اللجنة الفرعية الثانية المنبثقة عن اللجنة المخصصة للقضية الفلسطينية في تقرير لها تقول فيه من جملة امور اخرى بان الشعب الفلسطيني ناضل للحصول عل حكم ذاتي ، وتم الاتفاق انه ينبغي ان يصبحوا مستقلين في اقرب وقت ممكن.

المطلب الاول : الدولة الفلسطينية

اولا : مقومات قيام الدولة الفلسطينية :

- تشكيل دولة فلسطين عام (١٩٩٢) :

وضعت فلسطين كغيرها من الاقليم عام (١٩٢٢) تحت الانتداب البريطاني ،وقد كانت قبل ذلك جزءا من الدولة العثمانية ،حيث تنازلت الدولة العثمانية عن سيادتها على الاقليم العربية بما فيها فلسطين بموجب معاهدة لوزان عام (١٩٢٣) ،وهنا انتقلت السيادة على فلسطين الى الشعب الفلسطيني ،وبالتالي فان العام (١٩٢٣) هو التاريخ الحقيقي لقيام دولة فلسطين^١ . الى الشعب الفلسطيني ،وبالتالي فقد قامت فكرة الدولة الفلسطينية في اوائل العشرينات مع بداية الصراع الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٤٨) وضد الهجرة اليهودية الى فلسطين ، واثت "الثورة الكبرى" سنة (١٩٣٦) لتؤكد تصميم الشعب الفلسطيني على الكفاح لتحقيق الاستقلال . واستمرت الثورة حتى بدء الحرب العالمية الثانية عند توقيع الدول العربية على اتفاق " الكتاب الابيض " الذي وعدت فيه بريطانيا بايقاف الهجرة اليهودية واقامة حكم ذاتي فلسطيني يكون خطوة اولى نحو الاستقلال الكامل .حيث نصت المادة (٢٢) من ميثاق العصبة على مبدأ نظام الانتداب مما يؤكد على الشخصية القانونية لفلسطين كدولة .

^١ حافظ ، محمد ، الدولة الفلسطينية دراسة قانونية في ضوء احكام القانون الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص ٢٣٦

وقد جاء في صك الانتداب المادة (١٩) بضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين ،الى كل ميثاق من الميثاق الدولية العامة التي سبق عقدها او التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم ^١ .

تمتعت فلسطين خلال فترة الانتداب بجنسية مستقلة ومتميزة عن جنسية دولة الانتداب حيث جاء في صك الانتداب لا تتولى ادارة فلسطين سن قانون الجنسية ،ويجب ان يشمل ذلك القانون على نصوص تسهيل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما لهم ^٢ .

بالرغم من انه تم ضم وعد بلفور الى وثيقة الانتداب ،بالإضافة الى ان الانتداب جاء مخالفا لتنبؤ الميثاق بعدم الاعتراف مرحليا باستقلال فلسطين الا ان الانتداب طبق على فلسطين على انها دولة .وفي هذه الحالة تكون قد توفرت في فلسطين شروط الدولة كالاتي :

١ . من حيث السيادة : قانونيا تضمنت فلسطين على انها دولة منقوصة السيادة كونها تحت الوصاية وهذا يعني قانونيا : انه ليس لها كامل الحرية في ممارسة سيادتها لارتباطها بدولة اخرى او خضوعها لها . مع احتفاظها بكيانها الخاص وبملكيتها لإقليمها كما يحتفظ سكانها برعويتهم الخاصة المتصلة بهذا الاقليم ^٣ .

٢ . من حيث الشعب : مما لاشك فيه انه قد اقام على اقليم فلسطين مجموعة من الافراد (شعب)،وقد ورد ذلك في بنود الانتداب بشكل او بآخر ،فقد نصت احد بنود الانتداب على ضرورة تجنب ما من شأنه ان يجحف بالمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين وعلى صياغة حقوقه المدنية والدينية ^٤ .

٣ . الاقليم : كانت هناك حدود اقليمية واضحة لفلسطين بنيت على اساسها حدود الانتداب البريطاني وبعد انتهاء مرحلة الانتداب وحل النزاع بين العرب والإسرائيليين ،صدر قرار (١٨١) عن الجمعية العامة عام (١٩٤٧) القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين عربية ويهودية وحكم دولي خاص لمدينة القدس .

ان قرار التقسيم (١٨١) لم يعمل على زوال الشخصية القانونية الدولية لفلسطين بل جعل هناك شخصيتين قانونيتين دولتين على اقليم فلسطين هما فلسطين واسرائيل . ومن هنا اصبح لفلسطين دوليا - كما رسم حدودها قرار التقسيم - شخصية قانونية دولية تتمتع بالسيادة . الكاملة على اقليم وشعب فلسطين وحكومة فلسطين وحكومة

^١ سرحان ، عبد العزيز ،دروس المنظمات الدولية ،الجزء الثاني :دراسة بعض المشكلات العملية للتنظيم الدولي مشكلة الشرق الاوسط المعاصرة ،دار

النهضة العربية ،القاهرة ، ص ص ٩٩ - ١٠٢

^٢ حافظ ،محمد ،الدولة الفلسطينية دراسة سياسية،مرجع سابق ،ص ٢٣٧ .

^٣ المرجع سابق ،ص ٢٣٧

^٤ ابو هيف ،علي ،القانون الدولي العام ،مرجع سابق ،ص ص ١٤٠ - ١٤١

فلسطين التي تجسد حكومة عموم فلسطين عام (١٩٤٨) التي تألفت من مجلس وطني ومجلس وزاري ومجلس اعلى مشكل من رئيس المجلس الوطني رئيسا ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة اعضاء^١.

وهكذا نستنتج ان فلسطين تشمل على كافة مقومات الدولة كالاتي :

١. الشعب : هو الشعب الفلسطيني الذي تأكد قبل عام (١٩٤٧) وبعده ،ف تصنيف فلسطين تحت الانتداب يعني ان الشعب الفلسطيني مستقل.

٢. الاقليم : عرف الاقليم الفلسطيني في بداية بانه الاقليم الذي وضع باسم فلسطين تحت الانتداب البريطاني عام (١٩٢٢)، ثم عدل تعريف هذا الاقليم بناء على قرار التقسيم عام (١٩٤٧) .

٣. الحكومة : الحكومة الفلسطينية وهي حكومة عموم فلسطين والتي انتهت بوفاة رئيسها عام (١٩٦٣)، وقد استبدلت هذه الحكومة بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي لفلسطين ،وقد اعترف بها دوليا كممثل للشعب الفلسطيني.

في ضوء ما تقدم يتضح ان الدولة الفلسطينية تتمتع مبدأ الاستمرارية منذ اعلانها دولة عام (١٩٢٣) وتأكيد ذلك في قرار التقسيم عام (١٩٤٧) مرورا بحكومة عموم فلسطين ،وذلك بالرغم من الاحتلال الرئيسي الذي لا ينفي سيادة الدولة .

ثانيا : فكرة قيام الدولة الفلسطينية :

١. فكرة الدولة الديمقراطية - العلمانية :

خلال اوائل السبعينات من القرن الماضي ،طرحت بعض الدوائر في منظمة التحرير الفلسطينية فكرة " الدولة الديمقراطية العلمانية " لتجنب الحديث عن دولة فلسطينية خاصة بالفلسطينيين بحدود (حزيران ١٩٦٧) و علمانية ،لا تتقيد بالتحديد الديني لابعاد الشخصية اليهودية عن قيام الدولة الواحدة .وقد رفضت غالبية الدوائر الاسرائيلية

^١ شبيب ،سميح ،حكومة عموم فلسطين :مقدمات ونتائج ،نيقوسيا ،١٩٨٨، ص ٤٥ .

تلك الفكرة ،على مختلف الاتجاهات والنزعات .وحاول المرحوم ياسر عرفات ،رفع شعار "الدولة الديمقراطية - العلمانية " من خلال خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ،في خريف عام (١٩٧٤)^١.

٢. برنامج النقاط العشر وفكرة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٧٤) :

بعد حرب (تشرين /اكتوبر ١٩٧٣) ،اقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر "البرنامج السياسي المرحلي " في دورته الثانية عشر في (١ - ٨ حزيران / يونيو ١٩٧٤) في القاهرة .وقد افسح هذا البرنامج مجالا هاما للتحرك السياسي الفلسطيني ،ووضع عبارات مبهمة تهئى لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية .فقد نص ميثاق م.ت.ف على ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ،بينما ذكر برنامج النقاط العشر ان "منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل وعلى راسها الكفاح المسلح ،لتحرير الارض الفلسطينية ،واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها " .فلم يعد الكفاح المسلح طريقا وحيدا للتحرير ،كما وافق البرنامج لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة ،ورفض المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير كأمر لا يقبل التنازل^٢ .

٣. اتفاقية " كامب ديفيد " وفكرة الحكم الذاتي (١٩٧٨) :

تضمنت اتفاقية " كامب ديفيد " بين مصر - السادات واسرائيل - بيغن الموقعة في (١٧ /أيلول / ١٩٧٨) فقرات تتعلق بالفلسطينيين واسلوب الحكم الذي قد يطبق عليهم ،فذكر مصطلح " الحكم الذاتي " على انه قد يعطى لهم كشكل للحكم بعد اجراء التفاوض بينهم وبين الاسرائيليين^٣ .

٤. افكار بعض الباحثين حول "الدولة ثنائية القومية" و "دولة لكل مواطنيها" :

طرحت خلال الثمانينات من القرن الماضي ،افكار لبعض الباحثين حول شكل الدولة او نوعها سواء داخل الكيان الاسرائيلي او على مساحة فلسطين الطبيعية .وقد جرت بحوث ودراسات متعددة مستقيدة من تجارب الامم الاخرى التي احتوت اكثر من قومية بما وضع حدا للصراعات واعمال العنف بين الجماعات الاثنية والدينية .وكان من بين تلك البحوث الاستعانة بتجربة الدول ثنائية او متعددة القوميات .وبالطبع فان هذا النوع من الدول يختلف عن مفهوم الدولة الديمقراطية - العلمانية ،لانه يعترف بالفروق الاثنية والقومية والدينية ،بعكس فكرة قيام الدولة

^١ مجدلاوي ،احمد ،مخاطر جدلية على المشروع الوطني الفلسطيني ،مؤتمر المستقبل الفلسطيني ،مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع ،على الموقع

الالكتروني www.ed-cd.org/index.php

^٢ محسن ،صالح ،مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ١٩٣٧ - ٢٠٠١ ،سلسلة دراسات منهجية للقضية الفلسطينية (٤) ،على الموقع الالكتروني

<http://www.palestine-info.info/Arabic/books/altasweyah/index.htm>

^٣ اسمر ،فوزي ،خيارات امام مشروع الدولة الفلسطينية ،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ،على الموقع الالكتروني

www.dctcrs.org/s3708.htm

الديمقراطية - العلمانية التي لا تقر بتلك الفروق. ومن الجدير بالذكر ان فكرة الدولة ثنائية القومية، وجدت لها بعض التأييد لدى بعض المثقفين اليهود، قبل قيام الكيان الاسرائيلي، استمر بنسبة ضئيلة جدا لدى بعضهم، بعد قيام الكيان الاسرائيلي. اما في الجانب الفلسطيني فاقصر التأييد على بعض المثقفين والباحثين.

اما فكرة "دولة لكل مواطنيها" فهي تعتمد على مفهوم المساواة بين كل المواطنين، وهي فكرة المساواة التي دعا اليها بعض الباحثين العرب في الكيان الاسرائيلي، بقصد التغلب على الفروق وغير المساواة بين العرب والاسرائيليين داخل الكيان^١.

٥. قرار المجلس الوطني الفلسطيني باعلان الدولة عام (١٩٨٨) في الجزائر :

تعتبر دورة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر عام (١٩٨٨)، علامة مميزة في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، لانها عبرت عن اعترافها بنتائج نكسة (حزيران /١٩٦٧)، وعن موافقتها على اعلان الدولة الفلسطينية على جزء من تراب فلسطين الطبيعي، متخذة من القدس الشرقية عاصمة لها. وهي بذلك اعلنت قيام الدولة من طرف واحد في ضوء قرار مجلس الامن رقمي (٢٤٢ لعام ١٩٦٧ و ٣٣٨ لعام ١٩٧٣)^٢.

٦. اتفاق اوسلو عام (١٩٩٣) :

تم التوقيع الرسمي على اتفاق اوسلو في واشنطن في (١٣ /أيلول / ١٩٩٣)، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب "الاسرائيلي" شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا خارجية امريكا وروسيا كشاهدين. ويعد هذا الاتفاق بحق منعطف تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية، فهو اول اتفاق يوقعه الفلسطينيون و "الاسرائيليون" ويتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية. وهو يعكس مدى التنازلات الهائلة التي اضطرت قيادة م.ت.ف الى تقديمها حتى تحصل على اتفاق شبيه في جوهره باتفاق كامب ديفيد (١٩٧٨). وهو يعكس بالتأكيد مدى الانتكاسات والتراجعات والضربات التي عانى منها مشروع تحرير فلسطين خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٩٣). وقد كرس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطينية - "الاسرائيلي" ومسارات المفاوضات العربية الاخرى، مما افقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك^٣.

٧. خارطة الطريق، اجتماع "أنابوليس (٢٠٠٧)" وحل الدولتين :

^١ خالد، كمال، خيارات امام "مشروع الدولة الفلسطينية"، مركز الحوار العربي، على الموقع الالكتروني

209.97.213.46/index.php?mode=archeivebody & id=207852

^٢ اسمر، فوزي، مرجع سابق

^٣ محسن، صالح، مرجع سابق

على اثر فشل الجولات التفاوضية التي جرت بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، وما نتج عنه من تعقيدات وردود فعل سلبية، تقدمت الادارة الامريكية بخطة عمل وبمشروع التزم بالتفسيرات الاسرائيلية للنقاط التي دار الخلاف حولها اثناء الجولات التفاوضية السابقة. اطلق على ذلك المشروع اسم " خارطة الطريق" بقصد ان تكون دليل عمل للمتفاوضين تقرب بينهم، على حد زعم الادارة الامريكية التي طرحت مشروع خارطة الطريق على اللجنة الرباعية الدولية المكونة من الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، منظمة الوحدة الاوروبية وهيئة الامم المتحدة، لكي تضي على ذلك المشروع طابعا دوليا. وبالطبع فقد اظهرت الجولات التفاوضية عمق الخلافات المبدئية والتي كانت نتيجة لتحيز الطرف الامريكي في طرحه للنقاط مثار الخلاف والتي اخفاها تحت شعار حل الدولتين المستقلتين: دولة للاسرائيليين ودولة للفلسطينيين. ولا ننسى الرسالة التي وجهها الرئيس بوش لشارون حول عودة اللاجئين واستبعاد ان تكون تلك العودة الى الاراضي التي يحكمها الاسرائيليون، وكذلك المستوطنات والحدود والقدس التي اشارت الرسالة فيها الى الاحتفاظ بالمستوطنات القائمة والحفاظ على توحيد شطري مدينة القدس تحت السيادة الاسرائيلية، هذا بلاضافة الى تأكيد الادارة الامريكية على ان تبقى الدولة الفلسطينية المزمع تكوينها منزوعة السلاح، ولكن في حالة قابلة للحياة¹.

- ثالثا: استراتيجية بناء الدولة الفلسطينية :

ان قيام الدولة الفلسطينية يتطلب عملا متواصلا على الارض، وبالتالي فان بناء الدولة الفلسطينية المستقلة تحتاج استراتيجية مبنية على :

1. صون استقلالية القرار الوطني الفلسطيني والتمسك باخلاص بالمشروع الوطني لانهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال على كامل الاراضي المحتلة عام (١٩٦٧) وضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين .
2. المشاركة الشعبية الواسعة في عملية النضال والبناء، وذلك يتطلب تعميق الشعور لدى المواطن العادي ولدى قطاعات الشعب المختلفة تملكه المشروع الوطني " مشروع اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة " .
3. وجود استراتيجية وطنية مشتركة تمثل قاعدة للمشروع الوطني المشترك ، وتشكل بقدر حاسم الوعي الوطني الجماعي والمتفق عليه، بما في ذلك الاهداف والوسائل واليات اتخاذ القرار الجماعي.
4. مقاومة الاستيطان وعملية التهويد التي تقوم بها " اسرائيل "
5. ادارة الصراع وكسب المجتمع الدولي لصالح الشعب الفلسطيني.
6. تطوير دعائم الصمود الوطني الداخلي في وجه الضغوط الاسرائيلية وعملية التدمير المنهجي للاقتصاد فابنى التحتية والتعليم والصحة والحصار والاعلاق.

¹ خالد، كمال، مرجع سابق

٧. مواجهة الامر الواقع الذي يخلقه الاحتلال بالامر الواقع الفلسطيني مثلثا حدث في التجارب الناجحة في السبعينات والثمانينات^١.

- رابعا : متطلبات نجاح قيام الدولة الفلسطينية :

ان ما يميز دولة عن اخرى هو مساحة تلك الدولة و ثراءها وقوتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية ،وعلاقتها الاقليمية والدولية وإمكاناتها الذاتية ،وفي ظل النظام الدولي احادي القطبية ،وفي ظل العولمة باشكالها المختلفة ،فليس هناك دولة مستقلة كليا عن غيرها من الدول ،بل ان هناك درجات من الاستقلال ودرجات من الاعتماد ،وهناك انواع من المشاركة والالتحام بين الدول صغيرة ناشئة كانت ام كبرى غنية ومتطورة . وتأسيسا على ذلك فان الوضع القانوني والواقعي الفلسطيني في وضعه الحالي لا يعدو كونه ادارة ذاتية ،فالسطة الوطنية بشكلها الحالي لا تملك ايا من المقومات الاساسية للدولة (الاقتصاد ،النظام السياسي ،القوة العسكرية ،السيادة) ، انها بشكل الحاضر ليست دولة ،ولا يمكن ان تصبح دولة ضمن النظام المحدد باتفاقيات اوسلو والترتيبات التابعة عنها ،حتى لو اعترفت بها اسرائيل والولايات المتحدة وبعض جزر الباسيفيك^٢.

تناولت كثير من الدراسات تطورات الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة ،وقدمت كثير من المقترحات من قبل السياسيين والباحثون بشأن متطلبات نجاح قيام دولة فلسطينية التي تمثلت بالاتي :

*المتطلبات الاساسية :

١. قبول اسرائيل بالمطالب الفلسطينية وانسجامها من اراضي (٦٧) بما فيها القدس وتسليم السيادة الكاملة على الارض للفلسطينيين^٣.
٢. ازالة المستوطنات اليهودية من الاراضي الفلسطينية .
٣. السيطرة الفلسطينية على المعابر الحدودية مع الاردن و مصر ،وعلى موانئها البحرية والجوية^٤.

^١ البرغوثي ،مصطفى ،استراتيجية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ،التجديد العربي ،على الموقع الالكتروني www.arabrenewal.info

^٢ شرابي ،هشام ،الدولة الفلسطينية غير ممكنة في اطار اوسلو ،موقع الجزيرة - www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c124ee7c-bdac-40e6-aef6-bgb53eaf4736

^٣ حمدان ،اسامة ،من الاحتلال الى الدولة ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،على الموقع الالكتروني

www.dohainstitute.org/Home/Details/5do45bf3

^٤ شرابي ،هشام ،مرجع سابق

٤. استصدار قرار من مجلس الامن يلزم اسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الامن السابقة والتي تحدد حدود الدولة الفلسطينية وتضمن حق اللاجئين في العودة الى ديارهم ،مع وجوب ان يكون هذا القرار معتمدا على البند السابع من ميثاق الامم المتحدة . وهو البند الذي يحول التدخل العسكري لضمان تنفيذ القرار^١ .
*المتطلبات الذاتية :

١. الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع :

تعد الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع قياسا اساسيا لنجاح الدولة الجديدة ،تشمل تلك الادارة احترام الشعب ،وممارسة سيادة القانون ،وان تخلو الدولة الجديدة من الفساد ،وان تتمتع بدعم من الشعب . ولكي تحظى تلك الدولة الجديدة بذلك الدعم ،يجب ان تكون شرعية من وجهة نظر الفلسطينيين ،وان تمارس الحكم الجديد اللازم للاحتفاظ باحترام الشعب وتأييده ،ولا شك ان الدقة في طريقة انشاء المؤسسات والعمليات الديمقراطية ،وسيادة القانون ستكون من الامور الحيوية والاساسية منذ البداية^٢ .

٢. الامن :

بعد استتباب الامن شرطا اساسيا لتحقيق التوصيات الاخرى ،فالدولة الفلسطينية المستقلة ،يجب ان تكون آمنة داخل حدودها ،وان توفر السلامة الاعتيادية لسكانها ،وان تخلو من اعمال التخريب او الاستغلال الاجنبي ،وعلاوة على ذلك يجب ترسيخ هذه الشروط فور الاستقلال ،فخلافًا للبنية التحتية او الصناعة ،فان الامن لا يبني تدريجيا . وتتراوح التدابير الامنية الناجمة ما بين حماية الحدود المحيطة بالدولة الى الحفاظ على القانون والنظام داخلها ،وسيتطلب النجاح في اداء الوظيفة الامنية مساعدة دولية شاملة وتعاونًا وثيقًا بين العناصر الامنية^٣ .

٣. التنمية الاقتصادية :

لا يمكن اعتبار الدولة الفلسطينية ناجمة ما لم توفر لشعبها فرصا اقتصادية ومستوى معيشة جيدا .فقد تراجع الدخل القومي للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بنسبة النصف او اكثر منذ بداية الانتفاضة الثانية ضد اسرائيل في (ايلول / ٢٠٠٠) . وستحتاج الدولة الفلسطينية المستقلة الى تحسين الازمات الاقتصادية لشعبها بنفس الالحاح الذي ستحتاج اليه لتحسين الازمات الامنية .

^١ حمدان ،اسامة ،مرجع سابق

^٢ عبد الحفيظ ،علاء ،مستقبل القضية الفلسطينية... ومتطلبات نجاح دولة فلسطينية ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز الدراسات المستقبلية ،القاهرة ، ٢٠٠٨ ،ص ١٢ .

^٣ الازعر ،خالد (تعليق) ،مساعدة دولة فلسطينية على النجاح ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،ترجمات ،القاهرة ،العدد ٧ ،تموز

٢٠٠٥ ،ص ٧ - ٨

ويتطلب نجاح دولة فلسطين ان نحصل على دعم موارد وتأييد من المجموعة الدولية، وفي طليقتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك لدعم انشطتها الاقتصادية^١.

٤. الكفاءات البشرية والقدرات المادية لتأمين بناء المؤسسات الاجتماعية والثقافية، واقامة الدولة الحديثة دولة الديمقراطية والقانون^٢.

٥. الرفاهية الاجتماعية :

يتمثل هذا الشرط في ان تشهد الظروف المعيشية لشعب الدولة الفلسطينية المستقلة تحسنا جوهريا مع مرور الزمن، ويجب التركيز على ان تتولى الادارة الفلسطينية المهام الاساسية للصحة العامة التي تتولاها أي دولة حديثة، بما في ذلك برامج تطعيم الاطفال، اما في مجال التعليم، فيجب توفير فرص التعليم لجميع الاطفال لتمكينهم من تحقيق افضل استفادة ممكنة من قدراتهم . وان يساهموا في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع^٣.

٦. الموارد المائية :

يحصل الفلسطينيون على نصف ادنى كمية من الماء التي تحددتها منظمة الصحة العالمية للفرد، وسيحتاج قيام الدولة الى التغلب على النقص الحاد والمتدهور من الماء في مجموعة خطوات منها اعادة المفاوضات بين اسرائيل وفلسطين بتوزيع الموارد المائية القائمة . ووضع حد لعملية استخراج المياه من المكامن المائية وغيرها.

٧. التعليم :

اما فيما يتعلق بالتعليم، فان الدولة الفلسطينية الجديدة ينبغي ان تحدد اهدافا رئيسية لنظامها التعليمي على مدى السنوات العشر القادمة، ومن اهم تلك الاهداف :

١. توسيع عمليات الالتحاق بالتعليم الثانوي، خصوصا التعليم المهني والفني والمسار العلمي الاكاديمي وبرامج الطفولة المبكرة.

٢. تحسين الجودة بالتركيز على المعايير المنهجية المتكاملة، والتقييم، والتنمية المهنية، بدعم التخطيط طويل الاجل لاستدامة النظام.

٣. تحسين عملية تقديم الخدمة التعليمية، وذلك من خلال العمل مع الجهات المانحة على وضع اليات تمويل منظمة ومتكاملة تسمح لادارات المدارس بتلبية احتياجاتها، وسيصل هذا التمويل الى ما بين بليون ونصف البليون دولار امريكي سنويا خلال العقد الاول من قيام الدولة، لتتيح للدولة مستوى من العمل يدعم الخطط القومية للتنمية^٤.

١ عبد الحفيظ، علاء، مرجع سابق، ص ١٣ .

٢ شرابي، هشام، مرجع سابق .

٣ عبد الحفيظ، علاء، مرجع سابق، ص ١٤

٤ عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص ١٨ - ١٩ .

المطلب الثاني : اللاجئين ومستقبل الدولة الفلسطينية

ان طرح فكرة اقامة دولة في فلسطين ،وباشكال دستورية مختلفة ليس طرحا جديدا ،ولكنه طفا على السطح مؤخرا ،على خلفية التنكر الاسرائيلي لاستحقاقات "عملية السلام" وزرع وقائع على الارض ابرزها المستوطنات والجدار العنصري العازل والتهويد الحثيث لمدينة القدس ،واختلاق "مرجعيات" تفاوضية عوضا عن المرجعيات الدولية ،وحال الانقسام الفلسطيني من (حزيران ٢٠٠٧) .وقد طرح العديد من الافكار لاقامة الدولة الفلسطينية .وفي هذا المطلب سوف يتم تناول اهم هذه المقترحات وفق التدايعات التاريخية المطروحة لاقامة الدولة الفلسطينية ،ومستقبل اللاجئين في اطار هذه التدايعات هذا المطلب سيكون اجابة على سؤال محوري ما هو مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في حال قيام الدولة الفلسطينية وفق أي من التدايعات المطروحة على الساحة الدولية ؟

طرحت العديد من السيناريوهات لقيام الدولة الفلسطينية منها ما هو مقبول من قبل الفلسطينيين ومنها ما هو مرفوض وتتلخص السيناريوهات المقبولة من الفلسطينيين بما يلي :

- ١ . دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود عام (١٩٦٧) عاصمتها القدس .
 - ٢ . دولة واحدة ثنائية القومية للإسرائيليين والفلسطينيين .
 - ٣ . دولة واحدة ديمقراطية تساوي المواطنين امام القانون .
 - ٤ . اتحاد كونفدرالي بين الاردن ودولة فلسطينية مستقلة .
- وبالمقابل هناك العديد من السيناريوهات المرفوضة ،والتي تجابه بمواقف اكثر تشددا في رفضها على الجانب الاردني ،وتتلخص فيما يلي :

- ١ . استمرار الوضع الراهن وما يتضمنه من مفاوضات مفتوحة ومتقطعة توفر غطاء لمواصلة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية وتكريس الاحتلال .
- ٢ . دولة فلسطينية بحدود مؤقتة ومحدودة السيادة تحت السيطرة الفعلية الدائمة لاسرائيل.

٣. فصل احادي الجانب من قبل اسرئيل بفرض حدودا من طرف واحد، وقيودا على حركة الفلسطينيين .
٤. أي افكار تتعلق بالحاق غزة بمصر ،والحاق الضفة الغربية بالاردن ،او غيرها من الترتيبات المشابهة^١.

اولا :حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين :

جرى الحديث في مراحل مختلفة من الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي عن حل الدولة الواحدة .بدأ ذلك في بداية القرن العشرين ،وقبل النكبة الفلسطينية وقيام دولة اسرائيل على حطام الشعب الفلسطيني .وقد طرح هذا الحل في تلك الفترة مفكرون يهود ،تحدثوا عن امكانيات مختلفة : تبدأ باقامة اطار سياسي يحظى فيه اليهود بموقع خاص ،وتنتهي بدولة يهودية يحظى فيها العرب الفلسطينيون بموقع خاص ،مرورا بالشراكة والتقاسم التام المبني على التساوي^٢.

هناك العديد من المبادئ التي تقوم عليها الدولة الواحدة والتي يمكن ايجازها بالاتي :

١. ارض فلسطين التاريخية هي ملك لكل من يعيش فيها وكل من طرودا او هجروا منها منذ (١٩٤٨) ،بغض النظر عن الدين او الاثنية ،او الاصل القومي ،او الجنسية الحالية .
٢. يجب ان يؤسس أي نظام للحكم على مبدأ المساواة في الحقوق المدنية السياسية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين وتبقى ممارسة السلطة بانصاف صارم باسم الناس جمعيا ،على تعدد هوياتهم .
٣. يجب ازالة التبعات المدمرة لعقود من الاستعمار الصهيوني في مرحلتي قبل تأسيس الدولة وما بعده .
٤. الاعتراف بشخصية المجتمع التعددية ،والتي تشمل تجارب واوضاعا متميزة دينيا ولغويا وثقافيا وقوميا .
٥. خلق دولة غير طائفية ،لا تميز في الحقوق بين مجموعة اثنية او دينية واخرى ،وتحترم فصل جميع اشكال الدين المنظم عن الدولة .
٦. تطبيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ،انسجاما مع قرار الامم المتحدة رقم (١٩٤) ،هو ضرورة جوهرية للعدالة ،ومعيار رئيسي لاحترام مبدأ المساواة .
٧. وضع سياسة شفافة ولا تمييزية في مجال الهجرة الوافدة .
٨. الاعتراف بالعلاقات التاريخية بين الجماعات المتعددة داخل الدولة الديمقراطية الجديدة ونظراتها في الخارج .

^١ شاهين ،خليل ،سيناريوهات الحلول المرفوضة ،على الموقع الالكتروني : www.group194.net/index.php?mode=article&id=32922

^٢ جمال ،امل ،حل الدولة الواحدة : آفاقه ومحدودياته ،مجلة الاداب ، ١١/١٢/٢٠٠٩ ،ص ١١ ،على الموقع الالكتروني :

adabmag.com/sites/default/Files11-12-09/p.11-16.pdf

٩. انشاء هيكلية قانونية وتأسيسية للعدالة والمصالحة^١.

ان خيار الدولة الواحدة ليس خيارا جديدا اكتشفه بعض الفلسطينيين والعرب، فهو الخيار الذي طرحته الثورة الفلسطينية بعد انطلاقتها عام (١٩٦٥)، وتخلت عنه كشرط للاعتراف بها وبما تمثله بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية التي يتضمنها القانون الدولي، وعلى امل ان تحقق هدفها بانهاء الاحتلال وانجاز الاستقلال الوطني واقامة دولة فلسطينية على جزء من ارض فلسطين، بوصف ذلك الهدف الواقعي الممكن التحقيق والمنسجم مع موازين القوى. والوضع الجديد الذي اصبح فيه اسرائيل حقيقة واقعة وجزءا من الشرعية الدولية، وقوة كبرى في المنطقة لما تملكه من تفوق عسكري واقتصادي قوي وعلاقة متينة وصلت لحد التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والقوة العظمى المهيمنة على العالم كله^٢.

تم ربط مشروع الدولة الواحدة، بالتطورات المستقبلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة، خصوصا في المشرق العربي، مما في ذلك امكان التساوق مع مسارات توحيد كياناتها على اساس المصالح المشتركة المتبادلة، وبالسبل الديمقراطية والسلمية، المنبثقة من ارادة الناس والمجتمعات في هذه المنطقة^٣.

هناك قضيتان اساسيتان في ظل قيام الدولة الواحدة هما :

– الاولى : قضية اللاجئين الذين تم البناء على اراضيهم والسكن فيها من قبل الإسرائيليين .

– الثانية : قضية المستوطنات في الضفة الغربية ووضع المستوطنين في مثل هذه الحالة^٤.

يطرح حل الدولة الواحدة وفق مسارين :

١. الدولة الواحدة ثنائية القومية : وهي عبارة عن شكل من اشكال التعايش بين جماعتين قوميتين في دولة واحدة في اطار من الاعتراف والتضامن والتوافق المتبادل بضمان دستور يكفل المساواة والعدالة والهوية للطرفين بشكل متكافئ حيث تكون المساواة فيها بين جماعتين قوميتين .

^١ أبو نعمة، علي، وآخرون، الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، الحوار المتمدن، العدد ٢١٣٠، ٢٠٠٧/١٢/١٥، على الموقع الالكتروني :

www.ahewar.org/debat/showart.asp9aid=118526

^٢ المصري، هاني، مخاطر عودة الفلسطينيين الى خيار الدولة الواحدة، ٢٠٠٨/١١/٢، على الموقع الالكتروني :

www.mounahad.org/modules-php?homepart=felandsahnumber=1026

^٣ خرطيل، جميل، رأي حول مشروع الدولة الواحدة، على الموقع الالكتروني : www.arabiancreativity.com/j-khartabil1-htm

^٤ أبو سرور، عبد الفتاح، دولة ام دولتان؟ الحقوق والتحديات، جريدة حق العودة، العدد المزدوج (١٣ - ١٤)، السنة الثالثة، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص ٨

٢. الدولة الواحدة العلمانية : وهي التي يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون على قدم المساواة . والمساواة فيها تكون بين الافراد الذين يسكنون هذه الدولة .^١

وقد تباينت وجهات النظر بين مؤيد ومعارض فاصحاب الاتجاه الاول أي الدولة ثنائية القومية يرون انها ستعزز القومية الفلسطينية ،وانها تتعارض تماما مع اسطورة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل ،وانها ستتيح للفلسطينيين تجسيد حقوقهم المشروعة في العودة وتقرير المصير والاستقلال النسبي ،وتصون وحدة ارضهم وستمكنهم من استعادة وحدة شعبهم وتنمية ثقافتهم وهويتهم القومية ،وقد اعتبرها المؤيدون الاسرائيليون ،وهم قلائل ومعظمهم من اوساط اسرائيلية يسارية ،انها تركز على الشعور بالعدالة لانها تتضمن الحفاظ على هويتهم الثقافية والحفاظ على طبيعة نظامهم الديمقراطي والتعايش مع الفلسطينيين في نطاق اقليمي واحد.^٢

اما انصار الطرح الثاني الدولة العلمانية يرون ان الحل القائم على دولة ديمقراطية واحدة ،عدا عن كونه الاكثر اخلاقية والاكثر تماسكا من الناحية المنطقية ،فهو الاكثر قدرة على اتاحة الفرصة الحقيقية لانهاء الاستعمار والاضطهاد في فلسطين التاريخية وانسجاما مع هذه الرؤية سيكون على فلسطين الجديد من وجهة النظر المؤيدة للدولة العلمانية :

– ان تتيح ،وان تسهل ،لكل اللاجئين الفلسطينيين ، العودة والتعويض عما خسروه .

– ان تمنح حقوق المواطنة الكاملة والمطلقة والمساوية لكل المواطنين ،عربا ويهودا .

– ان تحترم ،وتشجع بل وتغذي ،الخصوصيات الثقافية والدينية والاثنية والتقاليد الخاصة بكل مجموعة .^٣

وبغض النظر فيما اذا كان حل الدولة الواحدة ثنائي القومية او علماني فان هناك من يؤيد خيار الدولة الواحدة ،لانه يعتقد ان البرنامج الوحيد العادل والقادر على حل القضية الفلسطينية ،ويرى انصار هذا الراي انا اقامة دولة فلسطينية على حدود (١٩٦٧) ،سيحل مشكلة جزء من الشعب الفلسطيني الموجود في غزة ،ولكنه تبقى قضية اللاجئين الذين يشكلون حوالي نصف الشعب الفلسطيني واكثر دون حل وذلك لان اسرائيل لن تقبل على الاطلاق باعادة اكثر من ٥ ملايين فلسطيني الى اراضيها ،لان هذا من شأنه ان يقضي عليها بوصفها "دولة يهودية" بعد ان يصبح معظم سكانها من الفلسطينيين .^٤

^١ نصر الله ،تيسير ، الدولة ثنائية القومية وجهات نظر ،جريدة حق العودة ،العدد المزدوج (١٣ – ١٤) ،السنة الثالثة ،نشرين الاول ٢٠٠٥ ، ص ٢٠

^٢ غانم ،اسعد ،مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب ،جريدة حق العودة ،العدد المزدوج (١٣ - ١٤) ،السنة الثالثة ،نشرين الاول ٢٠٠٥ ، ص ٢٠ ،

^٣ البرغوثي ،عمر ،الانسانية النسبية ،العائق الاساسي امام الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية ،جريدة حق العودة ،العدد المزدوج (١٣ -

١٤) ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٢ – ٢٣

^٤ المصري ،هانى ، مخاطر عودة الفلسطينيين الى خيار الدولة الواحدة ، مرجع سابق .

- حل الدولتين وحقوق اللاجئين الفلسطينيين :

ان خيار الدولة الواحدة اصبح بعيدا جدا . اكثر من أي وقت مضى لانه بعيد كل البعد عن الاطماع الاسرائيلي ،والدليل على ذلك ان اسرئيل حسمت قرارها بحيث اصبحت تعتقد ان اقامة كيان فلسطيني يسمى دولة ولا يملك من مقومات الدولة الا الاسم ،بات مصلحة اسرائيلية ،فاقامة مثل هذه الدولة يمكن اسرئيل من الادعاء بانتهاء الاحتلال ، والتخلص من اعبائه دون التخلص من مزاياه وفوائده ،كما انه يبطل مفعول القنبلة الديمغرافية وتتعدد خطر اقامة الدولة الواحدة التي اما ستؤدي الى دولة ثنائية القومية ستقضي على يهودية دولة اسرئيل او سيؤدي الى دولة تميز وفصل عنصري تمثلها اسرئيل تجعلها دولة معزولة عن العالم كله ،وجد انه مما يضعفها ويسهل معركة اعدائها ضدها .^١

جاءت اتفاقية اوسلو لتحدث عن امل اقامة دولة فلسطينية على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ،الا ان الحديث عن الحدود واليات السيطرة على هذه الدولة منزوعة السلاح و امكانية ضمان قدرة هذه الدولة على الحياة لم يكن من اولويات هذه الاتفاقية والمفاوضات التي اتبعت لتعود وتبدأ مرارا وتكرارا من نقطة الصفر . وكانت المطالبة والمناداة المستمرة فلسطينيا وعربيا ودوليا باقامة دولة فلسطينية على رض فلسطين التاريخية وقد كانت اقامة دولة فلسطينية حسب هذه الاتفاقية تتعثر دائما بحق عودة اللاجئين الى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عما عانوه طوال عمر اللجوء والتشرد ،والقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية وانتهاء الاحتلال بتفكيك المستوطنات التي ما زالت تقف بسد امام وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافيا . ومن ثم جاء جدار الفصل العنصري .^٢

وبالنظر الى حل الدولتين ،اذ كان في احسن السيناريوهات المطروحة ، أي حتى لو طبق قرار الامم المتحدة رقم (٢٤٢) بحذافيره ،فانه لا يبحث سوى معظم الحقوق المشروعة لأقل من ثلث الشعب الفلسطيني ، على اقل من خمس ارض فلسطين الانتدابية أي ان اكثر من ثلثي الفلسطينيين ،من اللاجئين والمواطنين داخل دولة اسرئيل ،قد شطبوا بقصر نظر ومما يبعث على الارتياح في التعريف الخاص الجديد الذي لـ "الفلسطينيين " ومن شأن شطب كهذا ان يضمن استمرار الصراع الى الابد .^٣

يسعى كل من اسرئيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الى حلول الدولتين عبر العقود الماضية ولكن بشروط مختلفة كما هو واضح .لقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على حل الدولتين عام (١٩٨٨) فقط اما الولايات المتحدة

^١ المصري ،هاني ،حقوق اللاجئين وخيار دولة الكانتونات ،جريدة حق العودة ، العدد المزدوج (١٣-١٤) ،السنة الثالثة ،تشرين الاول ٢٠٠٥ ،ص ٧

^٢ أبو سرور ،عبد الفتاح ،دولة ام دولتان ؟الحقوق والتحديات ،مرجع سابق ،ص ٨

^٣ البرغوثي ،عمر ،الانسانية النسبية العائق الاساسي،مرجع سابق ، ص ٢٢

واسرائيل فقد وافقا في عام (٢٠٠٢). وفي ضوء هذا العرض التاريخي فن التأييد الجدي لحل الدولتين في عملية السلام هو توجه اكثر من كونه اجماع ثابت منذ الامد^١.

تأسيسا على ما تقدم يمكن ادراك وفهم المأزق او الاشكالية العميقة التي يواجهها حل الدولتين وفق المنطق الامريكى - الاسرائيلي والمهادنة الفلسطينية في ظل العجز العربي والتواطؤ الاوروبي. ويمكن الحديث عن نقلة استراتيجية تاريخية في حل الصراع لو جاء حل الدولتين وفق مرجعية واضحة اساسها: قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤)، وانسحاب اسرائيل الى حدود (الرابع من حزيران ١٩٦٧). بعد ازالة المستوطنات الصهيونية من الضفة والقطاع والقدس.

ان الممارسة السياسية والعملية لاسرائيل تذهب عكس ذلك تماما، فالدولة التي يدعو اليها الجانب الامريكى والاسرائيلي ما هي الا مصيدة واداة لانهاء وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة، فأى دولة تلك التي تحدد حدودها الان عبر جدار الفصل العنصري. هذا الى جانب الموقف الاسرائيلي المعلن حول استحالة تفكيك التجمعات الاستيطانية الكبرى وضرورة ضمها الى اسرائيل اما حق العودة، فهو خارج النقاش، لانه وفق الرؤية الاسرائيلية يعني تدمير مشروع الدولة اليهودية^٢.

وللوقوف على مسالة حقوق اللاجئين الفلسطينيين. قد قيل اسرائيليا بعد سيادة خيار دولتين لشعبين ان هذا الخيار لن يقوم له قائمة الا اذا حصر مسالة تطبيق حق العودة للاجئين في الدولة الفلسطينية المقبلة، على اساس انه بغض النظر عن شكل الحل الذي سيظهر في نهاية الامر لمشكلة اللاجئين وكيفية تطبيقه، ومن الطبيعي ان يكفل هذا الحل لكل فلسطيني الحق في الاقامة والعمل في الدولة الفلسطينية المستقلة عند قيامها والحصول على جنسيتها. واذ اشرنا الى ان اللاجئين الفلسطينيين يشكلون معظم ابناء الشعب الفلسطيني ويعيش غالبيتهم خارج وطنهم فلسطين، مع العالم ان ٤٠% من سكان الضفة الغربية وغزة هم من اللاجئين مما يعني ان الدولة الفلسطينية ستواجه مشكلة ضخمة تتمثل في استيعاب الاعداد التي ترغم بالعودة من الخرج واولئك المتواجدين في الضفة الغربية والقطاع. وهذا يتطلب فترة استيعابية وامكانات مالية هائلة وتوفير مساحات كافية من الارض. وهذا يقضي ان الدولة ستكون غير قابلة للحياة والتطور والاستقرار وسيدفع مواطنيها الى التفكير بالهجرة بحثا عن العمل ومكان اكثر امنا واستقرارا وهدوءا وقادرا على توفير احتياجاتهم واحتياجات اسرهم^٣.

^١ نيلي، فرجيانا، الدولة ثنائية القومية الصعود في حل سياسي جديد، جريدة حق العودة، العدد المزدوج (١٣-١٤)، السنة الثالثة، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص ١٨.

^٢ ابراهيم، نصار، اشكالية حل الدولتين وحلم الدولة الديمقراطية الواحدة، جريدة حق العودة، العدد المزدوج (١٣-١٤)، السنة الثالثة، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص ٢٤.

^٣ المصري، هاني، حقوق اللاجئين وخيار دولة الكانتونات، مرجع سابق.

ان الموافقة الفلسطينية على "حلّ الدولتين" والتي تشكّل تنازلاً غير سهلٍ في المنظور التاريخي لا تشمل تنازلاً عن حقوق اللاجئين، وهكذا هي مواقف كل المقرّرات الدولية التي تحاول أمريكا وإسرائيل استبدالها بالمرجعيّات الجديدة مثل "خارطة الطريق" أو "توجّه كلينتون" أو "أنابوليس" وغيرها، حيث تتحوّل هذه "المرجعيّات" الجديدة المتنازلة أصلاً (في مسألة اللاجئين على وجه الخصوص) إلى نقطة البداية في المفاوضات من أجل تنازلات إضافية.

تحمل قضية اللاجئين بعض المقوّمات العربية أكثر من قضية الدولة، حيث ان عدّة دول عربية تعجّ بمئات آلاف اللاجئين، وترى في حل القضية انعكاساً مباشراً عليها. وإذا أحسن استعمال هذا البُعد فمن شأنه أن يُعزّز القضية بعامل قوّة إضافي له مصلحة محلية خاصّة وليس مجرد قومية وأخلاقيّة عامّة، وهذا عامل هام لأنّ قضية اللاجئين ستصطدم بالمصالح الإمبريالية وخاصّة الأمريكية، وليس فقط الإسرائيلية كما بيّنا. وإن كانت الدولة الفلسطينية في حدود الـ ٦٧ قد تندرج بشكل أو بآخر ضمن الأمور القابلة للاستيعاب أمريكياً إلا أن مسألة اللاجئين تختلف كلياً لأنّ من شأنها تغيير إسرائيل الحالية بمفاهيم ليست ديمغرافية وحسب كما بيّنا سابقاً. ومن هنا فالمعركة على تجسيد حقّ اللاجئين هو جزء من المعركة على تفكيك البنى الاستعمارية في إسرائيل نفسها وهي معركة بحاجة إلى استراتيجية طويلة النفس.^١

شكّلت قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة على المستوى السياسي والتاريخي جوهر القضية الفلسطينية ، كما انها تمثّل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني . انها تجسيد سياسي وانساني واخلاقي وعقدة اصحاب الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ولهذا المعنى اضحى الموقف من حق العودة خطأ معياريا على اساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحل السياسي ، وايضا قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الافراد.^٢ وقد تتعدد المشاريع المطروحة لقيام الدولة الفلسطينية بين حل الدولة الواحدة التي طرحت وفق مسارين دولة ثنائية القومية ام دولة علمانية وتباينت الاراء حول قيامها بين مؤيد ومعارض ،وبين حل الدولتين بحيث تقوم الدولة الفلسطينية على حدود (الرابع من حزيران ١٩٦٧) وعاصمتها القدس الشرقية ،دون ان يكون هناك انتقاص من الحدود. ولا يمكن التسليم لدولة الكانتونات التي تسعى اسرائيل الى اقامتها في ضل حدود مؤقتة ، أي دولة ناقصة تهدف اسرائيل لإقامتها على جزء من الاراضي المحتلة عام (١٩٦٧) بحيث لا تتجاوز (٥٠%) من مساحة هذه الاراضي بحيث تكون دولة منقطعة الاوصال فاقدة للسيادة التي لا تضم القدس ولا كتل المستوطنات الاساسية وتسقط قضية اللاجئين.

^١ عودة ، ايمن ، بين " حل الدولتين " وحل " الدولة الواحدة " (١-٦) ، على الموقع الالكتروني www.aljabha.org

^٢ ابراهيم ،نصار ،اشكالية حل الدولتين وحلم الدولة، مرجع سابق .

لا بد من الإشارة بعد الحديث عن مستقبل الدولة الفلسطينية بان اقامة الدولة الفلسطينية يبقى رهين للاوضاع المطروحة على الساحة الدولية وباتجاهات موازين القوى ؟ وقيامها من القضايا المستقبلية التي قد يحتمل قيامها اما على المدى القريب او المتوسط وذلك بناءا على التداعيات والحيثيات التي تطرحها التداعيات على الساحة الدولية .

ترى الباحثة ان الحل في اطار دولة فلسطينية على حدود (الرابع من حزيران عام ١٩٦٧) يشكل تسوية سياسية متوازية بان تستند الى قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرار (٣٢٣٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتمثل باقرار حقوق الشعب الفلسطيني الذي ربط بين حق تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين، وبان مطلب اقامة الدولة الفلسطينية ليس فقط مطلب فلسطيني عربي بل مطلب دولي، وان القضية التي تعترض طريق اقامة الدولة المستقلة تتمثل بالموقف الاسرائيلي والاجراءات الاستيطانية، والضغط على الفلسطينيين تحت الاحتلال من اجل تقويض المرتكزات للدولة الفلسطينية التي يعترض قيامها صعوبات عدة تحتاج الى تبني استراتيجية وموقف موحد لمواجهةها . وقيام التسوية على اساس اقامة دولة فلسطينية بحدود (الرابع من حزيران ١٩٦٧) وتلبية حقوق اللاجئين بموجب القرار (١٩٤) هي التسوية الوحيدة ممكنة التحقيق والتي تتوفر لها التغطية الدولية والمشروعية السياسية والقانونية والاخلاقية .

الخاتمة

لقد كان وما زال للقضية اللاجئين الفلسطينيين ابعاد سياسية مختلفة في مستقبل الدولة الفلسطينية، فهي تشكل محور اساسي من محاور القضية الفلسطينية، والتوصل الى الحل العادل والشامل لهذه القضية، واقامة دولتها المستقلة، ولعلاج هذه المشكلة تم تقديم العديد من المشاريع على الساحة الدولية، لكن اي من هذه المشاريع لم تطبق على ارض الواقع وفقا للاشكاليات التي تحيط بهذه المقترحات.

ان التوصل الى حل عادل لقضية اللاجئين يتطلب تضافر الجهود الدولية على مختلف الاصعدة، وتكثيفها وتوجيهها نحو تحقيق الحل العادل والشامل، كما ان ايجاد الحل لهذه الاشكالية يعني تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وعلى الرغم من طول فترة هذه الاشكالية الا انه لم يتم التوصل الى الحل الذي يرضي جميع الاطراف دون التحيز للطرف دون الاخر.

ان استمرارية هذه الاشكالية تعني استمرارية الصراع العربي الاسرائيلي واستمرارية معاناة الشعب الفلسطيني فاي اقتراح لاقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية يجب ان ياخذ بعين الاعتبار قضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم وتطبيق حقوقهم الشرعية واخراجها من الاطار النظري وتطبيقها على ارض الواقع بما يلبي الطموحات والامال المرجوة من ذلك وبالتالي تحقيق العدالة لشعب عانى وما زال يعاني من الويلات والالام.

قيام الدولة الفلسطينية وفق اي من الاقتراحات المطروحة لقيامها لا بد ان يكون محقق للعادلة وغير متحيز لاي طرف من الاطراف على حساب الطرف الاخر والاخذ بعين الاعتبار كل التداعيات التي يطرحها على كافة الاصعدة، والاخذ بعين الاعتبار الظروف الاقليمية والدولية. وكيفية تحقيق ذلك بتضافر الجهود والسياسات.

النتائج

لقد سعت الدراسة إلى الإجابة على أسئلة إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضياتها، كضرورة منهجية تطرحها طبيعة البحث العلمي. ومن هنا، فقد عمدت الباحثة إلى تناول اللجوء الانساني بمفهومه وتطوراته عبر مراحل التاريخ المختلفة ، واهم القواعد القانونية التي تناولت اللجوء، كذلك تناولت الباحثة السياسات والاحداث التي ادت الى ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، واهم الحقوق الشرعية التي منحت للشعب الفلسطيني، والمواقف الدولية تجاه قضية اللاجئين ، واخيرا تم تناول مستقبل اللاجئين في الدولة الفلسطينية المستقبلية في حال قيامها ، استنادا على التداعيات المطروحة على الساحة الدولية .

وعلى ضوء ما سبق، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

١. ان قضية اللاجئين الفلسطينيين تحتل موقعا هاما في القضية الفلسطينية وهي احد المحددات الرئيسية في قيام الدولة الفلسطينية، وفق اي حدود يتفق عليها من قبل الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي فهي المحدد الاساسي لشكل كل من الدولتين والفاعل الاساسي في حل الخلاف حول قيام الدولة الفلسطينية المستقبلية .

ان هذه النتيجة السابقة تؤكد صحة الفرضية الرئيسية التي فحواها ان هناك علاقة ارتباطية بين قيام الدولة الفلسطينية وتحديد معالمها المستقبلية والحل العادل والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين . وبالتالي فان عدم وجود حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يؤدي الى عدم التوصل الى اتفاق لقيام الدولة الفلسطينية وبقاء القضية الفلسطينية عالقة دون ايجاد الحل الدائم والشامل.

٢. ان القضية الفلسطينية تشكل قلب الصراع العربي الاسرائيلي وحل هذه القضية التي احد المحاور الاساسية لحلها قضية اللاجئين ، تحقيق الامن العادل والشامل في منطقة الشرق وتخفيف حدة الصراعات في هذه المنطقة .

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الاولى ان هناك علاقة ارتباطية بين قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تقع في قلب الصراع العربي - الاسرائيلي وبين السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط في حال حل القضية وفق الشرعية الدولية . وبالتالي فان عدم التوصل الى حل لقيام الدولة الفلسطينية بقضاياها الرئيسية والتي اهمها اللاجئين سيؤدي الى استمرارية الصراع في المنطقة ، اذ ان القضية

الفلسطينية تشكل قضية اساسية للعالم العربي ككل ، وأحد العناصر الاساسية لعدم تحقيق الامن في المنطقة .

٣. ان هناك اهتمام دولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الاساسية ، ورغبة دولية في معالجة اشكالية اللاجئين . الامر الذي ادى الى طرح العديد من المشاريع الدولية لحل قضيتهم ، والتي تباينت في المعايير التي تستند اليها لحل النزاع .

وهذا ما اكدته الفرضية الثانية والتي فحواها كلما تعددت المعايير لتسوية النزاع كلما ادى ذلك الى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين . وبالتالي فان عدم اعتماد معايير محددة يؤدي الى ابقائها عالقة دون حل .

٤. من خلال دراسة المفاوضات الدولية والقرارات الناجمة عنها ، تبين ان هناك العديد من القرارات الدولية التي صدرت بحق اللاجئين الفلسطينيين لكن اي من هذه القرارات لم يطبق على ارض الواقع ولم يؤدي الى ايجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين . وذلك لعدم الجدية والالتزام بتطبيق هذه القرارات ، والانحياز لطرف معين في الصراع على حساب الطرف الاخر .

وقد اكدت النتيجة السابقة صحة الفرضية الثالثة كلما انطلقت المفاوضات من قاعدة الشرعية الدولية والقرارات الناجمة عنها ، وعدم التحيز لاي طرف على حساب الطرف الاخر ، كلما ادى ذلك الى اقامة الحل العادل والشامل لكلا الطرفين . وبالتالي فان عدم الالتزام بالشرعية الدولية والقرارات الصادرة بحق اللاجئين الفلسطينيين ، ادى الى عدم التوصل الى حل لقضية اللاجئين وبالتالي اقامة الامن الشامل والحل العادل لكلا الطرفين .

التوصيات

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من اصعب القضايا التي واجهها العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومن اكثر القضايا ماساوية ، فهي قضية ذات ابعاد سياسية واجتماعية وقضية ليست متعلقة بالشان الفلسطيني فقط وانما لها ارتباطات دولية اخرى ، وعليه، فقد رأت الباحثة تقديم جملة من التوصيات التي تسهم في التصدي ومعالجة هذه القضية وهي:

- ١- ضرورة تكثيف الجهود الدولية للتصدي لاشكالية اللجوء المتزايدة .
- ٢- العمل على توحيد الجهود والسياسات الدولية والعمل بكل جدية من اجل رفع مستوى حياة اللاجئين في الخارج في جميع النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية الى ان تتم عودتهم الى بلادهم
- ٣- ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وخاصة الدراسات الاحصائية الموضوعية .
- ٤-تكثيف الدعم للاونروا للعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها للاجئين بما يتلائم مع اوضاعهم والحيلولة دون تقليصها .
- ٥- ضرورة القيام بالمزيد من الجهود من اجل ايجاد حل لمشكلة اللاجئين وعدم ارجائها الى مفاوضات الحل النهائي .
- ٦- اتخاذ الدول العربية موقف محدد اتجاه القضية الفلسطينية وتكثيف الجهود وتوحيد الصف العربي للتصدي لاي محاولة لتصفية القضية .
- ٧-التصدي العربي لاي محاولة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين والغاء حقهم في العودة والتعويض
- ٨-التمسك بقرارات الشرعية الدولية خاصة المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، وبكل الثوابت الفلسطينية
- ٩- يجب التركيز على انه ليس هناك مفاوضات بدون طرح قضية اللاجئين وتطبيق قرار حق العودة

المصادر والمراجع

الكتب :

١. ابو الوفاء ،احمد، الحماية الدولية لحقوق الانسان في اطار منظمة الامم المتحدة والوكالة الدولية المتخصصة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط٢، ٢٠٠٥ .
٢. ابو هيف : علي ، صادق ، القانون الدولي العام : النظريات والمبادئ العامة ، مصر ، مطبعة منشأة المعارف ، ١٩٥٠ .
٣. ابو هيف ،علي ،القانون الدولي العام ، منشأة المعارف، لاسكندرية ، ط٢ ، ١٩٩٢ .
٤. ابوجابر، ابراهيم ، وآخرون ،مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيين الشتات ، ط٣ ، عمان ،مركز درالت الشرق الاوسط ، ٢٠٠٢ .
٥. ارشيدات ،عصام واخرون ،دراسات في القضية الفلسطينية ،دار الكندي للنشر والتوزيع ،اربد ، ط١ ، ١٩٩٢ .
٦. امر الله برهان ، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجا في القانون الدولي ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٣ .
٧. اوملاند ،اول ،ترجمة ، الزغل ، علي، الماضي الصعب والمستقبل الغامض الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في لبنان ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك الاردن ، ٢٠٠٥ .
٨. بن منظور ،ابي الفضل ،جمال الدين محمد بن مكرم ،(١٩٩٤)، لسان العرب ، ط٣ ، دار الشروق ،بيروت ، ج٥ .
٩. بن منظور: لسان العرب (١١٥٢) ، فيروز آبادي : القاموس المحيط ، (١/٢٧).
١٠. تشومسكي ، نعوم ،الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ٢٠٠٠،
١١. جرار ،ناجح ،اللاجئون الفلسطينيون مدخل للمراجعة واستقراء المستقبل ، ط١ ،القدس ،الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، ١٩٩٤
١٢. جرار،ناجح ، ترجمة سمير محمود ،الهجرة القسرية الفلسطينية ،فلسطين ،البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية ، ١٩٩٥

١٣. حافظ ،محمد ،الدول الفلسطينية :دراسة قانونية في ضوء احكام القانون الدولي ،الهيئة العامة المصرية للكتاب ،القاهرة ، ١٩٩٢ .
١٤. حافظ ،محمد ،الدولة الفلسطينية دراسة سياسية قانونية في ضوء احكام القانون الدولي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .
١٥. حبش ،جورج ،تحرير حمد الموعد ،اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية "من مدريد إلى خارطة الطريق" ، مركز دراسات الغد العربي ،ط١ ، ٢٠٠٣ .
١٦. حساوي نجوى ، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ٢٠٠٨ .
١٧. الحسن بن طلال ،حق الفلسطينيين في تقرير المصير ،دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة ،لندن ،مطبوعات ،كورتيت ، ١٩٨١ .
١٨. حسين ،غازي ، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الامبريالية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
١٩. حمادة ،باسم ،لقد آن الليل ان يتجلى ،ط١ ،كانون الاول ٢٠٠٨ .
٢٠. الحوت ، بيان ،فلسطين ،القضية ،الشعب ،الحضارة ،ط١ ،دار الاستقلال للدراسات والنشر ، ١٩٩١ .
٢١. خواجا ،جروان - تلتنز ،آجا ،ترجمة علي شتيوي ،الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئين المخيمات الفلسطينية في الأردن ،مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ،جامعة اليرموك ،اربد ، ٢٠٠٥ .
٢٢. الرشيدى ، احمد ، الحماية الدولية للاجئين ، اعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
٢٣. رفيق شاكر النتشة (و اخرون) ،تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر ، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩١ .
٢٤. زريق ،ايليا ،اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية ،ط١ ،بيروت ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٧ .
٢٥. سرحان ،عبد العزيز ،الدولة الفلسطينية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٨٩ .
٢٦. سرحان ،عبد العزيز ،دروس المنظمات الدولية ،الجزء الثاني :دراسة بعض المشكلات العملية للتنظيم الدولي مشكلة الشرق الاوسط المعاصرة ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،

٢٧. سلامة، سعيد، الذكرى الستون لنكبة فلسطين، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠٠٨ .
٢٨. شبيب، سميح، حكومة عموم فلسطين: مقدمات ونتائج، نيقوسيا، ١٩٨٨
٢٩. شكري، راغدة، مستقبل اللاجئين والنازحين والحلول الممكنة - منشورات مركز الدراسات، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٨
٣٠. صالح، محسن محمد، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١، سلسلة كتاب القدس ١٠، ط ١، مصر، مركز الاعلام العربي، ٢٠٠٢ .
٣١. صالح، محمد، دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الاعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣
٣٢. طنطاوي، حسين، الصهيونية والعنف، الفلسفة الاستراتيجية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧
٣٣. عبد الحفيظ، علاء، مستقبل القضية الفلسطينية... ومتطلبات نجاح دولة فلسطينية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة، ٢٠٠٨ .
٣٤. عبد الرحمن، اسعد، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تاسيسها ومساراتها، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٧ .
٣٥. علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الانسان المصادر ووسائل المراقبة، ج ١، دار الثقافة، ٢٠٠٥
٣٦. غانم، محمد حافظ، مبادئ القانون الدولي العام: دراسة بضوابطه الاصولية ولاحكامه العامة، ط ٢، مصر مطبعة نهضة، ١٩٥٩ .
٣٧. الغنيمي، محمد، الاحكام العامة في قانون الامم المتحدة، الاسكندرية، ١٩٧١
٣٨. القراعين، يوسف، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، ط ١ (١٩٨٣)، دار الجليل للنشر، عمان، الاردن .
٣٩. المغربي، عبد الرحمن، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠٠٤ .
٤٠. لكس، تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ط ١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، آب ٢٠٠٣
٤١. مركز زايد للتنسيق والمتابعة: الدول الفلسطينية في مواجهة الفكر الصهيوني، ٢٠٠١ .
٤٢. مريس، صبري، تاريخ الصهيونية، الجزء الاول، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٧

٤٣. مصالحة ،نور الدين ،طرد الفلسطينيين -مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين
١٨٨٢-١٩٤٨ ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت ١٩٩٢
٤٤. المصري ،وليد ،اللاجئون الفلسطينيون الواقع والحلول ،ط ١ ،عمان ،دار الجليل العربي ،٢٠٠٨
٤٥. مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للامم المتحدة
لشؤون اللاجئين ٢٠٠٩ .
٤٦. مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين : حماية الأشخاص
الذين هم موضع إهتمام المفوضية ، برنامج التعليم الذاتي ١ ، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين ، ٢٠٠٥ .
٤٧. مفوضية اللامم المتحدة لشؤون اللاجئين والحماية الدولية ، برنامج تمهيدي حول الحماية ، الطبعة
الاولى ، ٢٠٠٦ .
٤٨. مفوضية الامم المتحدة للاجئين ، مدخل الى الحماية الدولية للاجئين ، حماية الاشخاص الذين هم
موضع اهتمام المفوضية ، ٢٠٠٥
٤٩. منصور واصف ، مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ،
بيروت . ط ٢ ، ٢٠٠٨
٥٠. موريس ،بني ،طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين ،ط ١ ،عمان ،دار الجيل للنشر والدراسات
والابحاث الفلسطينية ،١٩٩٣
٥١. مؤسسة الدراسات الفلسطينية :قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي
- المجلد الأول ، ١٩٩٣ .
٥٢. مؤسسة شاهد لحقوق الانسان ، الوضع الصحي للفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان ، دراسة
ميدانية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠
٥٣. النابلسي ،تيسير ،الاحتلال الاسرائيلي للارض العربية ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية
،بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ .
٥٤. نبيل بشير ، المسؤولية في عالم متغير ، مطبعة عبير ، حلوان ، ١٩٩٤ .

٥٥. نوفل ، احمد سعيد ، وآخرون ، الوطن العربي والتحديات المعاصرة ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، ط ١ ، ١٩٩٦ .
٥٦. الوصف ، علي ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ط ١ ، ١٩٩٢ .
٥٧. وليام-توماس ، ماليون ، تحليل لقرارات الامم المتحدة الرئيسية المتعلقة بفلسطين من وجهة نظر القانون الدولي ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٩ .

الدوريات :

١. ابو الرب ، محمود ، اليات التكليف الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في ظل انتفاضة الاقصى (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة النجاح للابحاث ، نابلس ، مجلد ١٩ ، ع ٢ ، ٢٠٠٥ .
٢. أبو سرور ، عبد الفتاح ، دولة ام دولتان ؟ الحقوق والتحديات ، جريدة حق العودة ، العدد المزدوج (١٣ - ١٤) ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ٢٠٠٥ .
٣. الازعر ، خالد (تعليق) ، مساعدة دولة فلسطينية على النجاح ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ترجمات ، القاهرة ، العدد ٧ ، تموز ٢٠٠٥ .
٤. بخاري ، عبد الله ، الجوانب القانونية الاساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي ، المجلة المصرية ، ١٩٨٤ .
٥. بدر ، أنور ، اللاجئين الفلسطينيون في الأردن ، المجموعة ١٩٤ ، العدد ٣١ .
٦. جبارة ، تيسير ، النشاط الصهيوني في طرد عرب فلسطين (١٨٩٧ - ١٩٤٩) ، مجلة الهجرة القسرية ، نابلس ، البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية ، ع ٣ ، حزيران ١٩٩٨ .
٧. حرة ، رأفت ، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان : صراع ارادات ضد التخريب الامني والتوطين والتهجير ، مجلة العودة ، العدد ١٤ ، تشرين الاول ٢٠٠٨ .
٨. الرشيدى ، احمد ، الحماية الدولية للاجئين ، اعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
٩. زقوت ، ناهض ، اللاجئ في القانون الدولي ، مجلة رؤية ، ع ٧ ، اذار ٢٠٠٧ .

١٠. سرور ، عبد الناصر ، العلاقات الاجنبية بين الانتداب والصهيونية وتداعياتها على ديمغرافية فلسطين خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ ، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية ، ١٤ ، ١٤ ، تموز ٢٠٠٦ ..
١١. السهلي ، نبيل ، التوزيع الديمغرافي الفلسطيني بعد عام (١٩٤٨) وتأثير السياسة السكانية الإسرائيلية ، مجلة الهدف ، (٨ كانون الأول ١٩٩٦) .
١٢. الصوباني ، صلاح ، تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية ، مجلة تسامح ، رام الله ، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، ١٩٤ ، كانون الاول ٢٠٠٧ .
١٣. عبد الكريم ، ابراهيم ، اللاجئين الفلسطينيين في الفكر الصهيوني ، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين ، مركز دراسات وابحث اللاجئين ، عمان ، السنة الثانية ، ٤٤ ، شتاء ٢٠٠٧ .
١٤. علوان محمد ، اللاجئين في القانون الدولي والتشريعات المحلية ، مؤسسة للجوء في الاردن ، ندوة تطور اللجوء والنزوح ، الورقة الرابعة ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية جامعة اليرموك اربد ، ١٤-١٨/٦/٢٠٠٢ .
١٥. عماد ، عبد الغني ، المقاومة ، والارهاب في الاطار الدولي لحق تقرير المصير ، مجلة المستقبل العربي ، ٢٠٠٢ .
١٦. العمد ، عدنان ، الحقوق المغتصبة للانسان الفلسطيني ، مجلة السياسة الدولية ، ع ٣٩ ، ١٩٧٥ .
١٧. فرج صلاح الدين ، حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، مجلة الجامعة الاسلامية " سلسلة الدراسات الاسلامية ، المجلد السابع عشر العدد الاول ، ٢٠٠٩ .
١٨. كريم ، خلفان ، " بعض مظاهر وحدود تدخل مجلس الامن في تنفيذ القانون الدولي الانساني " ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، كانون الاول ، ٢٠٠٦ .
١٩. مارديني نظام ، تجربة المجتمع الدولي في قضية اللاجئين ، مجلة المستقبل ، العدد ٢٧٤٥ ، ٢٠٠٧/٩/٢٦ .
٢٠. الموعد ، حمد سعيد ، الاسس القانونية لحق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض ، مجلة صامد الاقتصادي العدد ١٢٣ - ١٢٤ ، كانون الثاني - حزيران / ٢٠٠١ .

٢١. الوالي ، عبد الحميد ، التزامات الدول في اطار اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين ١٩٥١ ، ندوة تطور اللجوء والنزوح التشريعي والحماية والممارسة ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، اربد، ١٤-١٨/٦/٢٠٠٢ .

الصحف :

١. ابراهيم ،نصار ،اشكالية حل الدولتين وحلم الدولة الديمقراطية الواحدة ،جريدة حق العودة ،العدد المزدوج (١٣-١٤) ،السنة الثالثة ، تشرين الاول ٢٠٠٥ .
٢. البرغوثي ،عمر،الانسانية النسبية ،العائق الاساسي امام الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية ،جريدة حق العودة ،العدد المزدوج (١٣-١٤) ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ٢٠٠٥ .
٣. السيلوي ، سامر ، الاوضاع الصحية للفلسطينيين في لبنان ، جريدة الثبات ، العدد ١٧٦ ، ٢٥/١/٢٠١١ .
٤. الصرابي يحيى ، حق الهجرة واللجوء في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، اليمن عدد ١٤٩٦ ، ٤/٢/٢٠١٠ .
٥. عازار،باسكال ، فلسطينيو لبنان الانشط عربيا في زيادة السكان ، جريدة النهار ، ٢(تشرين الثاني، ٢٠١١)
٦. غانم ،اسعد ،مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب ،جريدة حق العودة، العدد المزدوج (١٣-١٤) ،السنة الثالثة ،تشرين الاول ٢٠٠٥ .
٧. محسن ،تيسير ، اسرائيل وقرارات الشرعية الدولية (عرض تحليلي) ،جريدة حق العودة ،العدد ٤١ ،السنة الثامنة ، كانون اول ٢٠١٠ .
٨. المصري ،هاني ،حقوق اللاجئين وخيار دولة الكانتونات ،جريدة حق العودة ، العدد المزدوج (١٣-١٤) ،السنة الثالثة ،تشرين الاول ٢٠٠٥ .
٩. نصر الله ،تيسير ، الدولة ثنائية القومية وجهات نظر ،جريدة حق العودة ،العدد المزدوج (١٣ - ١٤) ،السنة الثالثة ،نشرين الاول ٢٠٠٥ .
١٠. نيلي ،فرجيانا ،الدولة ثنائية القومية الصعود في حل سياسي جديد ،جريدة حق العودة ،العدد المزدوج (١٣-١٤) ،السنة الثالثة ،تشرين الاول ٢٠٠٥ .

الرسائل الجامعية

١. جرادة ، محمد ، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، نشؤوها وتطورها (١٩٤٧-١٩٦٧)، اطروحة دكتوراة ، جامعة صنعاء ،اليمن ، ٢٠٠٧ .
٢. حامد ،قصي ، دور الولايات المتحدة الامريكية في احداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن ٢٠٠١ - ٢٠٠٦) ،رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،نابلس ، ٢٠٠٨ .
٣. درباس ،اريج ،مشكلات الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن ،رسالة ماجستير ،الجامعة الاردنية . ٢٠٠٢
٤. مرابط زهرة ، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلمة ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق ٢٠١١ .

الوثائق :

١. اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة باللاجئين
٢. الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في الدول العربية .
- ٣.

المواقع الالكترونية :

- ١.ايوب ،ضياء ،اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ،جريدة حق العودة ،العدد ٤٧ ،مركز بديل ،على الموقع الالكتروني www.badil.org/en/haq-alawda
- ٢.ابو سنة ، سلمان ، اللاجئين الفلسطينيون بين التوطين والعودة ، الجزيرة نت ، على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net/specialfiles/pages
- ٣.أبو عريف ،نضال ،فلسطينيو الدنمارك ،صحيفة اخبار الدنمارك ،على الموقع الالكتروني www.almujaz.net/modules.php?hame=news&file=article&sid=1152
- ٤.ابو عميرة ،هاني ،واقع المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة ،مكتب الاعلام المركزي للجبهة العربية الفلسطينية ،على الموقع الالكتروني www.alqudscenter.org

٥. أبو نعمة ، علي ، وآخرون ، الدولة الديمقراطية العمانية في فلسطين ، الحوار المتمدن ، العدد ٢١٣٠ ، ٢٠٠٧/١٢/١٥ ، ، على الموقع الإلكتروني :

www.ahewar.org/debat/showart.asp9aid=118526

٦. اسمر ، فوزي ، خيارات امام مشروع الدولة الفلسطينية ، مركز دمشق للدراسات النظرية

والحقوق المدنية ، على الموقع الإلكتروني www.dctcrs.org/s3708.htm

٧. البرغوثي ، مصطفى ، استراتيجية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، التجديد العربي ، على الموقع

الإلكتروني www.arabrenewal.info

٨. جمال ، أمل ، حل الدولة الواحدة : آفاقه ومحدودياته ، مجلة الاداب ، ٢٠٠٩/١٢/١١ ، ص ١١ ، على

الموقع الإلكتروني : adabmag.com/sites/default/Files11-12-09/p.11-16.pdf

٩. جودة ، جودات ، سعد ، محمد ، مخيمات قطاع غزة بين الواقع المرير ومشاريع التسوية

المطروحة ، دائرة شؤون اللاجئين ، منظمة التحرير الفلسطينية على الموقع الإلكتروني

www.mrpc.ps/ar/neus-det-255.html

١٠. حمادة ، معتصم ، اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة (١) ، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

[catId=96&Idtable=studies&www.malaf.info/?page=show Details.](http://catId=96&Idtable=studies&www.malaf.info/?page=show%20Details)

١١. حمامي ، ابراهيم ، الجاليات الفلسطينية في اوروبا ، على الموقع الإلكتروني

nid=73&www.mawtenx.org/index.php?action=detail

١٢. حمدان ، اسامة ، المواقف الاوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية : حركة حماس

نموذجاً ، ورقة مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الاوروبية اتجاه القضية الفلسطينية ، بيروت ، لبنان ، ٣

– ٤ تشرين الثاني / ٢٠١٠ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الموقع الإلكتروني

WWW.alzaytouna.net

١٣. حمدان ، اسامة ، من الاحتلال الى الدولة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، على الموقع

الإلكتروني www.dohainstitute.org/Home/Details/5do45bf3

١٤. حميدة ، ايد ، الاندماج في المجتمع الالاماني من منظور الجالية الفلسطينية ، على الموقع

الإلكتروني www.dw.de/dw/article/5001782658,055html

١٥. حنفي ، ساري ، الجاليات الفلسطينية في اوروبا والاراضي الفلسطينية عودة فيزيائية او سر فضائية ، على الموقع الالكتروني -staff.aub.edu.lb/sh41/dr-

.sarr/website/pudications/92-oxford-paestinian%20inEurop.pdf

١٦. خالدي ، كمال ، خيارات امام "مشروع الدولة الفلسطينية " ، مركز الحوار العربي ، على الموقع الالكتروني ٢٠٩.٩٧.٢١٣.٤٦ /mode=archeivebody/index.php?id=207852 &

١٧. خرطيل ، جميل ، راي حول مشروع الدولة الواحدة ، على الموقع الالكتروني :

www.arabiancreativity.com/j-khartabil1-htm

١٨. خليل ، سرجون ، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الأردنية وضع سياسي واجتماعي حرر في ظل اتفاق ضمني لتزيف المعلومات الإحصائية ، صحيفة البناء ، على الموقع الالكتروني

www.al--binaa.com

١٩. دائرة شنون اللاجئين ، منظمة التحرير الفلسطينية على الموقع الالكتروني ،

www.plord.org

٢٠. دراسة قانونية حول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي ، على الموقع

الالكتروني www.moj.ps/images/stories/pdf

٢١. الزبيدي ، حسين ، لاجئو العالم رحلة البحث عن الوطن البديل ، شبكة النبا المعلوماتية

٢٠١١/٩/١٤ ، على الموقع الالكتروني

<http://www.annabaa.org/nbanews/2011/09/137.htm><http://jornews.com/in>

[dex.php?option=com_content&task=view&id=14319&Itemid=122](http://www.annabaa.org/nbanews/2011/09/137.htm#dex.php?option=com_content&task=view&id=14319&Itemid=122)

٢٢. زقوت ، علاء ، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة (بين معاناة اللجوء وواقع الحصار)

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ، على الموقع الالكتروني www.malaf.info

٢٣. شاهين ، خليل ، سيناريوهات الحلول المرفوضة ، على الموقع الالكتروني :

www.group194.net/index.php?mode=article&id=32922

٢٤. شبلاق ، عباس ، قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، الهيئة الفلسطينية

للاجئين ، على الموقع الالكتروني : www.pcrp.ps/details.php?type_id=98id=107

٢٥. شحادة ، لؤي ، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين وخصائصهم الديمغرافية ، اللجنة العربية لحقوق

الانسان على الموقع التالي : www.achr/nu/art687.htm

٢٦. شرابي ، هشام ، الدولة الفلسطينية غير ممكنة في اطار اوسلو ، موقع الجزيرة

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c124ee7c-bdac-40e6-aef6-bgb53eaf4736

٢٧. شريح ، اسمهان ، قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الاسرائيلية ، مجلة الفكر السياسي على

الموقع الالكتروني : www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/24/119adiya.pdf

٢٨. الشولي ، زياد ، مشاريع التوطين وحق العودة ، موقع باحث للدراسات ، على الموقع الالكتروني

www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/2007/10-8-machari3.htm

٢٩. صحيفة كل العرب ، الاونروا . نسبة البطالة (٢٧٥) بين اللاجئين الفلسطينيين وعدد

العاطلين يرتفع الى (١٠%) ، على الموقع الالكتروني www.alarab.net/article/418063

٣٠. عباسي ، سليمان ، دراسة حول اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ، شبكة موسوعة دهشة ،

على الموقع التالي www.dahsha.com

٣١. عبد الله ، رضوان ، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان واقع مرير وحياة بؤس ، على الموقع

التالي widad.org/Arabic/index.php

٣٢. عبيدات ، هبة ، أثر الخيار الأردني الوطن البديل على الأمن الأردني ، www.alsiasi.com

/index

٣٣. العرب ، سيف ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، شبكة سراب القانونية ، على الموقع

الالكتروني <http://alsarab-law.own0.com/t170-topic>

٣٤. العلي ، ابراهيم ، الإرهاب الصهيوني تجاه الأراضي الفلسطينية قانون املاك الغائبين نموذجا

، تجمع العودة الفلسطيني واجب ، مركز الدراسات والأبحاث ، ص ص ١٠-١١ على الموقع

الالكتروني : www.wajeb.org/index.php

٣٥. العلي ، ابراهيم ، الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سوريا ، مركز العودة الفلسطيني

، www.prc.org.uk/newsite/ar ، على الموقع الالكتروني ٢٠٠١/١٢/٥ ،

٣٦. عودة ، ايمن ، بين " حل الدولتين " و" حل " الدولة الواحدة " (١-٦) ، على الموقع الالكتروني

www.aljabha.org

٣٧. عودة ، زينب ، ارتفاع نسبة التعليم بين اللاجئين ، منبر القضية الفلسطينية ، ٢٠١٠/٦/٢٠ على

الموقع الالكتروني : www.falasteen.com/spip.php?article146

٣٨. الفراء، عبد الناصر، البعد السياسي لفلسطين من عام ١٩١٤ - ١٩٤٨ م ، جامعة القدس المفتوحة ، على الموقع الالكتروني

<http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/abduINasserFarra/PalestinePoliticalDimension.pdf>

٣٩. الفراء، عبد الناصر، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، جامعة القدس المفتوحة ، غزة، فلسطين، على الموقع الالكتروني

www.qou.edu/Arabic/researchprogram/researchpages/abdalNasserfarra/theRightofReturn.pdf

٤٠. القروي، هشام ، الفلسطينيون في المهجر الاوروبي ' على الموقع الالكتروني alarabnews.com/alshaar

٤١. القصير، كمال، مشروع توطين الفلسطينيين في الخارج، موقع الجزيرة

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d-8eae-1865b5a60b2

٤٢. الماضي، يوسف، الاوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في سوريا، مركز الاحصاء الفلسطيني، ٢٩/٤/٢٠١٠، على الموقع الالكتروني :

www.wajeb.org/index.php

٤٣. مجدلاوي، احمد، مخاطر جدلية على المشروع الوطني الفلسطيني، مؤتمر المستقبل الفلسطيني

مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، على الموقع الالكتروني www.ed-cd.org/index.php

٤٤. محسن، صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ١٩٣٧ - ٢٠٠١، سلسلة دراسات

منهجية القضية الفلسطينية (٤)، على الموقع الالكتروني [http://www.palestine-](http://www.palestine-info.info)

[info.info/Arabic/books/altasweyah/index](http://www.palestine-info.info/Arabic/books/altasweyah/index)

٤٥. المصري، هاني، مخاطر عودة الفلسطينيين الى خيار الدولة الواحدة، ٢/١١/٢٠٠٨، على الموقع الالكتروني :

٤٦. موقع موطني للدراسات والابحاث، اوضاع اللاجئين www.mawteny.org

٤٧. مونیکا كريبييلير، زمن البدر، مراجعة عبده المخلافي، على الموقع الالكتروني ،

<http://www.dw.de/dw/article/0,,15843333,00.html>

٤٨. واكيم ، واكيم ، الجذور التاريخية لنكبة فلسطين ، اللجنة النسائية لدعم حق العودة
اللسطيني ، حزيران ٢٠١٠

٤٩. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين : الاونروا ، على الموقع الالكتروني ، www.un.org

Political Dimensions Of the Refugees in Future Palestinian State

Atika Mohammed Salameh

Advisor : Dr. Mohammed Al_ mogdad

ABSTRACT

This study is talk about the Palestinians refugees politics and about Palestine future state country which belong to this summary and the main subject for this Education to get to the Palestinian state country according to the historical conditions which shown so we must know what do refuge mean and it stages in addition to the take some agreements which talk about refuge and refugees .

The first part talked in this subject and try to give solving for these problems but the second part talked about refugees problem and when it was found and the conditions of refugees in the near countries and other countries in out.

And this summary talked about what have bee give to the refugees and specially in 194 which allowed to them to go back to their home land which pay to them in order to control themselves ,In addition to the main discussion about the refugees which explain the countries opinion about the refugees from the Arabs countries and is rainless which seen different in America and Europe countries and talked about Arabs fields which agree and disagree about refugees going back to their countries and this summary talked about refugees and their country and what the Palestinians country means and what should be to establish a country and what the future for this country through answering the question what the Palestinians refugees future if this state or country established on the world ? This question was answered by some opinions to build Palestinians country and talk about if the refugees can go back to their home land will all of them can back there ? or to their same cities and rill ages which they go out from them or not ? and made question about the Palestinians country agreements border ? and if the country

build it will be real country ? or it will be control from others ? If the Palestinians country establish what conditions should be to establish their country it will be a real country or not.

What the politics main point for the refugees and Palestinians if the Palestinians country build ? the refugees problem which plays the main part for there is correlation between a Palestinians state and to identify future features and just and comprehensive solution to the issue of Palestinians refugees and then to use many subject such as the law to explain the legal part , and to line this edneela and using world system to explain this system and it , brunches to get to rails as samples about tow work between countries and explain the relation between these countries .